كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

أطروحة

لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع

تخصص: علم الاجتماع السياسي

الإسهام السياسي للمقاول الشاب الدلالات والحدود

مقاربة سوسيوثقافية لعلاقة المقاولين الشباب بتحديات العولمة

من إعداد الطالب : بن دحة حكيم

تحت إشراف الأستاذ: أ.د بوزيد الهواري

لجنة المناقشة :

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الصفة	مؤسسة الانتماء
مالك شليح توفيق	أستاذ التعليم العالي	الرئيس	جامعة وهران 2
بوزيد الهواري	أستاذ التعليم العالي	المشرف	جامعة وهران 2
سويح مهدي	أستاذ محاضر أ	مناقش	جامعة وهران 2
مرقومة منصور	أستاذ التعليم العالي	مناقش	جامعة مستغانم
قدوسي محمد	أستاذ التعليم العالي	مناقش	جامعة سيدي بلعباس
فريد مرحوم	أستاذ محاضر أ	مناقش	جامعة تلمسان

الموسم الجامعي : 2025/2024

الفهرس

شكر

إهداء

مقدمة: 7

الفصل الأول: 18

مدخـــل عام: ..... Erreur ! Signet non défini.

عناصر نظرية لتقعيد إشكالية الدراسة.....18

العنصر الأول: الفعل المقاولاتي وعلاقته بالتحدي الديمقراطي 19

العنصر الثاني: مأسسة المقاول والحاجة إلى رفع اللبس الأيديولوجي 31

العنصر الثالث: إشكالية البحث.....39

العنصر الرابع: المقصود بالمقاول الشاب كفاعل سوسيوسياسي 50

العنصر الخامس: الدراسات السابقة المعتمدة.....55

العنصر السادس: فرضيات البحث 65

العنصر السابع: منهجية البحث.....70

التصورات السوسيومهنية للمقاول الشاب.....76

الفصل الثاني 76

العنصر الأول: حول المصادر السوسيوثقافية للفعل الاقتصادي المحلي 80

العنصر الثاني: الطرق المؤدية للخيار المقاولاتي.....90

العنصر الثالث: دور العائلة وعلاقته بالطرق المؤدية للخيار المقاولاتي.....93

العنصر الثالث: المصدر الاجتماعي لجماعة المقاولين الشباب 96

الفصل الثالث 121

العنصر الأول: التحولات الاقتصادية الراهنة وآثارها على الخصوصية السوسيوثقافية المحلية....124

العنصر الثاني: أنماط اقتناءات المقاول الشاب للمعطى الزماني 129

العنصر الثالث: علاقة المقاول الشاب بالبعد الديني..... 142

العنصر الرابع: تصورات المقاول الشاب وصورة الأب الرمزي 146

العنصر الخامس: الأب الرمزي بين المقاول الشاب والابن "القافز"..... 150

الفصل الرابع :إسهامات المقاول 156

العنصر الأول: تعريف المقاول من إجماع إلى توافق 161

العنصر الثاني :اقتناعات المقاول الشاب للفعل السياسي ودلالاته الاستراتيجية..... 182

اللفصل الخامس 205

العنصر الأول: ثنائية الشباب والمقاولاتية وقابلية البرمجة..... 209

العنصر الثاني: عولمة المقاولاتية والرهان الديمقراطي 229

مناقشة فرضيات الدراسة: 239

خـاتمـــة..... **Erreur ! Signet non défini.**

المصادر والمراجع..... 258

الملاحق 268

شكر

مهما أحاول أن أُوَافِق بين معاني الكلمات وبين مشاعر الامتنان وواجب الاعتراف بالجميل لمن كان له، بعد الله عز وجل، فضلٌ في إنجاح هذا العمل المتواضع، أجد دائمًا أن عدد حروف وكلمات اللغة أقل من أن تنقل كامل شكري وامتناني لتفي بحق جميع من وجد في شخصي المتواضع أهلًا لكرمه وتعاونه،

لا لشيء إلا لأني أظل على قناعة تامة بأن هذا الامتنان لا يُقاس بالكم والعدد، لأنه يتجاوز حدود الواجب واللياقة ومُملَيات المناسبة إلى مشاعر الصدق وإلى الصداقة التي لا تحتاج أصلًا للغة الكلام...

إلا أن هذا لا يمنع أن أذكر من أخصهم بهذا الشكر وهذه الصداقة، لأُوجِّه به أولًا إلى زميلاتي بمصلحة الوسائل العامة بالكلية، ولجميع زملائي بباقي المصالح، وعلى رأسهم السيدة الأمينة العامة والسيد العميد.

بفضل حرص ودعم هؤلاء جميعًا، استطاع هذا العمل المتواضع الخروج إلى النور، ولهؤلاء تحديدًا أقول: شكرًا على حضوركم وصداقتكم .

إهداء

إلـى أمِّ أولاد، التـي تحملتنـي، إلـى أن حانـت سـاعة تلاقـي الصـدق بالإيمـان، لتتجرد باقي الرحلة من كل زيفٍ وكل غرور.

"يوجـد فـي هـذا العـالم معلمـون مزيفـون، أكثـر عـددًا مـن النجـوم فـي هـذا الكـون المرئـي، فـلا تخلـط بـين الأشـخاص الأنـانيين الـذين يعملـون بـدافع السـلطة وبـين المعلمـين الحقيقيـين، فـالمعلم الروحـي الصـادق لا يوجّـه انتباهـك إليـه، ولا يتوقـع طاعـةً مطلقـةً لـه أو إعجابًـا تامًّـا منـك، بـل يسـاعدك علـى أن تقـدّر نفسـك الداخليـة وتحترمهـا. إن المعلمين الحقيقيين شفافون كالبلور، يعبُر نور الله من خلالهم."

شمس الدين التبريزي، 1185 – 1248

"Le capitalisme réclame la disparition des lois sociales, au titre de la liberté d'entreprendre, et soutient la pénétration religieuse comme "supplément d'âme", destiné à panser les plaies."

– Henri Pena-Rui

مقدمة

مقدمة

مقدمة:

لقد أصبح اليوم موضوع المقاول محورًا لجميع العلوم الاقتصادية والتخصصات المستحدثة التي جعلت منه شرطًا استراتيجيًا لبعث أي جهد تنموي جاد وطموح، حيث بات جل الباحثين على اختلاف تخصصاتهم يدرسونه كظاهرة سوسيواقتصادية وثقافية مفيدة تقتضي بالأساس التركيز على كل ما يصنع فاعليتها لتقديمها في شكل نماذج عملية جاهزة وقابلة للاستنساخ.

من هذا المنظور تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على عملية اقتناء المقاول الشاب لهذه النماذج المستنسخة التي باتت تترك آثارًا عميقة على مستوى مختلف علاقاته الاستراتيجية بمؤسسات الدولة والمجتمع، لتعيد تشكيل بناء مختلف تصوراته السياسية وعلاقتها بمطلب التغيير الاجتماعي والديمقراطي، على اعتبار أن الخطاب الرسمي بات يقدم المقاول الشاب نموذجًا تنمويًا استراتيجيًا وحيدًا في مواجهة التحديات التي تفرضها الديناميكية الاقتصادية.

وعليه تأتي هذه الدراسة لتستعرض من منظور سوسيوسياسي، الدور الذي أصبح يلعبه هذا المقاول، مقارنة مع ذلك الدور الاستراتيجي الذي لعبه نظراؤه في تاريخ المجتمعات الغربية المتطورة، والذي أفضى إلى تكريس قيم اقتصادية عقلانية وعلاقات سياسية حداثية وديمقراطية، جعلت من المغامرة الاقتصادية الحرة حافزًا لترقية مختلف البنى والعلاقات السياسية الحداثية وداعمًا قويًا لتأكيد الخيار الديمقراطي.

وذلك على اعتبار أن تطوير الفعل المقاولاتي ينطلق من تصور يرتبط عضويا بشرط الحرية والاستقلالية الاقتصادية، بوصفها أحد أهم أنواع الحريات الأساسية التي تكفل له تطوير وسائل جديدة لحماية مشروعه الخاص وترقية مصلحته الخاصة، والتي يقوم عليها المفهوم الحداثي للمواطنة، الذي يدفع نحو

مقدمة

ظهور دولة القانون ومؤسساتها الديمقراطية، لتلعب دور الحكم المحايد والمنظم لمختلف المصالح الاجتماعية المتداخلة والمتصادمة، من خلال تغليب مبدأ احترام هذه الحريات بشكل يكرس المنطق الديمقراطي.

ومع ذلك فإن التحولات الاجتماعية الأخيرة قد أخذت تثبت أن مفهوم الحرية بات يعرض دلالات وظواهر اجتماعية وسياسية جديدة دفعت للانعزالية الاجتماعية والعزوف السياسي من خلال تمجيد مصلحة الفرد بفعل توظيف تكنولوجيات الاتصال الحديثة، لتصبح معنى الحرية مرتبطًا بالاستقلالية المادية وليس بالمشاركة السياسية التضامنية، ما شجع مختلف مظاهر التشتت الاجتماعي والتفتيت السياسي، بمعنى أن المطالبة بتفعيل القيم السياسية الحداثية من خلال المراهنة على المقاول باتت تفرض العديد من التساؤلات والتحفظات.

إن اهتمامنا بالمقاول الشاب وتصوراته الاستراتيجية إنما هو اهتمام بالقيم السياسية المرجعية التي أنتجها مثل هذا الفاعل من خلال التجربة التاريخية للمجتمعات الغربية وما راكمه من تجارب وخيارات نوعية، والتي استطاع من خلالها أن يكرس نوعًا من الاستقلالية إزاء المنطق السياسي للسلطة ويجعل من مؤسسة الدولة ملزمة بإرساء القواعد الديمقراطية كآلية تنظيمية تضمن تواصل مشاريعه وتدعم خياراته الاستراتيجية في حماية مصالحه الخاصة، الشيء الذي جعل من مجموع تصوراته وخياراته بمثابة الرصيد النوعي الذي ساعد على تغليب التوجه العقلاني الديمقراطي.

إلا أن هذا قد لا يجعلنا نغفل أن المراهنة على دور المقاول الشاب في إحداث النقلة الديمقراطية في الزمن الحاضر ليست بالسهولة والبساطة التي يمكن أن نستشفها من مثل هذه التجارب التاريخية.

مقدمة

ذلك أن غالبية الدراسات الحديثة قد أخذت تقدمه اليوم في صورة مكثفة للإنسان الناجح والمتفوق، بعدما جعلت منه مختلف النظريات والتخصصات العلمية موضوعًا جوهريًا لأبحاثها وأولوية استراتيجية لتوجهاتها المعرفية، التي لم تعد تقبل التشكيك في مسلماتها الأساسية أو أي خوض نظري حول أهمية هذا الفاعل وفاعليته السوسيواقتصادية.

لتصبح بذلك أي محاولة نقدية لمراجعة هذا الخيار ضربًا من الجدل العقيم والعبث الفكري، ذلك أن الواقع اليومي لم يعد يمنح لمثل هذه المراجعات أي ركيزة عملية لدعم طروحاتها البديلة مهما كان مبلغ موضوعيتها ومشروعيتها الفكرية والمنطقية.

ولعل مثل هذه الملاحظات ما يضعنا أمام مجموعة من التحفظات النظرية والمنهجية التي تدفعنا للتساؤل حول طبيعة العلاقة التي باتت تربط الإرث النظري للعلوم الاجتماعية بالمقاول، الذي تكرس كنموذج استراتيجي لطلب هذه الفاعلية والنجاح الاجتماعي، وهذا على الرغم من تلك التحولات الجذرية التي أعادت بناء هويته المهنية وطبيعة وظائفه السوسيوسياسية عبر مختلف مراحله التطورية.

فالواضح أن الانشغال المعرفي بهذه العلاقة قد أصبح بالنسبة لغالبية المهتمين والباحثين خارج دائرة اهتماماتهم العلمية والمعرفية، طالما أن موضوع المقاول بات الأطروحة الأساس التي تستجيب بفاعلية لمختلف الرهانات والتحديات المرحلية، إلى درجة أصبحت فيها المسافة بين مطلب هذه الفاعلية وبين مفهوم المقاول شبه منعدمة، بل وأصبح معنى أحدهما مرادفًا للآخر. تمامًا كما لم يعد من الممكن أن نجد مسافة وحدودًا واضحة المعالم والدلالات بين هذه الفاعلية وبين الأهداف المرجعية للعلوم الاجتماعية، سيما بعدما تم إقحام مختلف تخصصاتها الاقتصادية للتنافس على تبني وترقية موضوع المقاول، حيث بات فهم مطلب

مقدمة

الفاعلية لا يتم إلا عبر منطق المقاول الذي أوجدته العلوم الاجتماعية نفسها، لا عبر فهم الإنسان بمختلف أبعاده الاجتماعية.

ليصنع بذلك التوجه الأقوى لغالبية الأبحاث والدراسات التي تسعى – على ما يبدو – لتحقيق التحول إلى الإنسان المضخم والمجتمع الجديد الذي يستلزم بالضرورة علومًا ونظريات اجتماعية أخرى غير التي أطرت للحقيقة البشرية كأفراد وكمجتمعات.

لكن ماذا عن مثل هذه الملاحظات عندما يتعلق الأمر بموضوع هذه الدراسة التي ترتبط بثنائية تجمع بين مصطلح المقاول ومصطلح الشباب، كمعادلة مجهولة الطرفين بلغة العلوم الاجتماعية الكلاسيكية؟ كون كل من المصطلحين، الشباب والمقاول، لا يرتقيان إلى مستوى المفاهيم وليس لهما أي تعريف علمي جامع مانع؟

الأكيد أن حجم الغموض أمام مثل هذه التساؤلات سيتضاعف، لكن المفارقة أن هذا الغموض المعرفي القائم لم يضر بذلك الإجماع الشامل حول أهمية المقاول وفاعليته الاستراتيجية في المجتمع، لتبقى هذه المفارقة عنصرًا ثابتًا لتؤكد حاجتنا لمقاربة منهجية تعيد فحص مثل هذه المصطلحات المبهمة من خلال ما أوجدته العلوم الاجتماعية والمعارف الإنسانية من نظريات باعتبارها الوسيلة النقدية الأنسب لإنتاج المعنى تكريسًا للعقل والمنطق خدمة للحقيقة العلمية وحماية للمجتمع دون أي طرف غيره.

ذلك أن جوهر الوظيفة الأساس لهذه العلوم يتمثل في كشف طبيعة العلاقة التي تربط الاقتصادي بالسياسي، والسعي لإبراز الطرح الممكن ديمقراطيًا في اقتناء هذه العلاقة التي باتت اليوم رهينة مصطلحات مبتورة وإجماع عملي شمولي لا يسمح بالتفكير خارج أطر نماذجه المعرفية.

مقدمة

حيث أصبح هذا الإجماع حول المقاول وأهميته لدى غالبية الباحثين من المختصين وغير المختصين بمثابة العنوان العريض لمختلف السياسات والبرامج الإنمائية، في الوقت الذي أخذت فيه العديد من التجارب الاجتماعية تؤكد أن المقاول الأسطوري قد فقد كل معناه الأصلي وجميع وظائفه التقليدية، كونه بات يحتكم لأطر وسياقات غير تلك التي أوجدته، وأن صورته باتت عبارة عن نماذج وأنماط مؤسسية قابلة للاستنساخ، أي إنه لم يعد يشبه مقاول شومبيتر الذي ارتبط بخاصية الإبداع والهدم الخلاق الذي يبعث على تغيير الوضع القائم وتجاوزه، بل بات مجرد نتاج لإرادة خارجية تتجاوز إرادته كفرد حر ومستقل بمشروعه ومصالحه.

تمامًا كما تؤكد من جهة أخرى العديد من النظريات أن مفردة الشباب، بوصفها مجرد مصطلح، تتغير دلالاتها بتغير الأطر والسياقات المرحلية التي أوجدت دون أن ترقى إلى مستوى صرامة المفهوم ودقته، ومع ذلك بات مصطلح الشباب الرهان الاستراتيجي الذي يوظف في صياغة ومعالجة مختلف التحديات المرحلية ليضاعف من سمك الغموض المعرفي حول طبيعة العلاقة التي يمكن توظيفها لربط مصطلح المقاول بمصطلح الشباب، والتي جعلت من الصعوبة بما كان أن نجمع – ولو نظريًا فقط – بين ما يخدم المطلب الديمقراطي وما يستجيب لمقتضيات الاقتصاد المعولم.

سيما إذا علمنا أن تحديد معنى توافقي لمصطلح الشباب ولتوجهاته السياسية وهويته الثقافية بات يمثل جوهر الصراع الذي تتنافس حوله مختلف الإرادات.

وتظل بذلك مختلف الخطط التنموية والبرامج الإصلاحية التي تنشد تحقيق الطفرة النوعية في الاقتصاد والسياسة بمثابة نسخ متكررة لعمليات استجلاب عبثي

مقدمة

لنماذج مشحونة أيديولوجيًا وثقافيًا، بعيدة عن واقع التجربة المحلية وسياقات تطورها الاجتماعي والثقافي بوصفها الشرط الاستراتيجي في قيام أي مشروع تنموي حقيقي.

ولعل مرد ذلك بالأساس إلى طغيان الخطاب الاقتصادي على مضمون مختلف هذه الخطط والبرامج إلى درجة فقد فيها الاقتصاد ذاته معناه الأصلي الطبيعي، بفعل انعدام التقعيد المعرفي السوسيولوجي المؤطر لهذه الممارسة الاجتماعية، على اعتبار أن غياب هذا الشرط إنما يجعل من هذه الممارسة ضربًا من العبث بلغة الأرقام والمعطيات الكمية والمفردات التقنية الصرفة، التي تمنع أن ننظر للاقتصاد كاستجابة اجتماعية موضوعية لحاجات المجتمع الحيوية والفعليّة.

ولعل من أبرز العناصر التي تصنع عقدة التساؤل حول هذه العلاقة الثنائية، هو ما يمكن اختصاره في تلك المفارقة التي جعلت من الدولة هي المبدع والمبادر في لعب دور الداعم والمشجع على الفعل المقاولاتي وخلق المؤسسات والمشاريع المقاولاتية من خلال مختلف سياساتها الاقتصادية التي تحمل على التغيير والتجديد، وفي نفس الوقت شريحة المقاولين على أنها هي مصدر المبادرات الإبداعية والقدرة على التجديد وإحداث التغيير، وهذا ما يؤكد وجود توافق سياسي مخلّ بالعلاقة الطبيعية بين الطرفين، من خلال الاحتواء المؤسساتي لعنصر الحرية كخاصية جوهرية في الفعل المقاولاتي.

وهذا تحديدًا ما يلخص واقع هذه العلاقة منذ التحولات التي أوجدتها سياسة الانفتاح على نظام السوق وبداية تغليب الخطاب الاقتصادي على حساب النقاش السياسي، حيث أصبح هذا الخطاب خيارًا استراتيجيًا ووسيلة وحيدة لاحتواء مجموع التفاعلات والتناقضات الاجتماعية وللتعاطي مع ما تفرضه الديناميكية الاجتماعية والسياسية الراهنة من تحديات ورهانات.

مقدمة

ولعل هذا ما صنع مضمون الأزمة التي باتت تؤطر الفعل السياسي وأدت إلى خنق القوى المجتمعية بشكل غير مسبوق، لتتأكد الحاجة الحيوية لإحداث القطيعة النوعية مع هذا الخطاب ومنطق الوضع القائم كأولوية مطلقة، ليس فقط لتجاوز تناقضات المعطى الاقتصادي المادي الصرف وحسب، بل ولتفعيل المشروع الاجتماعي الكفيل بإعادة قراءة الموروث السوسيوثقافي وعناصره المرجعية، بما يساعد على إيجاد وإرساء دعائم قيمية جديدة لشرعنة الفعل السياسي وترقية الدور الاستراتيجي لمؤسسات الدولة وعلاقاتها بجميع الفئات والشرائح الاجتماعية، بما فيها جماعة المقاولين الشباب التي تظل بمثابة الفاعل الاجتماعي الأكثر حساسية لما تتعرض له من ضغوطات في سياق مشاريع التغيير المعولمة، أمام مؤسسات تفتقد للكثير من الآليات والضوابط التي تؤطر الفعل السياسي لتجعل منه وسيلة لحماية المجتمع من أي مشروع شمولي متغوّل يترصد الدولة في وجودها وفي وحدتها السياسية والترابية، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال تعاظم حجم فضاءات الممارسات اللاشكلية وتزايد مظاهر الفساد والرشوة التي عطلت المنظومة القانونية والأخلاقية بشكل شبه كامل.

ليبقى الانشغال هو ذلك الذي يبحث فيما لم تقم به السلطة السياسية حتى الآن من خطوات ومبادرات، وما لم تقدمه من خيارات إصلاحية، وليس فيما وفرته وفعلته حتى الآن.

على هذا النحو قد يتضح أن مبتغانا الأساس يتمثل في فهم واستكشاف مجموع التصورات السياسية لجماعة المقاول الشاب وما تحمله من قناعات وأحكام حول الوضع القائم وما تنطوي عليه من علاقات وممارسات نوعية، على اعتبار أنها تحتكم لمنطق الربح والاستقلالية وبضرورة إيجاد الوسائل القانونية والتنظيمية

مقدمة

الكفيلة بحماية مصالحها، ما يرشحها بالتالي لتفعيل قواعد جديدة للعلاقة التي تربط المجتمع بالدولة.

ولعرض هذه الدراسة المتواضعة، تم تحديد ثلاثة محاور أساسية، حيث اعتمدت على استعراض بعض القراءات النظرية لجملة من الكتابات التي تناولت سيرة المقاول كفاعل مجدد ومصدر للتغيير السياسي من خلال احتكامه لمنطق الربح وما يقتضيه من عمل لإيجاد دعائم قانونية وسياسية لحماية مصلحته الخاصة.

وعليه جاءت هذه الدراسة لتستعرض نتائجها الميدانية من خلال ثلاثة محاور أساسية، يستجيب المحور الأول لمطلب يبحث في علاقة المقاول الشاب بالبنى والعلاقات الاجتماعية التقليدية وأثر التحولات الاقتصادية والاجتماعية الأخيرة على تصوراته الاستراتيجية السوسيومهنية وما باتت تحمله من معانٍ ودلالات قيمية، وذلك من خلال تتبع المسارات السوسيومهنية التي مرّ بها وما ارتبط بها من محفزات ودعائم اجتماعية وما أنتجته طموحات وأنماط لاقتناء المؤسسة الخاصة وأساليب تطويرها، على ضوء التحولات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة، وما باتت تفرضه من تكيفات استراتيجية.

وذلك بعد عرض نظري للخلفية السوسيوتاريخية التي أسست للفعل الاقتصادي المحلي وما أوجدته قراءات لطبيعة الدعائم والعلاقات الاجتماعية التي رافقت هذا الفعل الاقتصادي على مر تطوراته المرحلية، لنقف بمقتضاها على أهم التكيفات السوسيو مهنية التي تحرك ممارسات الشاب المقاول راهنًا ومعرفة مدى قربها من الممارسات العقلانية الحداثية في تجاوز الصعوبات واقتناء الحلول للمشاكل التي يفرضها المعطى السوسيو مهني.

مقدمة

أما المحور الثاني فلقد خُصص لدراسة علاقة المقاول الشاب بخصوصية المعطى الثقافي، حيث تم التركيز على معالجة القيم الشبابية في علاقتها بالموروث الثقافي والديني، أين تمت مناقشة جوانب نظرية على ضوء قراءات ماكس فيبر لدور الدين والمؤسسة الاقتصادية، لنعزز هذه القراءة من خلال مناقشة طروحات جيج هوفستاد التي تجعل من الثقافة معطًى قابلًا للبرمجة، بما فيها ثقافة المقاول والمقاولة.

أما على المستوى الميداني فلقد تناولنا طبيعة الاقتناءات التي تعرض خطاب العينة للبعد الزمني وعلاقتها بالمقدس لكشف تموضعات العينة إزاء التحولات الاجتماعية التي تصنع رؤية وتصوّرًا للعالم في الزمن الحاضر، ما سمح لنا بعرض قراءات رؤى المقاولين الشباب للعالم التي تتباين بتباين قناعاتهم وأحكامهم حول ما يصنع الانسجام الاجتماعي وما يضمن مكانتهم داخل المجتمع.

أما المحور الأخير فقد تم تخصيصه للإجابة على جوهر التساؤل الإشكالي الذي يبحث في طبيعة الإفرازات السياسية التي بات يطرحها المقاول الشاب، والكشف عن نوعية الإسهامات القيمية التي يضيفها لتناقضات السيرورة السوسيوسياسية الراهنة، وعلاقتها بالأفق الديمقراطي، حيث استعرضنا بداية جوانب نظرية لخصت المراحل التطورية التي انتقل من خلالها من الحديث عن المقاول البطل إلى البطل المقاول على خلفية أزمة النموذج الليبرالي التي انتهت مع أسطورة المقاول كنموذج للنجاح الاجتماعي، لنستعرض بعدها جملة الأحكام والقناعات التي تؤسس للتصورات السياسية التي جاء بها خطاب العينة لاقتناء بعض المظاهر والمفاهيم السياسية والتي تم تصنيفها في مجموعات متباينة من حيث الدلالات والمعاني القيمية الاستراتيجية، وذلك على اعتبار أن هذا الخطاب يكشف اقتناءات استراتيجية للمعطى السياسي متباينة الدلالات، وتجعل الإقبال على استثمار

مقدمة

الفضاء العمومي مرتبطًا بالدرجة الأولى بمدى حاجة هذه الشريحة للفعل والممارسة الديمقراطية.

عموما تفيد نتائج هذه الدراسة أن العديد من المقاولين الشباب قد أخذوا اليوم ينافسون على الظهور في الفضاء العمومي ويتسابقون لبلوغ مناصب المسؤوليات داخل الأحزاب والجمعيات المهنية والخيرية بشكل خاص، مما يعكس تحولًا نوعيًا على مستوى الوعي وطبيعة الوسائل التي يعتمدونها لبلوغ أهدافهم وطموحاتهم من خلال نشاطهم السياسي، بما قد يشي بتحول على مستوى منطلقاتهم الاستراتيجية في التعبير السياسي والحق في المشاركة السياسية، إلا أن تصوراتهم الاستراتيجية الراهنة تظل تؤكد – من خلال الخطاب – حاجتهم لتفعيل المنطق الديمقراطي في تعاطيهم اليومي مع مؤسسات الدولة والمجتمع، ولكن دون أن يجعلوا من هذه الحاجة أولوية قصوى بالشكل الذي يجعل منها مشروعًا مستعجلًا، ولعل هذا ما يكشف – من وجهة نظرنا – عن هذه التصورات الاستراتيجية بالراهنية وأولوية الزمن الحاضر كفضاء يمازج بين مختلف أنواع الحلول على اختلاف أسسها المنطقية والقيمية.

ولعل هذا ما يجعل من هذه الحركية السوسيوسياسية وهذا الإقبال على خوض المغامرة المقاولاتية من طرف العناصر الشابة أقرب لتلك الصورة التي تجعل منها امتدادًا لمنطق السوق ومقتضياته التنافسية، وأقل من أن تكون نسخة منقحة للنموذج الأصلي.

ومع ذلك يمكن أن نشير إلى ظهور عناصر وتناقضات كفيلة بإحداث توجهات سوسيوسياسية واقتصادية جديدة لا تتوافق بالضرورة مع المنطق المرجعي للوضع القائم، والتي تجد محددات هوية المقاول الشاب في الممارسة والفعل دون أن تجدها على مستوى الفكر والتصورات التي أوجدته.

مقدمة

ولعل هذا ما يبرز ضرورة التكفل بهذه الشريحة الشبابية الاستراتيجية، وذلك من خلال تجاوزها كطرف وسيلة اقتصادية إلى ترقيتها إلى شريك سياسي معني ببناء مشروع جماعي وطني.

إن القضايا الأكثر أهمية اليوم والتي تشغل مختلف الشرائح الاجتماعية لم تعد تُطرح من خلال مفردات ومنطق سياسي كما كان عليه الحال في مراحل سابقة، حيث بات الظفر بمنصب الشغل والمسكن والحق في التعليم الجيد والحق في العلاج مرتبطًا بقدرة الأفراد على الحصول على المال والامتيازات التي تقدمها الدولة، وليس من خلال العمل الجماعي المنظم لمراجعة قواعد اللعبة السياسية ووظائف مؤسساتها كما كانت عليه الأمور مع الأجيال السابقة.

هذا التوجه العام هو ما حوّل ثقافة الحرية والنقد السياسي إلى ثقافة الرفض والمعارضة السياسية لأجل تحقيق مزيد من الربح.

فما هو تموضع المقاول الشاب بين هاتين الثقافتين؟ وهل يمكن أن يحمل بوادر قيمية لتصور سياسي يمهد للخروج عن نموذج الهدم الخلاق إلى نموذج يمجد التضامن الأخلاقي؟

الفصل الأول:

عناصر نظرية لتقعيد إشكالية الدراسة

للعنصر الأول: الفعل المقاولاتي وعلاقته بالتحدي الديمقراطي

إذا كان ظهور وتطور المجتمع المدني أو ما يعرف بالمجتمع الاقتصادي كمؤشر قوي[1] على وجود ممارسات حديثة وديمقراطية، هو مشروطًا بوجود وتطور طبقة برجوازية، بوصفها شريحة اقتصادية متميزة بوسائلها وثقلها المادي، فإن الشرط الجوهري الذي يؤسس لدور المجتمع المدني وفاعليته السياسية، يبقى مرهونًا بمدى توفر ذلك التصور الذي يجعل الفعل الاقتصادي والمصلحة الخاصة، كأشكال من أشكال الحريات السياسية، ذلك أن الخاصية الجوهرية للمجتمعات الديمقراطية الحديثة، إنما تتكشف من خلال الفصل بين الفضاء الخاص، أين يكون الفرد عبارة عن فاعل اقتصادي وعضو في هذا المجتمع المدني، وبين الفضاء العمومي، أين يكون الفرد عبارة عن مواطن وفاعل سياسي لخدمة الدولة،[2] وهذا ما يعني وجود تلك العلاقة العضوية الشاملة والعميقة التي تعمل على تنظيم مختلف المصالح المتداخلة، وما قد ينتج عنها من صراعات ومنافسات، وهي نفس العلاقة التنظيمية التي تأخذ كل معانيها عند اكتمالها كبنية فوقية تتمثل في مفهوم الدولة الحديثة كإطار وطرف سياسي محايد، توكل له عملية تسيير كل التناقضات والصدمات التي قد تسببها التداخلات المصلحية للأفراد والجماعات، ليكرس من مخيال ذلك مجموعة من الأسس التصورية العقلانية والديمقراطية التي تقبل بها غالبية الشرائح والنخب الاجتماعية، على اعتبار أن وجود هذه الدولة هو بمثابة الشرط والضمان الأمثل لحماية وتنظيم مختلف المصالح والحريات.

[1] Karl Marx, L'Ideologie Allemande et F. ENGEL, Paris Editions sociales, p24.
[2] Jean Pierre Lefebre,PierreMacherey : Hegel et la sociètè, PUF Paris, 1984.

إن الرفاه والفعالية وافتقاد الحرية في إطار ديمقراطي، كما يرى هربرت ماركوز، هو ما بات يميز الحضارة الصناعية المتقدمة، بعد أن تحول الجسد والفكر تحت سلطان مبدأ المردودية إلى أدوات للعمل المغترب[3]. إلا أن هذه الحقيقة لم تمنع عالم الفاعل الاقتصادي الحر من أن يتحول إلى مجال خصب تنطلق منه جميع المقاربات والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الفعل التنموي المتكامل، والتي لا يمكن من دونها الحديث عن أي مشروع سياسي إصلاحي فعلي، وعن أي قطيعة فاعلة إزاء التصورات التقليدية المكرسة لمظاهر الفشل والركود. ليكون بذلك مطلب مشاركة جماعة المقاولين في عملية صنع القرارات شرطًا أساسيًا لتجاوز كل العراقيل المعطلة والخانقة للقوى الاجتماعية الحية، وذلك من منطلق أنه لا وجود لمقاول ناجح واقتصاد متطور دون ديمقراطية تقوم على الحوار واحترام إرادة الشعب وبعث مؤسسات شرعية وهيئات رقابية تحارب كل أشكال التعسف والفساد، تمامًا كما أنه لا وجود للحرية من دون وجود دولة قوية، خاصة إن تعلق الأمر بحرية ودور النخب الاقتصادية التي قد تجعلها تنظر إلى المؤسسة الاقتصادية ولمصالحها الخاصة بمنظار يغلب خصوصية الواقع المجتمعي والتاريخي للمجتمع، [4]لتحصر قراءتها للمطلب الديمقراطي في خانة التحولات التي يعرفها اليوم هذا المفهوم بخصوصيته الغربية البحتة. ولعل هذا ما يجعلنا نتبين أهمية الدور المنوط بالدولة في إنجاح المشروع الحداثي الديمقراطي، وأهمية الانتقال من مفهوم الدولة

[3] من الصفحة 20 إلى 33 أين يؤكدّ الكاتبان بأن الفصل بين الفضائين هو بمثابة النقلة النوعية التي لم تعرفهامختلف المجتمعات التاريخية، كما يضيفان بأن المجتمع المدني ينظر الافراد اليها كحاجات ومصالح خاصة يجب تلبيتها ... نسق الحاجيات هو أيضا عبارة عن نسق لتصوراتها وعن طريق هذا الاخير تقوم العلاقات بين الافراد ليخرجوا من صفة الجماعات المنفصلة والمستقلة ليصبحوا أعضاء في المجتمع المدني.
هربرتماركوز، الانسان ذو البعد الواحد. ترجمة جورج طرابيشي، دار الاداب، بيروت 1988

[4] عبد الرحمان حاج ناصر : المقامرة الجزائرية: أزمة تجربة وتأملات ترجمة : أحمد بن محمد بكلي منشورات البرزخ 2011

المركزية القوية إلى مفهوم الدولة الاستراتيجية، اعتبارًا أن الدولة لا تستطيع ولا ينبغي أن تقوم بمثل هذا المشروع الإصلاحي السياسي بمفردها[5].

من هذا المنظور يتبين أن المقاول الحر كفاعل سوسيوسياسي هو مرشح للعب دور استراتيجي في عملية تحديث البنى السياسية والتحول الديمقراطي. ولعل هذا ما يجعل من إشكاليتنا تندرج في الإطار العام للنقاش الراهن الذي يتناول موضوع التحول إلى الديمقراطية وما يتصل بها من مفاهيم وآليات وسبل لتجسيدها على أرض الواقع. ومن هذا المنظور قد يتبين بأن إشكاليتنا هذه إن الدلالات والمعاني التي ما تريد أن تتلمس وتعرض مختلف التفاعلات السوسيوسياسية التي تجمع المقاول بالسلطة، ليس كمجموعة من المؤسسات الرسمية وحسب، بل وأيضًا كعلاقة اجتماعية تؤسس لقواعد اللعبة السياسية ومنطقها القائم. وعليه، وبالنظر لإقرار السلطة السياسية بمبدأ التعددية الحزبية واعتمادها على منطق السوق الحرة كأساس لإعادة تنظيم علاقتها بالمجتمع من جهة، وإلى تنامي دور رواد الفعل الاقتصادي الحر الذين باتوا يتمتعون بهامش أكبر للمناورة الاقتصادية والسياسية من جهة أخرى، يمكن القول إن المجتمع برمته قد باشر سيرورة تحول سياسي فعلي. ولعل هذا ما يجعلنا نشير إلى أن هذا البحث يعتمد على مسلمة أساسية تفيد بوجود نسقين تنظيميين مختلفين يتمثل الأول في النسق التقليدي المحلي الذي يشمل الفضاء الأوسع من العلاقات والبنى الاجتماعية وما يتصل به من مظاهر

[5] L. ADDI : L'impasse du populisme, ENAL

يشير في الصفحة 155" بأن خصوصيةإستراتيجية تواصل السلطة إعتمدت في جميع مراحلها على عاملين جوهريين من خلالإحتكارها للموارد الاقتصادية، يتمثل الاول في إخضاع القوى الاقتصادية ويتمثل الثاني في إخضاع السلطة النقابية، عن مثل هذه الطروحات يمكننا أن نستدل بأعمال أخرى كتلك التي تكشف عن دور الدولة كمقاول ومستثمر وحيد في المجتمع، أنظر على سبيل المثال مرجع:

Duvilier.Gauthier : L'Etatdémiurge algérien cas le Editions l'Harmattan, Paris 1987,

التـأزم والركـود، ويتمثـل الثـاني فـي النسـق العقلانـي الـديمقراطي الـذي يحمـل القـيم الفعليـة للمشـروع السياسـي الحـديث ومـا يقتضـيه مـن مؤسسـات وثقافـة سياسـية. وذلـك أن هـذه المرجعيـة المزدوجـة تؤسـس وتـؤطر لجميـع التفـاعلات اليوميـة لشـريحة المقـاولين علـى غـرار بـاقي الشـرائح الاجتماعيـة الأخـرى. لكـن هـذا لا يجعلنـا نتجاهـل المسـعى الطبيعـي للسـلطة التـي عملـت دائمًـا علـى منـع نشـوء الاقتصـاد كفضـاء مسـتقل يحـتكم للحسـابات المصـلحية ويفـتح بـاب التنـافس لجميـع القـوى الحيـة فـي المجتمـع[6]، ذلـك أن السـلطة ذاتهـا كتنظـيم سياسـي تملـك القـدرة علـى الفعـل أو الـدفع للفعـل مـن خـلال القـوى العموميـة التـي يسـمح توظيفهـا بالقيـام بأعمـال جماعيـة، علـى اعتبار أن السلطة هي مقاول للتنظيم الاجتماعي[7].

وعمليـة إعـادة توزيعـه، ولعـل هـذا مـا ينطبـق علـى مفهـوم الدولـة الجزائريـة مـن حيـث إنهـا تحتكـر الريـع البترولـي وتتقلـد صـياغة المشـروع الإنمـائي الـوطني،[8] وهـذا مـا يجـد تفسـيره بحسـب بعـض الدارسـين فـي انخـراط ممثلـي ومسـيري الدولـة فـي حـرب التحريـر الوطنيـة والحركـة الوطنيـة، ولعـل هـذا مـا جعـل بعـض البـاحثين يفسـرون تخلـي الدولـة عـن المؤسسـات العموميـة، عقـب الإقـرار بدسـتور 1989، كـإجراء مطـابق لقـوانين الاقتصـاد الحـر، علـى أنـه كـان بمثابـة تخـلٍّ عـن دورهـا الـداعم للمقـاول الخاص، والذي أنتج تحولات عميقة في علاقتها بالقطاع الخاص[9].

---

[6] Pierre Bourdieu: Le sens pratique, Paris, Minuit, 1980, p. 193

[7] A. Hauriou : Droit constitutionnel et institutions politiques, Editions Montchrétien, Paris1966,p89

[8] S. Goumeziane : Le mal Algérien, Economie politique d'une transition inachevée 1962-1994, Editions Librairie Arthème Fayard, Paris 1994, p35. Voire aussi Gauthier. De Villers: l'Etat démurge, le cas algérien, Editions l'Harmattan, Paris 1987, p 94

[9] W. Laggoun :Le contrôle de l'Etat sur les entreprises privées industrielles en Algérie, genèse et mutations, Editions Internationales, Alger 1996, p. 8.

على هذا الأساس تطرح إشكالية هذه الدراسة بعض الأسئلة العملية، حول جملة من الانشغالات والمواضيع التي تساعدنا على فهم طبيعة التصورات السياسية التي أصبح المقاول يتبناها في اقتنائه لعلاقته بالدولة وبالمجتمع وبالسلطة بشكل خاص، والتي جاءت علاقتها بالقوى الخارجية لا تتوفر على نفس هامش الاستقلالية لفرض قراراتها السيادية كما كانت في السابق، ومع ذلك فإن هذا لا يعني أن تواصل هذا الارتباط الطبيعي بين الطرفين – من حيث إنه امتداد تاريخي لخصوصية علاقة السياسي بالاقتصادي – هو بالضرورة تعبير عن رفض للحداثة ومقاومة لخياراتها العقلانية وما تعرضه من حلول تنظيمية وتقاطعات مصلحية بين الطرفين،

سيما وأن جميع المعطيات والملاحظات الميدانية على مستوى العلاقة التي تربط رجال السياسة ورجال الأعمال، لا تحمل ما يدل على أي تحول في طبيعة التحالفات التاريخية، بصرف النظر عن القراءة القانونية والتوصيف الذي يعرضه الخطاب الرسمي للعلاقة، بل على العكس من ذلك تمامًا، فما بتنا نشاهده اليوم من تقاطعات وتقاربات مصلحية بين المقاولين وكبار رجال المال والأعمال وبين ممتهني السياسة وكبار الموظفين، يجعلنا نلاحظ ذلك الاهتمام والإصغاء الشديد الذي يبديه الفاعل الاقتصادي الحر لجميع المستجدات والتطورات العلمية وسعيه لاقتنائها باجتهاد، وعيًا منه بدرجة حيويتها وفاعليتها في تواصل مؤسسته وتطورها، ذلك أن الصورة التي يكونها عن مجريات الأحداث تشير إلى وعيه بالرهانات المرحلية الحقيقية، فالمقاول الشاب يدرك تمامًا أن الصراع في العالم بات يرتبط بالتنافس على مصادر الثروة، وأن القوى الاقتصادية الدولية لا تعير أدنى اهتمام لأي اعتبارات تتعلق بطبيعة الصعوبات التي يعرفها ومستوى أدائه التنافسي في

السوق، كما يدرك تمامًا أن مشروع القوى الاقتصادية الكبرى لا يُبنى إلا على حساب الفرص التي تتوفر في سوقه الداخلية والثروات الوطنية.

تمامًا كما أن تصوره لأمد هذا التحالف الضمني الذي يربطه بمنطق السلطة لا يكتسي بالضرورة طابع الأبدية في المكان والزمان، فالمقاول الشاب المحلي شأنه شأن نظرائه في المجتمعات الغربية، يظل بحسه الميداني يقرأ التحولات والتقلبات التي تعرفها موازين القوى الداخلية منها والخارجية بشكل جيد، وهذا ما يمثل – في اعتقادنا – جوهر القطيعة الأهم في السيرورة السياسية التي بدأت مع إعلان التعددية والانفتاح على قوانين السوق، والتي انحصرت رهاناتها على مستوى النخب الاقتصادية والسياسية، وعطلت آليات هذه القطيعة وتداعياتها، وحالت دون بلوغها إلى مستوى الفئات القاعدية وممارساتهم اليومية.

ذلك أن المشروع الديمقراطي انطلق من قمة السلطة ونخبها الفعلية، التي لم تملك أن توسع هذا المشروع ليشمل كل الشرائح الاجتماعية، وبخاصة الفئات العمالية، حيث إنها أُجبرت في تلك الفترة على معالجة المطالب السياسية من خلال الاستجابة لأولوية الوضع الأمني، وأن تبحث عن دعائم جديدة لتواصل مؤسستها من خلال الحصول على الولاء مقابل فرص الكسب والثراء، رغم شح مواردها خلال تلك العشرية، ثم تعزز وضعها مرة أخرى خلال ما سُمي بمرحلة البحبوحة بعد انتعاش السوق البترولية مع بداية الألفية الجارية.

ولأنه من الصعب رفض الربح السهل والثراء السريع، فإن المقاول عامة، وانطلاقًا من المنطق البراغماتي، ظل يغلب الانخراط والانتماء الاجتماعي والاستثمار في العلاقات الزبونية التقليدية أكثر مما يسعى لتغيير منطق السلطة كعلاقة اجتماعية، ولعل هذا ما جعل التحالف معها لا ينطوي على أي قيمة

سياسية وازنة لتكون رافعة قوية للمشروع الديمقراطي الكفيل بحماية الدولة والمجتمع، ما عدا مفهوم الوحدة الترابية والسيادة الوطنية، من حيث إنه خطاب موجه للخارج أكثر منه للداخل وللشرائح القاعدية التي فُرض عليها العيش في فضاءات اقتصادية لا شكلية، حيث تغيب الحقوق الأساسية ودور الدولة الرقابي، ليكون ذلك بمثابة دليل على تجزئة المشروع الإصلاحي من جهة، وعلى إرادة السلطة في بعث ثقافة الولاءات التقليدية بشكل أوسع مما كانت عليه في مرحلة الحزب الواحد، سيما وأن منطق هذه الولاءات لا يرتبط بالمثل النضالية الحزبية أو الإيديولوجية بقدر ما يرتبط بالمنطق الاقتصادي الصرف الذي يغلب مفهوم المستهلك على مفهوم المواطنة.

وعن خلفية هذه التطورات التي شهدها المجتمع الجزائري، يؤكد كلوس كوف – من خلال نظرية المأزق المتزامن – بأن التبني الصحيح لمشروع التغيير والإصلاح السياسي الشامل، كما تقتضيه المرحلة التاريخية الراهنة، لن يكون إلا من خلال توفير الرأسمالية والديمقراطية كشرطين متلازمين وضروريين، إلا أن تجسيدهما على أرض الواقع في مجتمعنا بشكل متزامن، يظل بمثابة عملية مستحيلة من دون إعطاء الأولوية لأحد الشرطين على حساب الآخر، ذلك أننا إذا أعطينا الأفضلية للديمقراطية سنضطر للتضحية بالرأسمالية، وبهذا نكون – وبشكل غير مباشر – قد ضحينا بالديمقراطية، على اعتبار أن الفعل الاقتصادي هو شكل من أشكال الحريات الأساسية، وإذا أعطينا الأفضلية للرأسمالية، فالأرجح أننا سوف نضحي بالديمقراطية لحساب الوطنية المتسلطة[10]. [11]

[10] Claus offe : les démocraties modernes à l'épreuve. Texte réunis et présentés par Dédier le soute et yvessintomer, Paris, Harmattan, 1997, p72.
[11] Claus offe: les démocraties modernes…, p73.

ويضيف كوف بأن خصوصية المأزق في الجزائر إنما تأخذ أساسًا طابعًا ثقافيًا مرتبطًا بالهوية بالدرجة الأولى.

وإن إمكانية تجاوز هذا المأزق قد لا تكون إلا بالاعتماد على اللعب من خلال القضايا والمصالح الوطنية والسياسية على مستوى الإقليم بأكمله، وهذا ما يعني بالضرورة ظهور القومية النخبوية الأداتية nationalisme élitisme et instrumental*، كما حدث في ألمانيا الشرقية التي تتوفر على مجتمع مدني قوي ودرجة من الاستقرار السياسي، الشيء الذي لا يتوفر في الجزائر.

الاعتماد على هذه اللعبة قد يؤدي إلى إدخال السوق، ولكن ليس الديمقراطية، لهذا فإن الخطاب السياسي الحداثي لا يمكن أن يعرف طريقه للنجاح إلا من خلال التكفل بالبعد الذهني، بحسب نفس المفكر الذي يضيف بأنه من العبث أن نعتقد بأن إقرار التعددية السياسية يعني بالضرورة تأسيس دولة القانون، ذلك أن الحداثة السياسية تقتضي اعتماد مشروع مستقبلي مبني على أسس عقلانية، في حين يظل هذا المشروع في الظرف الراهن شبه مستحيل.

ولعل هذا ما يسميه بيار بورديو بـ "الرغبة المستحيلة في مستقبل طوبوي"، من حيث إن هذه الرغبة هي عبارة عن نكران آني ورفض سحري للحاضر،[12] الذي ينبني أساسًا على تصور خاص وغالب لفكرة العدالة بالمجتمع الجزائري، والتي تقوم على رفض العنف الاقتصادي، أي رفض المصلحة الاقتصادية كأولوية، ورفض الخضوع لها بشكل يجعل منها القطب والمحور الذي تنظم حوله الحياة الاجتماعية.

[12] Pierre Bourdieu, Le sens pratique, Paris, Minuit, 1980, p81.

[13]وهذا في تقديرنا ما يؤكد البعد الاستراتيجي للمعطى الثقافي في علاقته بتصور المشروع الاجتماعي كإرادة سياسية مستقلة وسيدة.

إن تاريخ الدولة، حسب سميث، كان يعني دائمًا ببناء فضاء محايد، ارتبط بعد صراعات دينية طويلة بالفضاء الاقتصادي، لكن سرعان ما تبين أن هذا الفضاء الاقتصادي ليس بتلك الحيادية التي كان يبدو عليها في البداية، ذلك أن صراعات الأفراد والمصالح تجددت بشكل أقوى، لدرجة أصبح فيها مطلب تملك هذا الفضاء أكثر استفحالًا، حيث أخذ المجتمع الأوروبي يهجر هذا الفضاء الذي تحول ميدانًا للمواجهات، ليبحث دون انقطاع عن فضاءات جديدة للحياد، والتي تتحول بمجرد استكشافها وشغلها إلى ميادين جديدة للصراع، لتفرض مرة أخرى البحث المتواصل عن نفس هذا الفضاء المحايد[14].

ولعل هذا ما يجعلنا نتحفظ أكثر بخصوص المفاهيم والأطر النظرية التي يتم من خلالها محاولة فهم الواقع المحلي من دون خصوصيته الاجتماعية ببعدها الثقافي، الذي يتعرض لحجب منهجي بفعل عوامل عديدة، والتي تجعله ينزع للثأر من منطق الحرمان الاقتصادي، ويجعل من الإرادة في تحصيل القوة تسبق الإرادة في الإبداع، وهذا ما يشير إليه جورج بالونديي حينما يؤكد بأن الطابع الاستعجالي للمشاكل التي تعيشها مجتمعات العالم الثالث لم يسمح بتكوين سياسات تنموية انطلاقًا من المعلومة الموضوعية الصارمة ومن نظريات محددة[15].

[13] Pierre Bourdieu, op cit , p. 193.
[14] C Schmit : La notion du Politique Calman Levy 1972 p 146.

[15] Balandier G : Sens et puissance ,Les dynamiques sociales, PUF 1971p 112 .

وعلى هذا الأساس يمكن القول إن الرصيد الرمزي والتفوق المادي الواضح الذي بات يميز فعل المقاول لا يمكن أن يحدد لوحده عملية الانتقال إلى مرحلة سياسية حداثية، ويجعل منه ناقلًا حيويًا لقيم الديمقراطية، ذلك أن السلطة لا تزال تملك الكثير من الامتيازات التي تسمح بتواصلها من خلال إعادة رسكلة أدوارها ودعائمها بنفس المنطق الاجتماعي التقليدي.

حيث يتضح أن ثنائية التصارع أو التجاذب بين جماعة المقاول كإرادة ومشروع مستقل مع السلطة ومؤسساتها لا يمكن أن تعرض كل إفرازاتها ورهاناتها، ما لم تأخذ في الاعتبار تلك الفروقات والتفاوتات النوعية التي تؤطر لطبيعة التنافس ورهاناته داخل الجماعة نفسها، بحيث إن قراءتها للواقع تطرح خيارات ومقاربات لا تعتبر نتيجة وثمرة لنشاط جماعة تدافع عن مصالحها واستقلاليتها، بقدر ما هي جزء مهم من عملية خلق التوازن بين مختلف الأطراف المتصارعة، التي تسعى لتأجيل لحظة التناقض النوعي المؤدية للصدام.

ذلك أنها وإن امتلكت نظريًا مؤشرات حدوثها بشكل فعلي، فإنها لا تتحكم في عناصر توقيتها التي ترتبط أساسًا بالمعطى التنافسي الدولي وتوجهاته، التي تجعل من تناقضات السيرورة المحلية امتدادًا لضغوطاته وآلياته المعولمة التي تربطها بالفعل السياسي[16].

[16] SoufyaneBadraoui LA CRÉATION D'ENTREPRISE CHEZ LES JEUNES EN ALGÉRIE: UNE APPROCHE EXPLORATOIRE DE LA PROBLÉMATIQUE Article · January 2015 Problem of development and migration of youth in the region of Nefzawa (southernTunisia) ViewprojectEntrepreneurshipsociology in Algeria Viewprojecthttps://www.researchgate.net/publication/305045499

من هذا المنظور يتبين أن المقاولاتية ليست مجرد ظاهرة اقتصادية واجتماعية، بل هي عبارة عن إشكالية اجتماعية وثقافية، تتداخل فيها العديد من العوامل التي تؤثر وتوجه مختلف العلاقات التي تربطها بالفعل السياسي، ذلك أنها بمثابة تصرف في العقل والثقافة والقيم والتعليم والهياكل الاجتماعية والمواقف والسلوك [17]واستمراريته.

وعليه قد يتعين أن نرفع هنا بعض اللبس الذي يثار عند كل مناسبة يُلاحظ فيها جانب من التناقضات والثغرات التي تشير إلى محدودية النموذج الليبرالي وللنظام الفكري الذي يبرر لتفوق المقاول ونجاعة الفعل المقاولاتي، ليس كتصور يقتصر فقط على البعد الاقتصادي، بل كتصور عام لواقع العلاقات بين الفرد والمجتمع، لنؤكد بأن مثل هذا النقاش إنما يبقى بالأساس نقاشًا نظريًا وليس إيديولوجيًا،[18] خلافًا لما يذهب إليه رواد التوجه الليبرالي بشكل ضمني وصريح، الذي بات التصور المعرفي الغالب والنموذج المرجعي الأوحد لمختلف الممارسات والتصورات.

من هذا المنظور قد تتبين أهمية الفصل المنهجي النظري بين تحليل التغيير الاجتماعي الذي ينظر إليه التيار الليبرالي على أنه تخريجة اجتماعية للفاعل

[17] EllouzeKarray, H. L'entrepreneuriat Clé De Développement Stratégique D'une EntrepriseFamiliale Tunisienne, 2eme Journée Georges Doriot , HEC, Paris, 2008 page 28

[18] Comment se fait la sociologie : à propos d'une controverse en sociologie rurale Marcel Jollivet Dans Sociétés contemporaines 2003/1-2 p 52
https://www.cairn.info/journal-societes-contemporaines-2003-1-page-43.htm

والفعل الاجتماعي لأجل التكيف مع تحولات النظام الرأسمالي، وبين التحليل الوظيفي البنيوي الذي يتناول موضوع التغيير الاجتماعي في حد ذاته[19].

ذلك أن عملية الفصل هذه هي بمثابة الشرط الاستراتيجي لتأسيس النقاش السياسي على منطلقات ديمقراطية موضوعية، التي تسمح بفهم وتجاوز التزمت الفكري والأحادية التي بات يفرضها هذا النظام في الحقل السياسي بمختلف مستوياته الأيديولوجية، وما تفرضه من مفاهيم ووسائل معرفية ومنهجية باتت – بفعل هيمنتها – مصدرًا مقاومًا لجميع المقاربات والتحليلات التي لا تتطابق مع القواعد المرجعية لهذا النظام.

ولعل هذا ما يدفعنا وبقوة لنتساءل حول آثار وتداعيات هذا التزمت الفكري الأحادي الذي بات يسعى لحجب الأصول الديمقراطية للنقاش السياسي، سيما وأن الإجماع حول عدم نجاعة الخوض في مثل هذه النقاشات السياسية المعرفية بات متأصلًا، وأن الوسائل التي يمتلكها هذا النظام لخدمة مصالحه وتفوقه باتت تتجاوز تلك التصورات التي جعلت من الدولة في مراحل سابقة من تاريخها تلعب دور الحكم والضامن لكل ما يخص الحياة الاجتماعية وتحولاتها السياسية.

من هنا قد نتبين أهمية فهم طبيعة العلاقة السياسية التي باتت اليوم تربط الدولة ومختلف مؤسساتها بالديناميكية الرأسمالية الراهنة، التي أخذت تبحث عن تصور أيديولوجي من نوع جديد أكثر تماشيًا مع طبيعة التحولات المرحلية، دون أن يكون هناك أي سلطة معرفية على المستوى الرسمي تضمن تلك الأدوار التقليدية للدولة الحديثة وما تطرحه من دلالات وأطر مرجعية لمعنى السياسي بشكل عام.

[19] Comment se fait la sociologie .... opcit p 57

العنصر الثاني: مأسسة المقاول والحاجة إلى رفع اللبس الأيديولوجي

بالنسبة لمناصري التيار النيوليبرالي، فإن أي تدخل تقوم به الدولة على المستوى الاقتصادي هو بمثابة إضرار بالممارسات الاقتصادية وحالة الرفاهية.[20] على هذا الأساس، باتت المناصرة الفكرية للمقاول في مختلف الطروحات والاختصاصات بمثابة الصورة الأوضح والأكمل على نزعة الالتحاق بالتيار المعرفي والإعلامي الأقوى، والتوجه الغالب الذي يفرضه النموذج النيوليبرالي المعولم، لتحول موضوع المقاول والمقاولاتية إلى دين جديد يتجاوز كل الأديان والمعتقدات البشرية على مر التاريخ، بشكل جعل المناصرين لدين المقاولاتية يغذّون تيارًا شموليًا جديدًا أخطر من جميع أنواع الشموليات والدكتاتوريات الاجتماعية التي عرفتها المجتمعات البشرية في تاريخها[21]، على الأقل لأن هذه الشمولية الجديدة استطاعت أن تحتوي كافة العناصر والمستويات التي كانت تصنع في السابق مفهوم المصلحة الخاصة كتصور يرتبط حيويًا بتفاصيل الزمان والمكان، لينتج من خلالها مختلف المعاني والدلالات الاستراتيجية للكينونة الاجتماعية وغاياتها النهائية، التي باتت اليوم مرتهنة بتوظيفات غير مسبوقة من طرف رواد التيار المعرفي الغالب الذي كرّس تفوق النموذج الليبرالي المدافع عن ثقافة المقاول وعن سلوكاته الاستراتيجية بكل التناقضات الاقتصادية والسياسية التي وجهت المؤسسات والمجتمعات على امتداد مختلف مراحل تطوراتها التاريخية. ولتُكرَّس حالة من الاغتراب والاستيلاب كوسيلة سياسية وشرط حيوي لتواصل النموذج الليبرالي ومصالحه المادية والرمزية، وذلك من خلال تأسيس أنظمة حكم سياسية واجتماعية

[20] Max Weber : L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme, Paris,Payot 1964 / Schumpeter J.A :capitalisme, socialisme et démocratie , Paris Payot

[21] Schumpeter J.A :capitalisme, socialisme...opcit p 182

تسيطر عليها طبقة الأشخاص التافهين، حيث تتم مكافأة التفاهة والرداءة عوض الجدية والجودة. [22]وعليه، لم يكن لدول هذه المجتمعات وحكوماتها خيارات أخرى بديلة عن مأسسة الفعل المقاولاتي واستنساخ نماذج المقاول طلبًا للنمو والرفاه الاجتماعي.

ذلك أن ما هو على المحك اليوم هو مفهوم الحرية في حد ذاته، الذي اختزلته الليبرالية الجديدة في السوق الحرة. في حين أن مطلب الحرية في مجتمع معقد لا يمكن أن يتحقق بحسب كارل بولاني إلا من خلال فلسفة سياسية تتعارض تمامًا مع نظرة السوق للمجتمع الذي يساوي الاقتصاد مع العلاقات التعاقدية، والعلاقات التعاقدية مع الحرية.[23] ولعل في هذا ما بات ينعكس في الكثير من الدراسات التي تجعل من هذا النموذج الوسيلة الوحيدة لقراءة الواقع الاجتماعي المحلي دون التعرض ما أمكن لخصوصياته السياسية كوسيلة للاحتواء والتفوق الاستراتيجي.

حيث يبدو أن علم الاجتماع قد بات يتبع الموضة من خلال التخلي عن الأدوات المفاهيمية للماركسية، بحجة أن نسختها السياسية الإيديولوجية في أزمة تاريخية، ليحرم نفسه من هذه الأدوات الفعالة. وأقل ما يمكننا قوله هو أن هذا النوع من الجدل قد انتهى، دون أن يعني ذلك أنه لم يعد اليوم منطقيًا[24]، في حين أن المعلم والمدرسة الذين أسسا لفكرة المقاول كخيار استراتيجي، كما يوضحه مارسيل جوليفي من خلال فصل التحليل الاقتصادي، لا التحليل في العلوم السياسية، عن التحليل الاجتماعي. وهذا ما لا يمكن فهمه في التعاطي مع هذه العناصر الثلاثة

[22] Hafsi T., «L'Étatisme économique est l'ennemi de la prospérité», Livre blanc. http://defendrelentreprise.typepad.com/files/liv_blanc_hafsi

[23] Alain TOURAINE : critique de la modernité. Opcit p 42

[24] Comment se fait la sociologie : à propos d'une controverse …Opcit p 58

بشكل منفصل، لأنها تبقى بالضرورة مختزلة واصطناعية[25]، كونها تجعلنا نبرز الأبعاد التي نختارها كمختصين في علم الاجتماع، إلا أن كوننا علماء اجتماع، كما يضيف نفس الكاتب، لا يمنحنا حرية أن نبرز هذا الجانب أو ذاك من جوانب ما ندرسه، بل يجب أن نبرز ما يفسر، وما نريد أن نشرحه من أي قبيل كان أو جانب جاء.

وعليه فإن مثل هذا النقاش يبقى بالأساس نقاشًا نظريًا، وليس إيديولوجيًا، الذي بات فيه النموذج الليبرالي في حالة طفرة كاملة، وأمام التحولات العميقة التي بات يعرفها هذا النموذج والتي أثرت بعمق على جميع المجتمعات في مختلف المستويات.

حيث باتت الحاجة لإعادة قراءة شومبيتر بوصفه المؤسس لنظرية المقاول الحديثة ملحّة، ليس للنظر بين أسطرها وتحينها، بل للتأكد من حجم المغالطات المقصودة وغير المقصودة التي باتت تسوقها الدراسات حول موضوع المقاول والمقاولاتية، حتى ولو كنا نعتقد بأن المقاول هو رسول هذا الزمان، وأن المقاولاتية هي الدين الأوحد للبشرية جمعاء، على غرار ما تعرضه بعض الدراسات حول حقيقة المؤسسة العائلية المحلية، التي تؤكد على أنها تجسد مفارقة تجعل من نقاط قوتها هي تحديدًا ما يصنع ضعفها، ذلك أنها تعتمد على الرابط العاطفي كنقطة قوة تعكس نزعتها المحافظة المفرطة، كطريقة لتعزيز استقلاليتها من خلال توظيف الممارسات التقليدية والمحافظة على نفس قيم المجتمع.

[25] K. Polanyi : La grande transformation opcit p 63

وهـذا مـا يعطـل عمليـة تنميتهـا ويزيـد فـي جمـود مسـيريها ومقـاومتهم للتغييـر، وعـدم قـدرتهم علـى تحديـد الاختلافـات الموجـودة بـين الأهـداف والقـيم وحاجـات العائلـة، وعليه تبقى هذه المؤسسة عاجزة عن إحداث تأثير في السوق الذي تتعاطاه[26].

هـذا الطـرح الـذي يقـول بـه عبـد اللطيـف كرزابـي إنمـا يعنـي أن طلـب المؤسسـة المحليـة للاسـتقلالية مـن خـلال توظيـف خصوصـية الـروابط الاجتماعيـة والثقافيـة المحلية لا يؤدي إلا لتعزيز النزعة المحافظة.

وعلـى الـرغم مـن أن الباحـث يؤكـد أن هـذه المؤسسـة تـدرك بـأن قوتهـا فـي تحقيـق اسـتقلاليتها، إلا أنـه يلـوم عليهـا توظيفهـا واعتمادهـا علـى العلاقـات والممارسـات التقليديـة المحليـة، لكنـه بطبيعـة الحـال لا يسـتطيع أن يؤكـد إمكانيـة اسـتبدال هـذه الثقافـة وهـذه الممارسـات اليوميـة بشـكل عملـي وأكثـر نجاعـة فـي تحقيـق شـرط الاستقلالية.

وذلـك علـى اعتبـار أن الباحـث، ومـن منظـور اختصاصـه الاقتصـادي، كـان يسـعى لشـرح نوعيـة العلاقـة الاقتصـادية التـي تـربط المؤسسـة المحليـة بالسـوق، ليفسـر عطلهـا وركودهـا بنوعيـة العلاقـة الاجتماعيـة التـي تـربط هـذه المؤسسـة بالمسـير – الأب عـادة – بمـا يجعلنـا نسـتنتج أن المفارقـة الأسـاس فـي هـذه المقاربـة تتمثـل فـي التصـادم الـذي يحـدث بـين طبيعـة الأهـداف المعرفيـة الكميـة والمعياريـة التـي تخصـه كباحـث مـن جهـة، وبـين طبيعـة الأهـداف المعرفيـة النوعيـة التـي تخـص العائلـة ومسيرها والمجتمع من جهة أخرى.

[26] Abdelatif KERZABIL'entreprise familiale en Algérie : de l'indépendance au conservatisme article sue la plateforme HAL.

ولعل هذا ما يجعل من هكذا مقاربات مجرد نسخة للأبحاث التي تعتمد على قراءات نظرية مسبقة تحدد وتوجه ما يجب أن يكون عليه الرابط الاجتماعي المحلي في علاقته بمختلف المستويات المؤسسة والفعل الاقتصادي بشكل عام. هذه القراءات قد تكون مصدرًا مهمًا لإثراء الجهد المعرفي حول مثل هذه المواضيع الحساسة والهامة، سيما حين تعالج امتداداتها السياسية لتبحث في أسس شرعيتها، إلا أن اعتماد مثل هذه المفارقات لتبرير ضعف المنطق الاقتصادي بتغليبه على قوة المنطق الاجتماعي، فهذا ما قد يعكس شكلًا من الفلسفة السياسية المحافظة التي يلتزم بها الباحث نفسه في علاقته بالنموذج الفكري المرجعي بكل ما بات يفرضه من ضغوطات وتوجهات على المؤسسة وعلى العائلة معًا، أي على الاقتصاد وعلى المجتمع وعلى السياسة برمتها.

ذلك ما يعني أننا حينما نقدم انتقادات لطبيعة الفعل المقاولاتي المحلي، فإننا لا نفعل ذلك إلا من خلال نماذج نظرية جاهزة لهدف إعادة توجيه وتصويب هذا الفعل، في حين أن لا الرواد الكلاسيكيين لنظرية السياسة للمقاول ولا روادها النيوليبراليين استطاعوا تأسيس نموذج المقاول على الانتقاد واللوم والانتقاص، بل كل ما كُتب عنه كان لتأكيده كبطل أسطوري، بمعنى أنهم كانوا يخاطبون المجتمع أكثر مما يخاطبون المقاول، الذي أقروا له بشرط الحرية وحق الريادة في السوق وفي المجتمع.

وذلك على الرغم من أن هذه الأنظمة، كما يؤكده كارل بولاني، ظلت تتنكر لطبيعة الحياة الاجتماعية المتوازنة، حيث إنها "بدلًا من أن يكون الاقتصاد جزءًا لا يتجزأ من العلاقات الاجتماعية، أصبحت العلاقات الاجتماعية جزءًا لا يتجزأ من

النظـام الاقتصـادي، بمعنـى أن اقتصـاد السـوق لا يمكـن أن يعمـل إلا فـي مجتمـع السوق".

حيـث يسـعى السـوق باسـتمرار إلـى تكـوين مجتمـع علـى صـورته الخاصـة. وخلافًـا للرؤيـة الليبراليـة الجديـدة، فـإن هـذه العمليـة كانـت دائمًـا عمليـة سياسـية متنازعًـا عليهـا وليسـت حـدثًا طبيعيًـا، حيـث أكـد أن ظهـور الأسـواق الوطنيـة لـم يكـن بـأي شـكل مـن الأشـكال نتيجـة التحـرر التـدريجي والعفـوي للمجـال الاقتصـادي مـن السـيطرة الحكوميـة، وأنـه لـم يتطـور مجتمـع السـوق وقواعـد السـوق بشـكل طبيعـي أو مـن خـلال بعـض عمليـات التوليـد الـذاتي، بـل كـان نتيجـة لتـدخل واعٍ وعنيـف مـن جانـب الحكومـة فـي الكثيـر مـن الأحيـان، حيـث فُـرض تنظـيم السـوق علـى المجتمـع مـن أجـل غايـات غير اقتصادية.

ولعـل هـذا مـا جعـل ألان تـورين يؤكـد أن انتصـار الرأسـمالية كـان مكلفًـا للغايـة ولا يُحتمـل، لدرجـة أن الجميـع مـن مختلـف المسـتويات بـاتوا يحـاولون إيجـاد مخـرج مـن الواقـع الليبرالـي الجديـد، الـذي بـات اليـوم يعـرف تناقضـات حـادة داخـل وخـارج المجتمعـات التـي أوجدتـه، حيـث أصـبح كـل الجـدل السياسـي يـدور الآن حـول مـا بعـد الليبراليـة الجديـدة، سـيما بعـدما تبـيّن الآن أن تـدابير الحوكمـة الرشـيدة التـي أوجـدها النظـام الليبرالـي ودعـا إلـى نشـرها وتمجيـدها، لـم تُفـضِ إلـى أي تنميـة وارتقـاء ديمقراطي في غالبية المجتمعات.

وعليـه، فـإن مثـل هـذه الطروحـات التـي تسـعى لتصـويب وتصـحيح المقـاول المحلـي، إنمـا هـي فعـل سياسـي بالدرجـة الأولـى، الهـدف مـن مأسسـة صـورة هـذا الفاعـل داخـل المجتمـع، بـالموازاة مـع مأسسـته الرسـمية مـن طـرف السـلطة السياسـية. ومـع ذلـك، فـإن طـرح هـذا الهـدف علـى أهميتـه وأبعـاده الاسـتراتيجية يبقـى مرهونًـا بقـدرة

النخب الفكرية والسياسية على توفير سردية أسطورية متكاملة جديدة حول المقاول المحلي لتكون هي الرافعة لمختلف البنى والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية، حتى لا نستمر في عملية ترقيع أساطير أُعدّت لمجتمعات أخرى.

ليظل المهووسون بمشكل التنمية يواصلون تجاهلهم للقيم الاجتماعية والثقافية، وينكرون على المجتمع برمته عدم قدرته بأي شكل من الأشكال على ابتكار وتطوير مبادراته الخاصة، أولئك الذين يدافعون عن هذه التنمية وينفذونها دون أن يعطوا المجتمع بديلاً آخر، عدا تمسكهم بالتغيير السريع. ومن هنا، فإن هذه النزعة تنظر للمجتمع (خاصة للجماهير الشعبية) كموضوع تنمية فقط، وليس كذات تاريخية، وهذا ما يزيد في الابتعاد عن المعنى الجوهري للممارسات والتصورات، سيما إذا علمنا بأن هذا التصور الحداثي المرجعي إنما يقوم بالدرجة الأولى على مبدأ تحقيق الحرية كوسيلة للتفكير العميق، التي تتجاوز جميع أنواع الإكراهات ودوائر الخضوع والتبعية، وهذا ما كرسته مرحلة الحداثة تحت مسمى مبدأ الاستقلالية، بوصفها الميزة الأساس لمفهوم الحداثة كمرحلة تاريخية،[27] على اعتبار أن افتقاد شرط الحرية كوسيلة في قراءة الواقع بمختلف علاقاته ومستوياته، يحول الفكر إلى معتقد وقناعة دوغمائية أو لمجرد طموح وأحلام عابرة[28].

وهذا ما يبعدنا عن كل أشكال التصورات والممارسات الحداثية، على اعتبار أن الخاصية الجوهرية للفكر إنما تكمن في رفضه لجميع أنواع الخضوع. من هذا المنظور قد نتبين أهمية الاعتراف بجميع أنواع الحريات الأساسية، بما في ذلك حرية الفعل الاقتصادي تحديدًا.

[27] L'économie peut-elle (re)devenir une science sociale ? À propos des relations entre économie et histoire Robert Boyer Dans Revue Française de Socio-Économie 2014/1 (n° 13), p 212

[28] L'économie peut-elle (re)devenir...opcit p 215

فالمفارقة أن هذا الفاعل الاقتصادي أو المقاول، كنموذج اجتماعي ارتبط وجوده بوجود شرط الحرية، قد بات اليوم يرتبط بثقافة تتنكر لحرية الفكر والرأي والاختلاف، لجعلت من المنطق الليبرالي مرادفًا للعقل، ليصبح الخروج عن الحدود والمرجعيات النظرية لهذا النموذج خروجًا عن العقل، وأقله تهمة سياسية تجاوزها الزمن...

وعليه، ومهما تكن مثل هذه الملاحظات النظرية والمعرفية مثيرة للحساسيات والتحفظات، إلا أن أهميتها تكمن في كشف جملة التناقضات والغموض الذي يعتري موضوع البحث في دلالاته المعرفية السوسيوسياسية، والتي لا يمكن تجاوزها في أي مقاربة أو بناء ديمقراطي.

العنصر الثالث: إشكالية البحث

لقد بات المقاول اليوم أكثر من مجرد فاعل اقتصادي، بعدما كان موضوعًا لجميع العلوم الاقتصادية والاجتماعية التي جعلت منه شرطًا استراتيجيًا في عملية إحداث التغيير وبعث أي جهد أو مشروع تنموي، بات اليوم موضع اهتمام غالبية الباحثين من مختلف الاختصاصات، ليكرسوا وسائلهم المنهجية لترقية وخدمة هذا الفاعل من خلال إنتاج نسخته النموذجية العلمية الأكثر اكتمالًا وفعالية، لأجل تسهيل عملية تعميمها كمنتوج مدمج وموحد قابل للعولمة، بحيث أصبح من الصعب أن نؤكد بأن مقاول اليوم هو نفسه مقاول الأمس كما أوجدته النظريات الكلاسيكية، ذلك أن هذا الفاعل الذي كان يُعد المصدر الأساس للإبداع ولحرية المبادرة التي تصنع التغيير الاجتماعي وتقلب الوضع القائم، أصبح اليوم عبارة عن نماذج يتم إنتاجها مخبريًا بحسب الحاجة والسياقات الاقتصادية والسياسية الراهنة[29].

وهذا ما بات يؤسس لخطاب جديد، أخذ يبحث عن مشروعية علمية لمفهوم *المقاولاتولوجيا* [30]كتوجه يجعل من مختلف العلوم تصب في خدمتها وتكريس أهدافها، التي تسعى لخلق ثقافة وقيم أكثر تطابقًا وصورة المجتمعات المعولمة. وبذلك يصبح تسويق الخطاب الرسمي لنجاح المقاول، وخصوصًا ذلك الذي ينتمي لفئة الشباب، كعنوان عريض لعملية تجاوز عراقيل ومشاكل التنمية الاقتصادية، وتلك التي تحول دون توفر الشروط المناسبة لاستحداث القطيعة السياسية

[29]مثل هدا الطرح يدكرنا بقراءة صومبارس لخصوصية التطور المرحلي للممارسة الاقتصادية الرسمالية حيث يؤكد ان المقاول هو من يصنع الرسمالية في مراحلها الأولى لتنقلب الأمور بعدها لتصبح الراسمالية هي من يصنع المقاول

[30] L'événement entrepreneurial et le modèle entrepreneurial , Xavier Deroy, Revue française de gestion 2008/7 (n° 187), p 61

الديمقراطية بشكل عام، بمثابة مطلب متأخر ولا يتجاوب بشكل موضوعي مع مقتضيات طبيعة المرحلة وتحدياتها الفعلية.

من هذا المنظور جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على طبيعة التصورات السياسية للمقاول الشاب وعلاقتها بمطلب التغيير الديمقراطي، على اعتبار أن التوجه الاقتصادي والخطاب الرسمي أخذ بالفعل يترك آثارًا نوعية عميقة في عملية اقتناء هذا الفاعل لمختلف العلاقات الاستراتيجية التي تربط مشروعه الخاص بمؤسسات الدولة والمجتمع. حيث يتبين أن محاولتنا هذه إنما تسعى لكشف وتوصيف مختلف التكيفات السوسيوسياسية لجماعة المقاول الشاب، بهدف تحديد طبيعة إفرازاتها القيمية وما تنطوي عليه من معانٍ ودلالات سياسية وما باتت تتركه من آثار وتوجهات في علاقتها بالمطلب الديمقراطي.

وعليه جاءت مقاربتنا النظرية لتركز بداية على مجموع الدراسات والأبحاث التي تؤكد على الدور الاستراتيجي الذي لعبه المقاول في تاريخ المجتمعات الغربية المتطورة، [31]باعتباره فاعلًا سوسيواقتصاديًا يسعى دائمًا لتطوير وسائل حماية مشروعه ومصلحته الخاصة، بحيث ينطلق هذا السعي من تصور يرتبط عضويًا بشرط الاستقلالية والحرية الاقتصادية، [32]بوصفها أحد أهم أنواع الحريات الأساسية [33]التي يقوم عليها المفهوم الحداثي للمواطنة ويدفع لظهور دولة القانون لتلعب دور الحكم المحايد والمنظم لمختلف المصالح الاجتماعية المتداخلة والمتصادمة، وذلك من خلال تغليب مبدأ احترام هذه الحريات بالشكل الذي يسمح بترقية وتطوير

[31] Max Weber : L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme, Paris,Payot 1964 / Schumpeter J.A :capitalisme, socialisme et démocratie , Paris Payot

[32] Schumpeter J.A :capitalisme, socialisme...opcit p 182

[33] Max Weber : L'éthique protestante...opcit p 76

مختلف المؤسسات الرسمية واللا رسمية، والعمل على تكريس المنطق الديمقراطي كمرجعية لتأطير مختلف العلاقات التي تربط مكونات المجتمع بمؤسساته السياسية.

بمعنى أن اهتمامنا بالمقاول وتصوراته الاستراتيجية إنما هو اهتمام بالمسار التاريخي لهذا الفاعل وما راكمه من تجارب وخيارات نوعية، استطاع من خلالها أن يكرس نوعًا من الاستقلالية إزاء المنطق السياسي للسلطة، ليجعل من مؤسسة الدولة ملزمة بإرساء وتثبيت القواعد الديمقراطية كآلية تنظيمية تضمن تواصل مشاريعه وتدعم خياراته الاستراتيجية لأجل البقاء والتنافس، الشيء الذي جعل من مجموع تصوراته وخياراته منذ ظهوره بمثابة الإسهام النوعي الذي ساعد على تغليب التوجه العقلاني الديمقراطي ليشمل مختلف مستويات الصيرورة الاجتماعية التي صنعت المجتمعات الغربية المتطورة.

إلا أن هذا قد لا يجعلنا نغفل عن أن المراهنة على دور المقاول الشاب في إحداث النقلة النوعية الديمقراطية ليست بالسهولة والبساطة التي يمكن أن نستشفها من خلال استعراض الأدبيات والأبحاث الأكاديمية التي تناولت موضوعه بمختلف المقاربات المنهجية والعلمية، وفي مختلف المجتمعات، سواء تعلق الأمر بالمجتمعات القريبة جغرافيًا وثقافيًا من مجتمعنا أم تلك البعيدة عن دائرتنا الحضارية والتاريخية[34]. ذلك أن طبيعة الإسهامات السوسيوسياسية لهذا الفاعل الاقتصادي تظل بالمجمل مرتبطة بمضمون الأزمة التي يشهدها كل مجتمع وبخصوصيته الثقافية،[35] على الرغم من زخامة الجهود المعرفية والبيداغوجية والإعلامية التي تسوقها مختلف التيارات السياسية، سيما بعد التحولات الأخيرة التي

[34] Joseph Bahout : les entrepreneurs syriens Economie, Affaires, et politiques CERMOC 1994
[35] R Galissot : Entreprises et entrepreneurs en Afrique XIXe et XXe siècle, Paris, L'Harmattan, 1983 p609-634

استطاعت هذه النظريات تجريد الفعل الاقتصادي من بعده الاجتماعي لتكرسه كتصور أيديولوجي مرجعي يشمل جميع السلوكات والتصورات في مختلف المجتمعات المعاصرة التي تسعى لتوفير الحلول المثلى لمشاكلها التنموية وأزماتها الاجتماعية[36].

محليًا، تفيد العديد من العوامل والمؤشرات الموضوعية المرحلية بأن النقاش السياسي الفعلي قد لا يخرج عن دائرة فحوى الدلالات القيمية التي بات ينتجها الفاعل الاقتصادي عامة والمقاول الشاب على وجه الخصوص، وما يمكن أن يطرحه اليوم من إسهامات وخيارات سياسية مستقبلية، سيما وأن الخطاب الرسمي قد بات يرسمه كنموذج مثالي للسلوك الفردي الناجح، الذي بإمكانه أن يستجيب بالشكل الأنسب لجميع التحديات والرهانات التي أوجدتها الديناميكية الليبرالية ومُمليات الاقتصاد المعولم.

وعليه، قد نتبين أن الطرح الأساس في هذا النقاش السياسي المرحلي إنما بات يؤكد على أولوية البحث حول محورين أساسيين: يتمثل الأول في ضرورة السعي لإيجاد العناصر المساعدة على تفعيل العلاقة الديمقراطية لإحداث القطيعة السياسية النوعية الأنسب على مستوى مختلف التصورات والممارسات الاجتماعية، على اعتبار أن المقاول الشاب هو أحد أهم الفاعلين في عملية إعادة صياغة علاقة الاقتصادي بالسياسي، كون جل خياراته الاستراتيجية إنما تحتكم لمنطق تحقيق الربح ولسبل تطويره.

[36] Jean Pierre Lefebre, PierreMacherey : Hegel et la sociètè, PUF Paris, 1984 p83 / Karl Marx, L'Ideologie Allemande et F. ENGEL, Paris Editions sociales, p24

ويتمثل الثاني في ضرورة تحديد طبيعة العناصر والتناقضات الراهنة التي تعرقل ظهور البوادر الفعلية للممارسة الديمقراطية كما سجلها التاريخ السياسي للمجتمعات الغربية في علاقته بالمسار التطوري لفعل المقاول وما أفرزه من قيم وقناعات سياسية استراتيجية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن النموذج النيوليبرالي لم يعد قادرًا على تقديم نفس الضمانات الديمقراطية التي أسست لنسقه ومؤسساته السياسية الراهنة.[37] سيما إذا لاحظنا أن التحولات والضغوطات التي شهدتها مختلف البنى والعلاقات الاجتماعية خلال العقود الثلاثة الماضية، قد أضحت عاجزة حتى عن احترام المبادئ الأساسية لقوانين السوق والمنافسة التي تمثل أساس الفعل الاقتصادي الرأسمالي وأساس الفعل الحر في الثقافة الغربية ولمنطقها الديمقراطي.

حيث باتت عملية اقتناء علاقة البعد الاقتصادي بالبعد السياسي تطرح تعقيدات أكثر، لتظل بذلك عملية التوفيق بين مطلب التنمية الاقتصادية ومطلب الارتقاء الديمقراطي بعيدة المنال، رغم كل الزخم النظري والعملي الذي توفره المدرسة الليبرالية في تقديم المقاول كحل لجميع المشاكل والأزمات الاجتماعية وكدليل على فاعلية تصوراتها وتفوقها كنموذج اجتماعي وسياسي.

لكن ماذا لو حاولنا فحص خصوصية التجربة السياسية والاقتصادية المحلية على ضوء هذا الجدل المتواصل حول مدى فاعلية وجدوى المراهنة على المقاول كمفهوم أساسي وكخيار داعم ومساعد على بعث السيرورة الديمقراطية؟

بالنظر لطبيعة التناقضات والتحولات الاجتماعية التي شهدها المجتمع مع مطلع تسعينيات القرن الماضي وما فرضته من تكيفات، فإن أي محاولة للاستجابة

[37] Alain, Deneault La méritocratie… op cit p42

للمطلب التنموي الاقتصادي والمطلب الإصلاحي الديمقراطي كانت شبه مستحيلة، لا لشيء إلا لأن هذه العملية ظلت تطرح هذين المطلبين بشكل مستعجل ومتزامن، لا يمكن توفير شروط كليهما في نفس الوقت دون أن لا يكون تفعيل أحدهما على حساب الثاني، وهذا ما يسميه كلوس أوف بسياق مأزق التزامن، الذي أوجد تناقضات المخاض العسير لما سمي بالمرحلة الانتقالية خلال تلك الفترة،[38] والتي لا تزال تداعياتها مستمرة إلى غاية الآن، لتمنع حدوث القطيعة النوعية الفعلية الكفيلة بإعادة صياغة علاقة الاقتصادي بالسياسي بصورة عقلانية ديمقراطية حداثية.

فهل تحرير السوق هو الشرط الضروري والكافي لبعث الديمقراطية الفعلية، كما يراها الليبراليون الجدد الذين ينادون بكسر جميع أنواع القيود والإكراهات الاجتماعية التي تعيق قوى السوق؟

أم كما يعتقد رواد التوجه الاجتماعي الديمقراطي الذين يرفضون هذا الطرح، على اعتبار أن تحقيق ثنائية العدالة والديمقراطية يقتضي بالضرورة إخضاع لعبة السوق لضوابط وقواعد اجتماعية صحيحة، والمطالبة بإعادة دمج السوق وليس فصله كمعطى اقتصادي محض مستقل عن الشيء الاجتماعي؟ دون أن ننظر للسوق بتلك النظرة التي تجعل منه الشرط الوحيد لتحقيق الديمقراطية، أي القضاء الكلي على منطقه كما كان يعتقد به الشيوعيون.

ذلك أن هذا الموقف المعتدل والموضوعي الذي يحاول الموازنة بين مقتضيات السوق وبين مقتضيات المجتمع، لا يحسم فقط الخلاف الأيديولوجي والفكري وحسب، بل يؤسس لاعتراف فكري وأخلاقي بتلك الحقيقة الطبيعية التي تشترك فيها

[38] Alain Touraine critique de la modernité Paris Fayard 1992 p 65

جميع المجتمعات المعاصرة والتي تؤكد على أن خصوصية كل مجتمع سياسي، إنما تقوم أولًا وقبل كل شيء، على محاولة تأسيس نمط خاص ومحدد من التوازن، بين الاقتصاد والمجتمع والديمقراطية، وفقًا لتاريخه وتقاليده الثقافية الموروثة وموارده والمكان الذي يشغله على رقعة الشطرنج الجغرافية والاقتصادية والاستراتيجية العالمية، وعلى علاقته بالنظريات التي تسوّق لتفوّق النموذج الليبرالي ولفاعلية حلوله الجاهزة والمنجزة في جميع مناحي الحياة.

قد يتضح مما تقدم أن معالجة المفاهيم الأساسية التي تركز عليها إشكاليتنا، كمفهوم الاقتصاد والمجتمع والديمقراطية، هي نفسها المفاهيم الجوهرية للعلوم الاجتماعية من حيث شموليتها وديناميكيتها التاريخية، وهي نفسها ما أنتج ورافق النموذج الليبرالي على مر القرون الثلاثة الماضية. ولعل هذا ما يحتم علينا الالتزام بدرجة من الحذر النسبي في تناول الخطاب الذي يفرض ضمنيًا الكثير من الصمت على توظيف مختلف النظريات والنماذج الغربية الحديثة التي تقوم على منع ورفض أي بديل لها من خارج مجتمعاتها ومخابرها العلمية، على الرغم من الانتكاسة التي باتت تلازم المرجعية النيوليبرالية ونموذجها الاجتماعي في الوقت الراهن. وهذا ما يفتح الباب واسعًا للعديد من التحفظات الموضوعية حول نجاعة هذا الخطاب وامتداداته المعرفية والعلمية التي جعلت من المقاول والمقاولاتية عنوانًا للتفوق والفاعلية في كسب جميع التحديات، رغم كل ما بات يعرضه من شكوك وثغرات في السياق المرحلي الراهن.

وعليه، وبعيدًا عن أي مزايدات أيديولوجية، جاءت إشكاليتنا لتعالج موضوع شريحة المقاول الشاب من منظور علم الاجتماع السياسي، على اعتبار أن محاولة فهم أي مجتمع سياسي لا تقوم إلا من خلال فهم التصورات والتوجهات

الاستراتيجية لمثل هذه الشريحة التي لا تتوافق بالضرورة مع ما يساعد على شروط المعادلة المثلى التي تحفظ توازن العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع والديمقراطية، وفق مقتضيات تاريخ المجتمع وتقاليده الثقافية وتحدياته السياسية الراهنة.

وعليه، جاء السؤال العملي لإشكالية هذه الدراسة كما يلي:

إلى أي درجة يمكن أن يكون الشباب المقاول ناقلًا استراتيجيًا لتصورات وقيم سوسيوسياسية داعمة لسيرورة ترقية مختلف البنى والعلاقات السياسية على أسس ديمقراطية حديثة؟

هل ينطوي خطاب هذا الفاعل على قيم تصورية ومعايير سلوكية مغايرة عن تلك التي شكلت تصورات واستراتيجيات المقاول التقليدي؟

بمعنى آخر، هل يمكن المراهنة على استراتيجيات هذه الشريحة الشبابية في عملية مراجعة المنطق التقليدي وقواعد الوضع القائم التي تحكم مختلف العلاقات والبنى السياسية؟

مثل هذا الانشغال قد يطرح بطبيعة الحال جملة من الأسئلة العملية لتدقيق أهداف ومرامي هذا الإشكال، حيث يمكن أن نتساءل أيضًا:

كيف بات المقاول الشاب يقرأ التحولات السوسيواقتصادية والسياسية الراهنة؟ وكيف بات ينسج علاقاته اليومية بمؤسسات الدولة وبالمجتمع؟

كيف بات يطرح أولوياته الاستراتيجية السوسيومهنية في عملية بناء مشروعه الخاص؟ وما علاقة هذا المشروع بالبنى والدعائم الاجتماعية التقليدية؟

ما هي طبيعة المحفزات والطموحات التي تؤسس لخياراته الاستراتيجية؟ وما هي دلالاتها السوسيوسياسية؟

كيف بات ينسج تكيفاته مع ضغوط الديناميكية الراهنة للمعطى التنافسي الاقتصادي؟ وما هي الدلالة القيمية للحلول والخيارات التي يقترحها؟

هل أثرت هذه الحلول وهذه الخيارات على منطقه السوسيوسياسي وعلى مرجعياته السوسيوثقافية؟

ما هي أهم العوامل الموضوعية التي تجعل هذا المنطق يتماهى مع الفعل السياسي الديمقراطي؟ وإلى أي درجة يمكن أن نعتبر هذا الفعل حاجة موضوعية ملحّة؟ وما هي العوامل التي تمنع تحقيق هذا المطلب؟ وما دلالاتها ومعانيها السياسية؟

أي، هل أوجدت التحولات الأخيرة لمشروع العولمة وما رافقها من تطورات تكنولوجية أحكامًا وقناعات سياسية جديدة لدى هذه الشريحة؟ ما هي دلالاتها ومعانيها؟ وما هي تأثيراتها على منطق الوضع القائم؟

في المقابل، ولأجل استكمال الصورة التفاعلية التي تربطه بالمؤسسات الرسمية ومنطقها الاستراتيجي الراهن، قد نسأل أيضًا عن طبيعة الدلالات السياسية التي ينطوي عليها الخطاب الرسمي الموجّه لفئة الشباب المقاول، وعن مرتكزاته الاستراتيجية، وعن كيفية تعاطي الدولة، من خلال مختلف سياساتها الحكومية، مع هذه الشريحة الشبابية في بعدها السياسي.

لنسائل: إلى أي درجة يمكن لهذا الخطاب الرسمي أن يوظف ثنائية الشباب والمقاولة بالشكل الأنجع سياسيًا؟ كما يمكن أن نتساءل أيضًا عن الدلالات

السياسية لمراهنة السلطة على مثل هذه التوظيفات، وعن مدى قدرتها الفعلية على توجيه السيرورة السياسية المحلية بشكل مستقل ومتحرر وبعيد عن إرادة وتوجهات النماذج الاجتماعية المعولمة التي تجعل من شريحة الشباب تحديدًا ورقة لكسب كل التحديات؟

ولعل هذا ما يبرر ضرورة معرفة المرجعية القيمية للتصورات السياسية للمقاول الشاب وما تنطوي عليه من دلالات ومعانٍ، والتي تساعدنا على فحص واستكشاف تلك الأحكام النوعية والقناعات الاستراتيجية التي ترتبط منطقيًا بعدد من المفاهيم والقيم السياسية، كالمواطنة والحقوق والحريات الأساسية والأنماط المنطقية المعتمدة في تقييم الأحداث وتطورات الساحة العمومية وما ينتج عنها من قراءات متفاوتة وتوجهات استراتيجية لعلاقة هذا الفاعل بالمجتمع والدولة.

بطبيعة الحال، يأتي هذا الهم المعرفي في زمن العولمة، وما باتت تشهده من تصدعات لمشروعها الأحادي القطب، والذي أخذ يسوّق لفكرة الحكامة الجيدة والمجتمع المدني باعتبارهما الحل الوحيد والأمثل للأزمات التي تعيشها المجتمعات المختلفة، حيث حُدِّدت هذه المفاهيم وفقًا لنموذج الاقتصاديين النيوليبراليين الذين يدافعون عن السوق كنظرية بديلة تضرب عرض الحائط بكل النظريات السياسية الكلاسيكية حول مفهوم الديمقراطية، حيث أُفرغت العديد من المفاهيم السياسية من مضامينها الأصلية، بما فيها النظرية الكلاسيكية للمقاول، ليصبح الاقتصاد المقاولاتي علمًا جديدًا ضروريًا للعالم الجديد الذي أخذ يتشكل، ليساوي بين الفعل الاقتصادي والفعل السياسي، بعدما أُفرغ الفعل الاجتماعي من دلالاته الأصلية، لتتحول بذلك المؤسسة الانتخابية إلى مهرجانات للفرجة، لدرجة فقدت فيها

المؤسسات السياسية الكثير من مصداقيتها، خاصة منذ أن أخذ الاهتمام بعزل المواطن عن السياسة يأخذ منحى النموذج البديل...

ما أدى في السنوات الأخيرة إلى بروز وتنامي ظاهرة العزوف الجماعي عن الفعل السياسي والانتخابي، بفعل تغييب مبدأ المساواة السياسية والاجتماعية وتنامي دور الأقليات والنخب الاقتصادية على حساب دور دولة الرفاه. وهذا ما يُعتبر صورة من صور التفاعلات الراهنة بين المطلب الديمقراطي والرأسمالية الجديدة، والتي يحتم علينا نظريًا توخي الحذر في التعاطي مع جل المفاهيم التي تكرس النموذج الديمقراطي الغربي من خلال العديد من الفواعل التي تمثل امتدادًا لهذا النموذج المتأزم، كما هو الحال مع جماعة المقاول الشاب التي تمثل الرهان الاستراتيجي في مستقبل الأجيال والمجتمع برمّته.

العنصر الرابع: المقصود بالمقاول الشاب كفاعل سوسيوسياسي

رغم عدم وجود إجماع حول تعريف للمقاول،[39] تعرض مختلف الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوعه أربع توجهات كبرى لتحديد تعريف خاص بهذا الفاعل الاجتماعي، وهي تتمثل بشكل عام في المدرسة الاقتصادية التي تعرف المقاول بوصفه مختصًا في اتخاذ القرارات الحدسية العقلية المرتبطة بتنسيق الموارد النادرة، والمدرسة السلوكية التي تعرفه بمجموعة النشاطات التي يبادر بها لخلق المنظمة، والمدرسة البسيكولوجية التي تؤكد أنه عبارة عن مجموعة محددة من المؤهلات النفسية المرتبطة بالشخصية أكثر من ارتباطها بالبعد العقلاني الذي تُتَّبع لأجله نفس الهدف، ثم في الأخير مدرسة المسارات التي تعرف المقاول كمطور للفرص وخالق للتنظيمات لأجل استغلالها، كما تشير لطبيعة الخطاب حول المؤسسة ومجموعة التصورات والأفكار التي تقدم المقاول كصاحب رؤية خارقة يمتلك حسًّا غير عادي يسمح له بالتوجه المباشر لفرص السوق.

هذا الخطاب يطالب المقاول بأن يكون مبدعًا حاملًا لقيم التجديد ومطورًا للفرص الاستثمارية ومساهمًا في الحركة التنموية من خلال تنمية مؤسسته[40].

ولعل أهم الخلافات النظرية التي ارتبطت بصورة هذا الفاعل الاستراتيجي، هي تلك التي جعلت بعض الباحثين ينظرون إلى مفهوم المقاول من خلال مقاربات تسعى لفك الازدواجية الطبيعية التي ينطوي عليها، والتي تجعل منه يلعب دور

[39] Cécile Fonrouge : Entrepreneur / manager : deux acteurs d'une même pièceUniversité d'Evry UFR sciences sociales et de gestion PDF.

[40] ClausOffe : Les démocraties modernes à l'épreuve, textes réunis et présentés par Dédier Le Soute et Yves Sintomer, Paris, L'Harmattan, 1997.p 74

المقاول والماناجير في نفس الوقت، كونه يجمع بين الملكية وبين السلطة (أو المعرفة) دون رسم حدود فاصلة بين صاحب المشروع والماناجير.

وبعيدًا عن النقاش الذي يغلب عليه طابع تفتيت وفصل الأدوار، تحاول هذه الدراسة أن تعتمد على منظور خاص، أن تأخذ بعين الاعتبار جل أدوار المقاول ووظائفه المهنية والاجتماعية لتتعامل معه ككائن اجتماعي متكامل وفاعل سوسيوسياسي بالدرجة الأولى، من حيث إن ممارسته اليومية وتعاطيه مع جميع التناقضات المجتمعية الراهنة تقتضي الاعتراف بوجود تداخل في الأدوار، وتمنح المقاول الشاب صفات القيادة تمامًا كما قد تعترف له بصفات الماناجير المبتكر والصانع للقرار، ذلك أن الفصل بين الدورين ما هو إلا عبارة عن نموذجين مثاليين بالمعنى الفيبري ولا وجود لهما على أرض الواقع.

فمقاربتنا إذن تنظر للمقاول كفاعل سوسيوسياسي أكثر منه كفاعل اقتصادي، وهذا ما يعني أن تحليلنا سوف يرتكز بالأساس على البعد الفردي والشخصي للمقاول، من حيث إنه نموذج لفاعل اجتماعي حقق درجة من النجاح الاقتصادي والمادي من خلال مشروع خاص، يُلزمه بالبحث عن تطوير هذا الرصيد وتحويله إلى رصيد اجتماعي وسياسي.

وهذا ما يدفعه إلى توظيف وتبني وسائل مادية واستراتيجيات محددة في تعاطيه مع مختلف مؤسسات المجتمع والدولة بشكل خاص، وذلك على اعتبار أن تصوراته وسلوكاته الاستراتيجية تسعى بشكل متواصل لحماية مصالحه كهدف جوهري.

مثل هذه القناعات لا تخرج بطبيعة الحال عن الأطر النظرية والتاريخية لدور الفاعل الاقتصادي وعلاقته بتجربة المجتمعات الغربية والتطورات المرحلية التي أدت إلى ظهور المجتمع المدني كفضاء مستقل عمل على حفظ حالة التوازن بين سلطة الدولة وحاجات المجتمع، وكل ما له علاقة بالمواطن بعيدًا عن الأطر والمؤسسات الحكومية، ليشمل مختلف البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعمل بشكل مستقل عن الدولة[41].

ومن هنا نتبين أن الخصوصية الجوهرية التي تتبناها دراستنا تتمثل أساسًا في تناول المقاول كفاعل سوسيوسياسي مرشح بطبيعة أدواره الاقتصادية والاجتماعية لإحداث تغيير على مستوى العلاقة التي تربطه بالمجتمع وبالسلطة من خلال تعاطيه اليومي مع قواعد المنطق السياسي القائم.

ولعل هذا ما أسس للكثير من النقاشات حول ما ينطوي عليه مصطلح المقاول كفاعل اقتصادي من معانٍ ودلالات، خاصة بعدما تبنته الكثير من المدارس الفكرية ورواد الاقتصاد الكلاسيكي كآدم سميث والفيزيوقراطيين بشكل عام، وذلك إلى غاية بداية القرن العشرين، حيث اكتملت صورة هذا الفاعل الاقتصادي من خلال أعمال شومبيتر، حيث قدمه كمجدد يؤسس لعملية "الهدم الخلاقة" وكممثل مميز للنظام الرأسمالي من خلال عرضه لنظرية التوازن الاقتصادي العام، التي تنظر للنظام الرأسمالي كنسق مرهون ومرتبط بخاصية النمو، حيث أكد نفس المفكر بأن هذا النمو لا يتحقق إلا إذا اعترفنا للمقاول بميزته الجوهرية المتمثلة في التجديد والإبداع والعمل على إعادة تركيب العلاقات التي تحكم محيطه المهني

[41] Revue d'Économie Régionale &Urbaine 2006/2 – juillet document disponible en ligne: http://www.cairn.info/revue-d-economie-regionale-et-urbaine-2006-2-page-263.htm

والسوسيوسياسي، وذلك من خلال خلق المؤسسات والمبادرة بالمشاريع من أجل تحقيق الربح ومواصلة نجاحه الاجتماعي[42].

لكن هذا الربح المادي والاقتصادي قد لا يكون بمثابة الغاية الوحيدة التي تحرك هذا الكائن الاجتماعي، حيث يمكن أن يكون بقصد الوجاهة وتجميع المال واكتنازه أو بقصد الانتماء إلى طبقة أو فئة[43].

وعليه، قد يتبين بأن محاولتنا إنما تريد تجاوز المعنى التقني والمهني الحصري لفعل المقاول لتتعداه إلى خصوصية محفزات كل مقاول على اختلاف غاياته،[44] لتجعل منه أساسًا لمسلمة هذا البحث، وتنظر إليه كأحد أهم الناقلين الاجتماعيين لقيم التغيير الاجتماعي والسياسي، وكحامل لمشروع فردي وطموح شخصي يسعى لفرض نفسه من خلال مجموعة من الاستراتيجيات السلوكية والتصورية التي تعبر بدورها عن مجموع الطرق والسبل التي تصرف المصالح الاقتصادية المتداخلة والتصادمات الاجتماعية القيمية المعقدة.

وعلى أساس هذه الخلفية، ارتأينا أن نثبت مفهوم المقاول الشاب المقصود في هذا البحث من خلال التعريف الإجرائي التالي:

"**المقاول الشاب هو ذلك الفاعل الشاب الذي يؤمن بإمكانية النجاح المادي والاجتماعي بالاعتماد على المبادرة الاقتصادية الحرة، والذي يرى أن مطلب تحقيق النجاح الاجتماعي وتواصله لا يقتصر على فعله الاقتصادي المهني، بل**

[42] أحمد شكر الصبيحي: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000،ص 32.

[43] Schumpeter J.A : capitalisme, socialisme opcitp 182,Voire aussi Max Weber : L'éthique protestante opcit p 76

[44] R Galissot :Entreprises et entrepreneurs en Afrique XIXe et XXe siècle, Paris, L'Harmattan, 1983p609-634

على قدراته في تجاوز واستثمار مختلف العلاقات والدعائم الاجتماعية الرسمية و اللارسمية التي يوفرها المحيط السوسيوسياسي العام، وهو ما يجعل منه ناقلًا استراتيجيًا لقيم وقناعات جديدة لتبرير نجاحاته وحماية مصالحه الخاصة من خلال عملية تفاوض دائمة مع المنطق السياسي القائم، سعيًا لتحقيق الوضع الأنسب لعلاقته بالدولة وبالمجتمع".

وهي الصورة السوسيوسياسية التي نريد كشفها وعرض خصوصياتها الراهنة على اختلاف حوافزها وأهدافها، نظرًا لأن سلوك المقاول بشكل عام يكون محددًا بمكانته داخل النسق الاجتماعي وبقواعد اللعبة التي يتفاعل معها في حياته اليومية، بكل ما تنطوي عليه من معايير وقيم مادية ورمزية.

العنصر الخامس: الدراسات السابقة المعتمدة

من بين أهم الدراسات التي تناولت موضوع الفاعل الاقتصادي الحر والمقاول بشكل عام، يمكن الإشارة في المقام الأول إلى مجموع الأعمال النظرية التي قدمها جوزيف شومبيتر[45] وماكس فيبر[46] وجل المؤلفين الذين خاضوا فيما بات اليوم يعرف بنظرية المقاول السياسي، مرورًا بتلك الأدبيات الكلاسيكية التي أسست ورافقت ظهور الممارسات الاقتصادية الحديثة كما هو الشأن مع الإسهامات التي قدمها آدم سميث ودافيد ريكاردو[47] وجون باتيست ساي[48]، والتي أوجدت الإطار المعرفي الأولي لعلاقة الفاعل الاقتصادي الحر وأدواره الاجتماعية والسياسية المختلفة، وما أعقبها من أعمال نظرية نقدية والتي تُحسب في خانة المقاربات الماركسية على اختلاف امتداداتها المعرفية الجديدة[49].

والتي أبرزت بالمجمل الحاجة المُلِحّة لإعادة قراءة أعمال المفكرين المؤسسين للنظريات الليبرالية كما هو الحال بالنسبة لإنتاجات جوزيف ألوى شومبيتر بوصفه مؤسس النظرية الحديثة للمقاول وماكس فيبر، ليس بهدف تحيين جوانب من مضامينها، بل للتأكد من حجم المغالطات المقصودة واللامقصودة التي باتت

[45] Joseph Schumpeter: Capitalisme, socialisme et démocratie. Payot . Novembre, 1990

[46] Weber M., 1985 - L'éthique protestante opcit / Weber M., 1971 - Économie et société, Les catégories de la sociologie. Paris Plon .

[47] Roland Pfefferkorn ; Un libéralisme bien tempéré Relire Adam Smith Revue des Sciences Sociales Année 2005 33 pp. 144-149 pfefferk@umb.u-strasbg.fr/ Voire aussi, CLERO Jean-Pierre, « Adam Smith (1723-1790) et son « problème » : égoïsme et sympathie », dans : Alain Caillé éd., Histoire raisonnée de la philosophie morale et politique. Paris, La Découverte, « Hors collection Sciences Humaines », 2001, https://www.cairn.info/histoire-raisonnee-de-la-philosophie-morale-et-pol--9782707134219-page-462.htm

[48] Hannah Arendt, Condition de l'homme moderne, Calmann-Lévy, coll. Pocket Agora, Paris, 1983/ voire aussi l'œuvre de Karl Polanyi : La grande transformation Gallimard, Paris, 1983 .

[49] Geoffroy de Lagasnerie La dernière leçon de Michel Foucault. Sur le néolibéralisme, la théorie et la politique Ed Fayard, 2012

تسوقها الدراسات النيوليبرالية حول موضوع المقاول والمقاولاتية، خاصة في شقها المعرفي والسياسي والأخلاقي، والتي بالغت في تكثيف صورة المقاول وأبعاده الاقتصادية والسياسية. ولعل هذا بات يطرح العديد من التساؤلات حول طرق التناول السوسيولوجي لهذا الفاعل، سيما حينما نعرف أن ماكس فيبر بوصفه أحد أهم مؤسسي علم الاجتماع، كان يمجد العمل وقيمه التي أسست للقيم المرجعية للممارسة الاقتصادية بمعناها العقلاني الحديث، في حين بات مفهوم العمل يعرف تحولات جذرية[50] دون أن تكون هناك مراجعات موضوعية جذرية في اقتناء هذا المفهوم وما يرافقه من مفاهيم وعلاقات منظمة للفضاء الاجتماعي والاقتصادي، وفهم تلك الصورة التي تحوّل إليها المجتمع بشكل عام، بفعل الاهتمام المتزايد بعمليات الإنتاج وتطوير القدرات التنافسية للمؤسسات، خلال القرن الذي أعقب نشر آدم سميث لكتاب *ثروة الأمم*، حيث تحولت النظرية الاقتصادية لخدمة المقاربات التحليلية لسلوك المنتجين والمستهلكين وأوضاع الأسواق على حساب قضايا التنمية،[51] بعدما كان موضوع تطور الرأسمالية في قلب الفكر الاقتصادي وجوهر الاقتصاد السياسي الكلاسيكي[52].

[50] Fin de la modernité ? Une mutation capitaliste : le retour des sociétés de statut et de rente, Ahmed Henni, Les Temps Modernes 2006/6 (n° 640), pages 194 et 196

[51] OsvaldoSunkel : L'évolution de la pensée en matière de développement. Exposé général ; L'évolution de la pensée sur le développement; Bulletin de liaison de l'OCDE, n°1, 1977, p.11.
انظر أيضا بهدا الخصوص المقال التالي الذي يعرض الوجه الاخلاقي المغيب في الطرح الفكري لادام سميت الذي لا يعرف الا كمنظر للانانية الغريزية لدى البشر :

[52] CleroJean-Pierre, « Adam Smith et son « problème » : égoïsme et sympathie dans : Alain Caillé éd., Histoire raisonnée de la philosophie morale et politique. Paris, La Découverte, « Hors collection Sciences Humaines », 2001, p. 462-469. DOI : 10.3917/dec.caill.2001.01.0462. URL : https://www.cairn.info/histoire- raisonnee-de-la-philosophie-morale-et-pol--9782707134219-page-462.htm

ولعل هذا تمامًا ما بات يؤسس لضرورة مراجعة مثل هذه القراءات الانتقائية في توظيف النظريات الليبرالية الكلاسيكية، التي أغفلت صفحاتها السياسية والأخلاقية الناصعة ووجهها الإنساني والاجتماعي الطبيعي، لتجعل الطروحات التي تعنى بالنصوص الاقتصادية التقنية والمهنية الصرفة التي تحرص على إنتاج النماذج والأنماط السلوكية المثالية للمقاول والفعل المقاولاتي، إلى درجة التلاشي شبه التام للحدود المعرفية بين الفعل الاقتصادي والفعل الاجتماعي، وبين صورة المقاول كمجرد فاعل اقتصادي وصورة الفرد الاجتماعي الطبيعي والإنسان المتوازن[53].

حيث أصبح مدلول هذا التطابق بين الصورتين يتناقض حتى مع التفسير الثقافي الديني الفيبري لظهور وتطور الممارسة الرأسمالية والروح المقاولاتية، ليصبح الفعل المقاولاتي هو ما يحدد صورة الفاعل الاجتماعي، وهو المرجعية الوحيدة في بناء هوية الأفراد والجماعات في الوقت الراهن، على اعتبار أن المقاولاتية كما يقدمها الكثير من الباحثين هي بمثابة قضية سوسيوثقافية وليست مجرد ظاهرة اقتصادية واجتماعية، تنطوي على جميع الأبعاد القيمية والتربوية والبنى الاجتماعية ومختلف المواقف والسلوكات[54].

[53] Soufyane BADRAOUI LA CRÉATION D'ENTREPRISE CHEZ LES JEUNES EN ALGÉRIE: UNE APPROCHE EXPLORATOIRE DE LA PROBLÉMATIQUE

[54] Pour en finir avec Hofstede Renouveler les recherches en management interculturelYves Livian HAL Id: halshs-00643593 https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00643593
Voire aussi LES DIFFERENCES CULTURELLES DANS LE MANAGEMENT Daniel BOLLINGER Geert HOFSTEDELes Editions d'Organisation, 1987 https://www.cnam.fr/servlet/com.univ.collaboratif.utils.LectureFichiergw?ID_

وعلى هذا الأساس بات الخطاب المعرفي المهيمن يعرض الكثير من المبالغات النظرية التي لا تكاد تخفي سعيه في بناء نسق فكري جديد لتبرير عملية استبدال الفعل الاجتماعي بالفعل الاقتصادي، ليقدم مفهوم المقاول كرسول لهذا الزمان ومفهوم المقاولاتية كدين أوحد للبشرية جمعاء، لا يقبل بغيره في أي عملية ترمي إلى التطور والنمو. ولعل هذا ما تكرس منذ بداية المشروع البحثي الضخم الذي أشرف عليه جيج هوفستاد، حيث ربط موضوع المقاول والمقاولاتية بالثقافة والفعل الثقافي في جميع المجتمعات، من خلال التعاطي مع الثقافة كمفهوم قابل للبرمجة شأنه شأن أي مشروع تربوي، على اعتبار أن ثقافة المجتمعات هي مجرد معطى موروث قابل للتصرف وليس حقيقة بيولوجية ثابتة[55].

وهذا ما أصبح مرجعية لعديد المشاريع البحثية التي حاولت التعاطي مع الخصوصية الثقافية المحلية كعقبة يجب تجاوزها وتمييعها، دون أن ترى في هذه الخصوصية أي قيمة معرفية استراتيجية لتحصيل شروط مبتدعة لعملية إنجاح أي مبادرة لبعث المشروع التنموي الوطني. وهذا ما غاب في الكثير من الأبحاث والدراسات الاقتصادية بشكل خاص، حيث ظلت هذه الدراسات نسخًا طبق الأصل للنماذج والأنماط المستوردة، ولا تختلف في شيء من حيث نوعية أهدافها وعقلانيتها، نظرًا لارتهانها بمنطق التخصص والتزامها بالحدود والأطر المنهجية التي أوجدها النموذج الليبرالي المهيمن.

وقد نكتفي بهذا الصدد بالإشارة إلى دراسة عز الدين تونيس وخليل أصالة، التي تناولت دور التأثيرات الثقافية على سلوكات المقاولين الجزائريين وأساليب

[55] TOUNES (A) et ASSALA (Kh): « Influences culturelles sur des comportements managériauxd'entrepreneurs Algériens », 5éme congrès international de l'académie de l'entrepreneuriat,Sherbrooke- Canada

تسييرهم لمؤسساتهم، والتي جاءت لتركز على مرحلة ما بعد الدخول في الفعل المقاولاتي، ليخلصا في نهاية المطاف إلى تأكيد أهمية القيم الثقافية والجماعية وقوتها في تشكيل وصياغة وبناء العلاقة بالمؤسسة،[56] دون أي مساءلة حول طبيعة هذه القوة والدور الذي من الممكن أن تلعبه في تأسيس معالم لفعل سوسيو مهني وسياسي متميز[57].

ولعل هذا ما يتبين من خلال إصرار هذه الدراسات على مراجعة التطور التاريخي لمفهوم المقاول الغربي، وليس على تاريخ الفاعل الاقتصادي المحلي، وهذا بغض النظر عن طبيعة المقاربة المنهجية المعتمدة في هذه الدراسات والتي لا يمكنها أن تبحث عن أهداف معرفية من خارج حدود إملاءات التخصص العلمي والنموذج الأكاديمي المهيمن.

وبالتالي يمكن القول إن دراسة الباحثين تونيس وأصالة هي مجرد توظيف للأطر المنهجية والتقنية التي أوجدها جيج هوفستاد لاحتواء الخصوصيات السوسيوثقافية في مختلف المجتمعات لأجل تلبيسها بنموذج المقاول المعولم، من خلال تجريد هذه الخصوصية من مصادر قوتها وشروط تواصلها لتسهيل عملية تعميم ثقافة المقاول بصورتها وأهدافها الاستراتيجية الخاصة، وليس من خلال الجهد المعرفي الذي يثمن هذه القوة ويعمل على تطويرها وترقيتها باعتبارها الشرط الاستراتيجي في إنتاج المعنى والهوية المحلية، التي لا يمكن من دونها أن يكون للمشروع الحيوي المستقل أي فرص موضوعية من فرص النجاح.

[56] TOUNES (A) : « L'entrepreneur : l'odyssée d'un concept », Document de travail, Centre de Recherche et d'Etudes en Gestion des Organisation, N°03-73, 23 Pages.

[57] TOUNES (A) , op cit

وهـذا الشـكل الـذي يجعلنـا نقـف أمـام كـل الـزخم النظـري والمعرفـي الـذي أسـس لتفـوق النمـوذج الغربـي بنـوع مـن النسـبية، لنقـول مـع حنـا أرنـدت إن هـذا النمـوذج كـان وسيظل مجرد خيار من بين خيارات لم يُكتب لها أن تُرى حتى الآن.

وجـدير بالملاحظـة أن مثـل هـذه القـراءات التـي تسـعى لتغليـب الطـابع المهـيمن لمشـروع العولمـة لـم تكـن الأولـى مـن نوعهـا، ذلـك أن هنـاك أبحاثًـا عديـدة سـابقة وموازيـة ظلـت مرتبطـة بمفهـوم ثنائيـة التقليـدي والحـديث، علـى غـرار مـا قدمتـه دراسـة عبـد اللطيـف كرزابـي، التـي تُعـد مـن الدراسـات القلائـل التـي قاربـت الجانـب السياسـي لفعـل المقـاول ليـربط بـين خصوصـيته الثقافيـة ونزعتـه السياسـية المحافظـة المتقوقعة[58].

وهـذا مـا نعتبـره اسـتجرارًا لمخرجـات منطـق ثنائيـة التقليـدي والحـديث التـي لا تـرى المقـاول إلا فـي صـورة الفاعـل المجـدد والمبـدع والطـرف الـذي يسـعى دائمًـا إلـى التغييـر مـن خـلال سـيرورة الهـدم. وهـذا تمامًـا مـا يظـل مجانبًـا للواقـع، لـيس لأن هـذا الفاعـل أصـبح أكثـر حساسـية وإصـغاء للتحـولات السياسـية التـي تحيطـه، بـل لأن هـذه التطـورات الأخيـرة قـد جعلتـه مجـرد نمـوذج مـن النمـاذج التـي تنتجهـا الدولـة بحسـب الطلـب وبحسـب الحاجـة، حيـث أصـبح الخطـاب الرسـمي هـو مـن يـدافع ويتبنـى دور المقـاول ويسـعى لتكريسـه كحـل لمشـاكله وأزماتـه، ويعمـل علـى توسـيع ثقافتـه وقيمـه الاسـتراتيجية، مـا قـد يعنـي أن النظريـة المرجعيـة التـي أوجـدها جوزيـف شـومبيتر إنمـا اعتمـدت بالأسـاس علـى خاصـية الريـادة فـي سـياق محـدد مـن تـاريخ الرأسـمالية، ومـا يجعل منها منتوجًا أيديولوجيًا بامتياز قبل أن تُطرح كقيمة علمية أو بيداغوجية.

[58] Abdelatif KERZABIL’entreprise familiale en Algérie : de l’indépendance au conservatisme article sue la plateforme HAL.

ولعل هذا ما ينسحب على مختلف المقاربات التي يتم من خلالها تناول المقاول الشاب، لذا نتساءل عما إذا كان بناء نماذج الريادة والابتكار لا يفرغ مفهوم المقاول من جوهره؟

بطبيعة الحال فإن الالتزام بمطلب الحياد المنهجي قد يدفعنا لمزيد من التحفظ والاتزان في تناول مثل هذه النقاشات بشكل موضوعي وصارم، ولعل هذا ما يجعل هذه الدراسة تستلهم من تلك المقاربات المنهجية التي يميز من خلالها بعض علماء الاقتصاد بين التنمية كمفهوم في تحليل الاقتصاد الكلي، وبين المقاولاتية كمفهوم نموذجي للاقتصاد الجزئي، على اعتبار أن التعامل المنهجي مع المقاول كفرد، ومع بين المقاولاتية والتنمية الاقتصادية، يظل على درجة كبيرة من الصعوبة، كونه عبارة عن تعامل مع تأثير بيانات الاقتصاد الجزئي، أي المقاولاتية، على ظاهرة الاقتصاد الكلي، أي التنمية[59].

أمام مثل هذه التعقيدات المنهجية التي تزيد في سعة الهوة المعرفية وتُصعّب من عملية معالجة موضوع المقاول كمعطى نظري وأيديولوجي مهيمن، فقد وجدت هذه الدراسة في الطرح الذي قدمه أحمد هني[60] والمراجعة الجذرية التي يقترحها عبد الرحمن حاج ناصر، ما يتدارك الكثير من الثغرات المعرفية، لتجعل من الخطاب حول الاقتصاد والمقاول والمقاولاتية في علاقته بالخصوصية الثقافية المحلية، قضية ترتبط استراتيجيًا بآليات إنتاج المعنى، حيث يؤكد حاج ناصر أننا لا نستطيع التحدث عن الاقتصاد دون أن نتحدث عن الاقتصاد السياسي وعن السياسي بشكل خاص. بمعنى أن الاقتصاد والفعل الاقتصادي قد لا يعنيان أي

[59] KHALED BOUABDALLAH ET ABDALLAH ZOUACHE : Entrepreneuriat et développement économique, Cahiers du CREAD n°73, 2005, pages 929.

[60] Ahmed Henni Le Cheikh et le patron de l'usage traditionnel de la modernité

شيء في غياب التقعيد المعرفي السوسيولوجي والأنثروبولوجي المؤطر لهذه الممارسة الاجتماعية، ذلك أن الحديث عن الاقتصاد في غياب هذا الشرط يصبح ضربًا من العبث والاستهتار.

وهذا تحديدًا ما يعكسه واقع التجربة الاجتماعية المحلية وما شهدته من تحولات عميقة منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، وذلك بعد فصل الشأن الاقتصادي عن النقاش السياسي. إلا أن العديد من العوامل الموضوعية الداخلية والكثير من الضغوطات التي أوجدها السياق المرحلي العالمي، جعلت من الإصلاحات التي بادرت بها الدولة تواجه تحديات وصعوبات مختلفة طالت غالبية البنى والمؤسسات الاقتصادية، ما جعل من عملية بناء الاقتصاد بمفهومه الحديث أمرًا مستحيلاً، بالنظر لعمق القطيعة التنظيمية والرمزية التي تعرضت لها جميع العلاقات والبنى الاجتماعية والسياسية مع بداية تفعيل قوانين السوق.

وعليه ظل الحديث عن الاقتصاد شبه مستحيل، حيث أصبح الاقتصاد كما يقول حاج ناصر عبارة عن محاولات يائسة لإعطاء معنى لشيء لا معنى له، بل غير موجود أصلًا، ذلك أن الاستجابة للمطلب الاقتصادي ظلت عبارة عن مجرد توظيفات لبرامج ومفاهيم اقتصادية واستغراق في اعتماد التقنيات والمناهج الاقتصادية، ولم تكن أبدًا استجابات سياسية لمشاكل اقتصادية[61]. ومن هذا المنظور كان من الضروري إبراز جملة من التحفظات إزاء تلك القراءات السياسية التي اعتمدت توظيف مفهوم الريع الاقتصادي في بناء المقاربة النظرية المرجعية لتفسير مظاهر التخلف وحالة العطل والفساد، والتي تظل من وجهة نظرنا عبارة عن انسياق وخضوع لمفهوم نظري مبتور من سياقاته المعرفية والتاريخية، لمقاربة

[61] Abderrahmane Hadj-Nacer: La Martingale Algérienne, Réflexions sur une crise. Barzekh.2011

وتحليل المعطى السياسي المحلي، وإقحام لوسيلة تحليلية دخيلة لا تستوفي مختلف مقاسات الحقيقة الاجتماعية والسياسية لمجتمعنا، كما لا تشمل مقاسات حقيقة تلك المجتمعات التي أوجدت هذه النظريات، لتجعل منها الخاصية الجوهرية للفعل والنسق السوسيوسياسي المحلي بمختلف تصوراته ومؤسساته، على غرار القراءة التي يبنيها عدي هواري،[62] سيما بعدما تبين من خلال التناقضات الأخيرة التي بات يشهدها المجتمع الغربي، بأنها مجرد وسيلة ناقلة لشحنة أيديولوجية تهدف للتمييز بين الفعل الاقتصادي النظري كتصور فلسفي ليبرالي، وبين الفعل الاقتصادي الاشتراكي الذي افتقد للعناصر المسهلة لعملية مأسسة العلاقة بين أسباب الربح والنجاح، وبين مبادرة الجماعة غير المالكة وفشلها في تحقيق نفس هذه الأسباب.

لتبقى العلاقة الحقيقية السياسية الجوهرية المشتركة لصورة المجتمعات الراهنة مقتصرة على عملية الاستجابة للمشاكل الاقتصادية بالمال وطرق توزيعه من خلال تقنيات اقتصادية صرفة، بما يعكس استمرارية تلك النزعة التعسفية المرتبطة بمنطق وثقافة المال، على الرغم من أنه مجرد عنصر من عناصر صناعة وتعزيز الثقة في السياسة التي تنتهجها الدولة، أي في طرق وأساليب توزيعه، لتظل المواقف والقناعات التي تنتج عن هذه الطرق والأساليب هي أصل الفعل السياسي والمرجعية الاستراتيجية لمختلف التفاعلات والاقتناعات التي تصنع معنى السياسي ودلالاته لدى مختلف الشرائح الاجتماعية، وما تقتضيه من توجهات ومواقف إزاء خيارات الدولة ومؤسساتها، وهذا ما لا يستثني شريحة المقاولين الشباب موضوع هذه الدراسة.

[62] Addi, Lahouari : L' impasse du populisme: l'Algérie, collectivité politique et État en construction. ENAD, Alger 1990

وعليه قد نتبين أن السلطة قد خرجت فقط من منطق الريع الجماعي إلى الريع الانتقائي الموجّه بهدف التفتيت والاحتواء، من خلال إجراءات عملية لدعم الشباب المقاول، على غرار باقي الشرائح الحساسة سياسيًا.

وهذا ما يعني أن هذا الخروج وهذا الانتقال يظل يعبر عن استمرارية لنفس المنطق السياسي الذي يحكم علاقة الفعل السياسي بالفعل الاقتصادي، تمامًا كما هو الأمر في المجتمعات المتطورة سياسيًا التي باتت تتحرك في فضاء مغلق... مثل هذه الملاحظات قد تدفع بنا للتأكيد بأن الإصلاحات الاقتصادية وخطاب المقاولاتية، الذي من المفروض أن يكون وليدة التدبير والتفكير الطبيعي الداخلي الاستراتيجي، لم تكن كذلك، تمامًا كما كانت الإصلاحات السياسية قبل أوانها، لم تكن وليدة التناقضات الاجتماعية الطبيعية التي تصنع خصوصيتنا الاجتماعية والثقافية.

لا يمكننا فهم ظاهرة ما إلا بالعودة إلى البنية الأوسع التي هي جزء منها، حيث تؤدي وظيفة معينة تحدد معناها الموضوعي، وهذا بمعزل عمّا إذا كان الأشخاص الذين يصنعونها واعين بها أم غير واعين. إنها نوع من البنيات التي لا يمكن فهمها إلا من خلال الدمج في بنية بمدلولات أشمل وفي التاريخ[63].

[63] Goldmann Lucien, La création culturelle dans la société moderne, op. cit., p. 162.

العنصر السادس: فرضيات البحث

المقاولون الشباب يحملون تصورات تقليدية، وهم بذلك يتفاعلون مع الوضع القائم من خلال نفس المرجعية القيمية التقليدية التي أوجدت السلطة وثقافتها السياسية، وهم بذلك مجرد دعامة سياسية لتواصل نفس العلاقات التي تربط المجتمع بالدولة.

ما يعني أن الشباب المقاول سيظل عاجزًا عن تجاوز ثقل الموروث الثقافي وطبيعة منطق البنى والعلاقات الاجتماعية التي يفرضها المنطق القائم، وأن مطلب تحقيق المشروع الخاص للمقاول الشاب لن يكون ليعبر عن إرادة مستقلة ونزعة للتغيير الاجتماعي والسياسي من خلال فرض تصورات وقيم تنظيمية جديدة من شأنها أن تعيد النظر في مختلف الاستراتيجيات السوسيومهنية التقليدية التي لازمت وتلازم الفعل والممارسة الاقتصادية، أي أن كل تصوراته وأشكال ممارساته السوسيومهنية لن تكون إلا مجرد امتداد لمنطق الوضع القائم ولقواعد اللعبة السياسية بشكل عام، ليوظف نفس البنى والعلاقات الاجتماعية التقليدية كأَساس استراتيجي لمختلف ممارساته اليومية، وذلك على اعتبار أن الخروج عن هذه القواعد سيجعله يتعرض لضغوطات وإكراهات موضوعية تحول دون تطور مصلحته ومشروعه الخاص، وهذا يدفعه للاستثمار في القيم السوسيوثقافية المرجعية لتعزيز موقفه ومكانته من خلال الفعل الجماعي، من خلال اعتماده على دور العائلة التضامني وما تكرسه من علاقات تقليدية لخدمة ومرافقة المشروع الخاص، وبالتالي ستكون إسهاماته القيمية محدودة سياسيًا، ولا تحمل إلا معنى الانخراط في قواعد اللعبة السياسية ومنطقها التقليدي.

ولعل هذا ما يمكن ملاحظته من خلال عديد الأمثلة من الشباب الذين أخذوا يتسابقون على ترؤس بعض الجمعيات وخوض غمار الحملات الانتخابية والظهور الإعلامي خلال بعض المواسم والمناسبات الرسمية لدعم السياسة الحكومية وبرامجها الإنمائية. وبذلك نكون أمام جماعة محافظة سياسيًا وليس من مصلحتها أن تدفع نحو التغيير أو أن تعيد النظر في قواعد المنطق القائم.

الفرضية الثانية:

تصورات المقاول الشاب تحمل الكثير من القناعات التي ستغير من طبيعة العلاقة التي تجمعه بمؤسسات الدولة والمجتمع لتدفع بها نحو خيارات أكثر ديمقراطية وعقلانية، وذلك على الأقل لأن تزايدها العددي سيحقق في لحظة قادمة تحولًا نوعيًا في قناعاتها ومواقفها الاستراتيجية لتعيد النظر في طبيعة علاقتها بالمؤسسة الخاصة من حيث إنها وسيلة تقتضي تطوير العديد من وظائفها ومهامها التنظيمية بما يستجيب دائمًا لتعزيز الكفاءات والقيم النوعية التي تمثل شرطًا استراتيجيًا في عملية التكيف مع مقتضيات المنافسة الاقتصادية ومواصلة النجاح المهني والاجتماعي.

هذا بالإضافة إلى أنها الفئة الاجتماعية الأكثر انفتاحًا على مستجدات الثورة الرقمية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة، وما تحمله من تأثيرات وتوجهات قيمية تشمل مختلف التصورات والأدوار السوسيومهنية، التي ستؤدي حتمًا بالمقاول الشاب إلى أن يعيد مراجعة مختلف العلاقات التي تربطه بمختلف البنى والمؤسسات السياسية، لتجعل من المطلب الديمقراطي شرطًا حيويًا في تجاوز كل العقبات والعراقيل التي يكرسها المنطق القائم بكل مرجعياته التقليدية.

وبذلك فإن المقاول الشاب، وبحكم درجة تكوينه ورصيده المعرفي الذي يختلف عن صورة جيل الآباء من المقاولين، سيعمل على إنتاج استراتيجيات سياسية مبنية بشكل عقلاني وعلمي لينفتح على مجريات العالم وما تقدمه من تجارب ونماذج ناجحة للتكيف مع الإكراهات والعراقيل التي تحد من مبادراته وطموحاته المهنية. واحتكاكه بمثل هذه التجارب الاجتماعية والاقتصادية من شأنه أن يكسبه وسائل وخيارات جديدة لحماية مصالحه وترقية مشروعه الخاص، بما يضمن له إحداث تكيفات استراتيجية في علاقته بالدولة ومؤسساتها على شاكلة تلك التي أوجدها نظراؤه في المجتمعات المتطورة سياسيًا، وذلك على الأقل لأن التطور الهائل لوسائل الاتصال والتكنولوجيات الرقمية قد بات يدعم بشكل موضوعي مثل هذه التوجهات، ويجعل من النموذج الغربي للمقاول عنوانًا للتفوق والتكيف الناجح والشرط الأساس الذي يضمن تواصل مصالح المقاول الشاب مع مقتضيات مشروع العولمة الذي لا مفر منه، والذي يجد في الخطاب الرسمي للدولة ومؤسساتها كل ما يدعمه.

الفرضية الثالثة:

المقاول الشاب سوف يخضع لديناميكية الاقتصاد المعولم ولمنظومته السوسيوثقافية، لينساق لمنطقه وتوجهاته على حساب خصوصيته الثقافية وهويته الاجتماعية، وأن تأثيرات وسائل تكنولوجيات الاتصال والإعلام سوف تلعب الدور الحاسم في ذلك على اعتبار أن فعله الاقتصادي ومختلف سلوكاته الاجتماعية باتت ترتبط بشكل كامل بالدعائم التي أوجدتها هذه التكنولوجيات،

بما يعني أن تصوراته السياسية ستكون عبارة عن مجموعة من القناعات والقيم المعولمة التي ستحدث تحولًا عميقًا في علاقته بمختلف المؤسسات الرسمية

والاجتماعية، ليصبح عبارة عن فرد معولم يحتكم لمنطق اقتصادي صرف لا تربطه أي علاقة حيوية بخصوصيته الثقافية، ما دامت تصوراته لكل مشاكله ولكل حلوله ذات طبيعة اقتصادية مبنية على منطق الربح والخسارة، وهذا ما سوف يجعل منه مجرد رقم في سجل النشطين اقتصاديًا، من الذين يسهل التحكم في مصيرهم من خلال قواعد المنافسة وقوانين السوق، أي دون أن يكون لهم أي تصور سياسي لمصيرهم ومصير الدولة والمجتمع الذي ينتمون إليه.

ذلك أن هذه الفئة لا تتوفر على أي شكل من أشكال القوة لمواجهة ومقاومة التصورات القيمية التي تفرضها ديناميكية الاقتصاد المعولم وما يرافقها من زخم فكري وضخ إعلامي عبر مختلف وسائل وشبكات التواصل الحديثة التي باتت منتشرة وسط هذه الفئة السوسيومهنية بشكل غير مسبوق، ما يجعل العامل التكنولوجي الاتصالي بمثابة الورقة الحاسمة في إعادة توجيه جل المرجعيات القيمية للشباب المقاول في جميع المستويات، من حيث إنها خيار إجباري في عملية التكيف مع مقتضيات التحديات الاجتماعية الراهنة ووسيلة لا يمكن الاستغناء عنها لمجاراة قواعد المنافسة وتطوير الأداءات التي يستوجبها منطق السوق.

وعليه، يظل توظيف الشباب المقاول لهذه الوسائل التكنولوجية في مجال الاتصال الاجتماعي وتسيير شؤون المؤسسة بمثابة العامل الأساس المساعد على احتكاكه بالتجارب الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، سيما أن هذه الوسائل باتت توفر الكثير من السهولات في ربط العلاقات المربحة وتحقيق النجاحات من خارج المنظومة القيمية الاجتماعية والرسمية المحلية، تماشيًا والتصور المعولم للمؤسسة ومقتضيات الفاعلية الاقتصادية الليبرالية بجميع ما تعرضه من قيم وقناعات.

هـذا الفـرض الـذي تدعمـه التوجهـات الكبـرى الراهنـة بشـكل موضـوعي، يبقـى مفتوحًـا ليضـع الشـباب المقـاول أمـام جميـع الاحتمـالات، ومـن بينهـا تلـك التـي تبطـل أي مراهنة على دوره وإسهاماته القيمية في تفعيل سيرورة ديمقراطية محلية مستقلة.

ليصـبح مطلـب التغييـر مرتبطًـا بـالنموذج السياسـي والثقـافي الغربـي، سـيما وأن الخطـاب الرسـمي قـد بـات يسـعى لتكـريس هـذا التوجـه المعـولم السـاعي لتوحيـد الثقافـات والمرجعيـات والبنـى الأساسـية للاقتصـاد، وأن الدولـة ذاتهـا بمختلـف مؤسسـاتها لا تقـدم أي مشروع سياسي واجتماعي متكامل لمنع مثل هذه التوجهات.

وهـذا مـا يعنـي أن الخاصـية الشـبابية، مـن حيـث إنهـا طاقـة اجتماعيـة متميـزة، سـوف تكـون داعمًـا إضـافيًا للمنظومـة السوسـيوثقافية والسياسـية الغربيـة بشـكل مـؤثر وحاسـم أكثـر ممـا تكـون طاقـة محليـة داعمـة لترقيـة البنـى والعلاقـات السياسـية المحليـة بشكل مبدع ومستقل غير قابل للذوبان في قوالب مفروضة خارجيًا.

العنصر السابع: منهجية البحث

خدمة لخصوصية الهدف الذي تسعى إشكاليتنا لتحقيقه، اعتمدت هذه الدراسة على مقاربة نوعية وصفية تحليلية، لتحصيل معالجة المادة الأولية حول موضوع هذه الدراسة وطريقة معالجتها، ولعل هذا ما يجعلنا مطالبين ببناء النموذج المثالي الفيبري لجماعة المقاول الشاب، وذلك ما دفعنا في مرحلة أولى إلى توظيف تقنية دليل المقابلة، من خلال إعداد مجموعة من الأسئلة الموجهة والنصف موجهة،[64] وذلك بهدف استعراض قصص حياة عناصر العينة وسرد جوانب من خطاباتها التي تركز بشكل خاص حول تصورها للفعل والعلاقة التي تربطها بالمؤسسات الاجتماعية والرسمية، لنجعل من المسار السوسيومهني لكل عنصر من العينة المتغير الاستراتيجي الذي تقوم عليه هذه المقاربة، وهذا بالإضافة إلى ربط هذه العينة بمجموعة من المؤشرات الخاصة بكل مسار وما تعرضه من تفاوتات دلالية لسلوكاتها وتصوراتها الاستراتيجية، حيث ركزنا على مؤشر مصدر وطبيعة الرأسمال البدائي وطبيعة الامتيازات المادية والرمزية المتوفرة لدى هذه الجماعة، لنتمكن من تمييز كل فئة بشكل مستقل عن باقي الفئات، هذا بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار مؤشر آخر لا يقل أهمية والمتمثل في البعد الشخصي والنفساني لكل حالة مستجوبة من حيث إنه صورة عاكسة لنوع من القدرات والمؤهلات الفكرية التي تساعد على دعم عملية تصنيف الفئات المكونة لجماعة الدراسة، من خلال نوعية خطاباتها بما يوضح قدراتها على إحداث خيارات وتصورات استراتيجية مميزة، والتي يمكن تلمسها من خلال سلوكات عناصر العينة وقدرتها على ارتجال

[64] Alain blanchet ,anneGotman : L'enquete et ses méthodes : Le guide d'entretien ed : Nathan,1992

بعض الحلول وما تنطوي عليه من أبعاد ودلالات قيمة، حول نجاعة ومصداقية ما تقترحه العينة من تصورات وأحكام.

ولتحصيل ومعالجة المادة الأولية لهذا البحث، تم توزيع أسئلة دليل المقابلة على مجموعة من المحاور الأساسية التي تستجيب للتساؤل الذي تطرحه إشكاليتنا، بحيث قمنا بدفع العينة لإنتاج خطابات حول حياتها اليومية لتعرض قناعاتها ومقترحاتها حول عدد من المواضيع مثل: دور العائلة وأهميتها، تحديات المؤسسة الخاصة وسبل تنظيمها، تصورات المقاول لدور الدولة، وعن مواقفه من منطق السلطة، والقيم الاجتماعية السائدة بشكل عام. ولمناقشة هذه المواضيع، حاولنا أن نكشف عن طبيعة الطموحات المستقبلية التي تحرك هذه الجماعة وتحديد أهدافها الراهنة وما باتت تقتضيه من تصورات واستراتيجيات في بناء معاني ودلالات استقلالية المؤسسة الاقتصادية الخاصة من خلال تفاعلاتها مع البنى والعلاقات السوسيومهنية التي تربطها بالسلطة والمجتمع بصفة عامة، ليكون دورنا خلال العمل الميداني مقتصرًا على الإصغاء والملاحظة والمشاركة دون أية محاولة لتوجيه هذه الخطابات، متقصدين أن تكون الكلمة الأخيرة للمقاول، وذلك على اعتبار أن نظرتنا للعينة المستجوبة تتأسس على ضرورة الاعتراف لجميع عناصرها بالقدرة على إنتاج أحكام موضوعية والإقرار بحيازتهم على معرفة خاصة، فنحن بذلك لا نغلب فقط المنظور المنهجي الذي يرى دور هذا الفاعل الاجتماعي كشاهد تاريخي وحسب، بل كطرف يؤثر ويتأثر بمجموع عناصر السيرورة الاجتماعية الراهنة، اعتقادًا منا بأن أي تغيير اجتماعي لا يحدث بمعزل عن الفاعل الاجتماعي، أي أن قناعاته وأحكامه لا تأتي لا من الأعلى ولا من الخارج[65].

[65] Bardin, Laurence : L'analyse de contenu 5e éd. Paris : PUF 1989

من جهة أخرى، يجدر أن نسجل بعض التحفظات التي تجد في حقيقة الأمر مبرراتها في إحدى الخصوصيات الجوهرية لطبيعة فعل العينة الاستراتيجي، والتي تقوم على ضرورة ما يمكن أن نصفه إجرائيًا بأزمة الهوية المهنية التي يعيشها المقاول الشاب. فالملاحظ أن هذا المقاول الشاب، وبحكم تجربته القليلة وبحثه المتواصل عن المشروع المثالي، يعيش وضعية قد تعرض الكثير من التداخلات التي تظل في نظرنا بموضوعيتها وواقعيتها، تدل على أن سيرورة توزيع الأدوار والمهام الاقتصادية لم تستكمل بعد إفرازاتها وتفاعلاتها التنافسية. ومهما يكن، فإن هذه الخاصية كصعوبة منهجية قد تم تجاوزها من خلال إعطاء الكلمة الأخيرة للمستجوب نفسه في تحديد الهوية المهنية التي يختارها ويتبنى الانساب إليها، وهذا ما يحمل بالنسبة لنا من الدلالات والمعاني ما يبرر نسبيًا ترتيب كل حالة وتوزيعها على الأصناف التي تم إعدادها.

وعليه، قد يتضح مما سبق بأن تقنية تحليل مضمون الخطاب المعتمدة جاءت لتركز على أنواع المبررات التي يسوقها المستجوب لدعم مواقفه وقناعاته ليتم فحصها وتحديد طبيعتها وما تنطوي عليه من معانٍ ودلالات، وما تكشفه من تصورات قيمية مرجعية، الشيء الذي سيمكننا من إعادة رسم أهم أنماط الفعل الاستراتيجي للعينة، من خلال الوقوف على مجموع الأولويات والطموحات التي يتبناها المقاول الشاب، والتي من شأنها أن تعرض من القناعات والمواقف ما يكشف عن طبيعة التصورات التي تؤسس للعلاقة التي تربط هذا الفاعل بمختلف البنى الاجتماعية والمؤسسات الرسمية من جهة، ولتتحدد لنا الصورة الفعلية لهويته المهنية الاقتصادية وما تنطوي عليه من قيم سوسيوسياسية من جهة أخرى.

كما قد يتوجب علينا أن نشير بأن مسعانا المنهجي يندرج أيضًا في خانة تلك التوجهات المنهجية التي ترفض أن تجعل من الدولة ومؤسساتها المحور الأهم للبناء المعرفي وفهم ومتابعة التطورات الحاصلة في المجتمع، ذلك أن مثل هذه المقاربات المؤسساتية قد أثبتت عجزها ومحدوديتها في القدرة على كشف جوهر التغيرات الاجتماعية وما تخفيه من فاعلين اجتماعيين وقوى حية بكل ما تنسجه من علاقات وتصورات بديلة، قد لا يمكن استبيانها إلا من خلال ولوج الفضاءات والخطابات البعيدة كل البعد عن خطاب الدولة وإرادتها، ولعل هذا ما استلهمناه من الملاحظات المنهجية للباحث مارك أبيلاس التي تتعاطى مع مفهوم المؤسسة كسيرورة ثقافية بمعناها الأنثروبولوجي[66]، والتي يقتضي فهمها الانفتاح على جميع الأطراف الفاعلة داخلها وفي محيطها. وبذلك تناول عملنا الميداني عناصر مختلفة من محيط المقاول لعرض صورته كمسير للمؤسسة الاجتماعية المنتجة للمعنى ولإفرازات سوسيوثقافية جديدة، وكمؤسسة اقتصادية خاصة مرتبطة بمنظومة رسمية وأخرى غير رسمية، أين تتبلور التناقضات والتفاعلات الفعلية بين عناصر سيرورة الصراع التي تشكل أساس عملية التغير الاجتماعي.

على أساس هذا المنطلق، جاء اهتمامنا بخطاب المقاول الشاب حول المؤسسة الخاصة وما يعرضه من اقتراحات مهنية وخيارات استثمارية لمواجهة التحديات التي يفرضها محيطه المباشر، والوقوف على ما تنطوي عليه من تجارب نوعية ودلالات قيمية.

[66] [66]- Jeudy Henri Pierre. Marc Abéles, La vie quotidienne au parlement européen. In: Annales. Économies, Sociétés, Civilisations. 48e année, N. 5, 1993. pp. 1260-1261;http://www.persee.fr/doc/ahess_0395-

أما بخصوص كيفية تحديد واختيار عدد العناصر المستجوبة، فلقد عمدنا من جهة على أن تكون عينتنا منفتحة على غالبية الفئات الممثلة لمختلف النشاطات الاقتصادية، كالحرف والخدمات والتجارة، وبعض المهن الحرة كمكاتب الدراسات والخبرات المختصة، وبذلك تم تطبيق دليل المقابلة على 14 حالة من المقاولين الشباب الذين ينشطون بولاية وهران. وبهذا الصدد، يجدر أن نشير إلى أننا استطعنا أن نحصل على التعاون الكامل لتسعة من عناصر العينة، وذلك بالنظر إلى توفر درجة عالية من الثقة والتفهم، الشيء الذي ساعد على عملية تطبيق دليل المقابلة بشكل سلس خلافًا للعناصر الأخرى التي ظلت تتحفظ وتلزم نوعًا من الخطابات الجافة والسطحية، وكان لهذا السلوك دلالاته ومعانيه الخاصة بحسب كل حالة.

ولأن الخوض في تفاصيل إشكالية هذه الدراسة يمر بالضرورة ببعض التحفظات إزاء تناول النموذج الاقتصادي المرجعي لفعل المقاول باعتباره امتدادًا للنموذج الليبرالي، كان لزامًا علينا أن نعرض بعض القناعات المعرفية والمنهجية التي تشرعنها العديد من الدراسات على ضوء التناقضات الأخيرة التي بات يشهدها النموذج الليبرالي، والتي تشير لحجم الهوة التي باتت تفصل هذا النموذج عن مرجعية العلوم الاجتماعية التي أوجدته ورافقته معرفيًا لعقود، لنؤكد بأن مقاربتنا المنهجية لموضوع الدراسة إنما تتأسس جوهريًا على قناعة استراتيجية تفيد بأن المواضيع الجوهرية التي تقوم عليها العلوم الاجتماعية والإنسانية عامة، إنما تتمثل أساسًا في ثلاثية: الاقتصاد، والمجتمع، والديمقراطية. وأن أهمية العودة لهذه الأسس النظرية والمنهجية التي أقرت وأوجدت هذه العلوم، إنما تنعكس في دور هذه

العلـوم وقـدرتها علـى تحديـد وبلـوغ العلاقـة المثلـى بـين مـا هـو اقتصـادي ومـا هـو اجتماعي، على النحو الذي يسمح بظهور الفعل الديمقراطي وتطوره[67].

مـا يعنـي أن المطلـب الـديمقراطي يظـل بمثابـة أحـد أهـم الآفـاق والغايـات المعرفيـة النهائيـة التـي تؤسـس لهويـة هـذه العلـوم ولمشـروعيتها، وأن أي خـروج عـن هـذا التصـور المرجعـي إنمـا هـو إنكـار لهـذه الحقيقـة النظريـة والمعرفيـة، وتنكـر لجـوهر هـذه العلـوم ووظيفتهـا المعرفيـة النقديـة والاستكشـافية التـي تجعـل مـن حمايـة التـوازن والانسجام الاجتماعي هدفًا علميًا وأخلاقيًا.

[67] Florent Schepens, 2Quand devenir entrepreneur n'est un processus ni écocratique ni démocratique : le cas des entrepreneurs de travaux forestiers https://books.openedition.org/pur/53766

ا

الفصل الثاني:

التصورات السوسيومهنية للمقاول الشاب

بين الواقع والطموحات المستقبلية

الفصل الثاني : التصورات السوسيومهنية للمقاول الشاب بين الواقع و الطموحات المستقبلية

يسعى هذا الفصل من الدراسة إلى كشف طبيعة الأولويات السوسيومهنية التي بات يطرحها المقاول في تصوره للمشروع الخاص، من خلال تعاطيه اليومي للواقع المهني التنافسي، وذلك على اعتبار أن القراءات المختلفة لهذا الواقع من طرف الفئات المكونة لهذه الجماعة إنما تعرض درجات متفاوتة لمستوى وطبيعة طموحاتها المستقبلية، ولعل هذا تحديدًا ما سينعكس في مجموعة من الخيارات القيمية والتكيفات السوسيومهنية الاستراتيجية التي يرى فيها المقاول أسباب قوته وتواصله ووسيلة مثلى لحماية مصالحه واستقلاليته.

بحيث سنحاول الوقوف على طبيعة أهم الحلول والأساليب التي يعرفها هذا الفاعل في مواجهة العراقيل والمشاكل اليومية، ليتسنى لنا مناقشة مرجعيتها القيمية والمعيارية وعلاقتها بتلك التصورات والدعائم التقليدية التي كان يعتمدها في المراحل السابقة.

استجابة لهذا المطلب، جاء تحليلنا في هذه المرحلة من البحث، في مرحلة لفحص وترتيب أهم المسارات التي مرت بها العينة، ليركز على مجموع الخطابات التي تعرض تصور كل فئة لمراحل تطور مشروعها من حيث إنه عبارة عن جهد فكري خاص ومسعى تصوري لبناء المؤسسة الناجحة، يستوجب حلولًا ودعائم محددة لها دلالاتها القيمية الخاصة التي تعكس أنماطًا وأساليب معينة في التسيير والإدارة، وتصورًا استراتيجيًا للتكيف مع الإكراهات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في محيطها العام.

الفصل الثاني : التصورات السوسيومهنية للمقاول الشاب بين الواقع و الطموحات المستقبلية

ومن هذا المنظور، حاولنا فحص بعض المؤشرات الأساسية التي تخص كل فئة من المسارات، كطبيعة النشاط الاستثماري، والعلاقة بالعائلة، ومؤشر نوعية الامتيازات المسخرة، بالإضافة إلى مؤشر البعد الشخصي ومستوى التكوين الذي من شأنه أن يترك بصمة خاصة في كيفية تصور وبناء المؤسسة، ليس بوصفها وسيلة مهنية تقنية لتحقيق الربح وحسب، بل ومنظومة اجتماعية استراتيجية تقتضي توفير علاقات ودعائم اجتماعية محددة لنجاحها.

وعلى هذا الأساس، قمنا بمناقشة هذه المعطيات من خلال تقديمها في شكل محاولة لتصنيف أنواع المسارات كفئات متمايزة داخل جماعة المقاول، تختلف في طرح الأولويات وتحمل من خلال طموحاتها الشخصية طابعًا خاصًا في صياغة الفعل الاقتصادي الحر في الوقت الحاضر، رغم تبنيها لنفس المطلب الاستراتيجي المتمثل في تطوير قدراتها التنافسية بهدف تحقيق الربح ومواصلة النجاح.

ولعل هذا ما سيقربنا من فهم سيرورة العلاقة التنافسية والتصارعية التي تحكم المصالح المتداخلة لهذه الجماعة، وما باتت تفرزه من خيارات قيمية وتوجهات تصورية كنتيجة لتفاعلاتها مع إكراهات التحولات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة.

وعليه، جاء هذا العرض ليجيب جوهريًا على السؤال التالي: كيف أصبح المقاول الشاب يوظف مجموع العلاقات والدعائم التقليدية في تعامله مع المعطى التنافسي الراهن؟ وما هي آثار التحولات السوسيواقتصادية المستجدة على تصورات المقاول

الفصل الثاني : التصورات السوسيومهنية للمقاول الشاب بين الواقع و الطموحات المستقبلية

الشـــاب الاســـتراتيجية لصـــياغة مشـــروعه الخـــاص؟ ومـــا هـــي أولوياتـــه المهنيـــة التي بات يطرحها؟

لكـن، وقبـل الإجابـة علـى هـذا الانشـغال، سـنحاول الآن عـرض بعـض العناصـر النظريـة والتاريخيـة حـول طبيعـة التطـورات التـي أوجـدت ورافقـت الفعـل الاقتصـادي المحلـي، ومـا أوجدتـه مـن علاقـات ودعـائم فـي المنظومـة القيميـة السوسـيوثقافية، مـن خـلال عـدد مـن القـراءات النظريـة المرجعيـة التـي أطـرت لصـورة الفاعـل الاقتصـادي المحلـي ومـا ميـزه مـن خصـائص واسـتراتيجيات فـي التعـاطي مـع مختلـف الإكراهـات والتحديات التي واجهته في مراحل سابقة.

ولعـل هـذا يمـنح بعـض العناصـر المرجعيـة التـي تسـاعد علـى فهـم صـورة المقـاول الشـــاب ومـــا بـــات يعرضـــه مـــن اســـتراتيجيات وخيـــارات قيميـــة لتأســـيس فعلـــه السوسيومهني.

الفصل الثاني : التصورات السوسيومهنية للمقاول الشاب بين الواقع و الطموحات المستقبلية

العنصر الأول: حول المصادر السوسيوثقافية للفعل الاقتصادي المحلي

يجمع الكثير من الباحثين والمؤرخين على أن ظهور الممارسة الاقتصادية بمعناها الحديث في مجتمعنا، إنما كان مع بداية الاستعمار الفرنسي الذي عمل بقوة السلاح على إرساء قواعد وتنظيمات جديدة، فككت مختلف البنى والعلاقات السوسيواقتصادية الأصلية التي صنعت توازنًا وانسجام التشكيلة الاجتماعية المحلية لقرون، حيث تم استهداف خاصيتها الجوهرية المتمثلة في شكلها العشائري المبني على الملكية الجماعية لـلأرض[68].

عن مظاهر هذه الخاصية العشائرية، يقول بيار بورديو إن طبيعة العلاقات والممارسات السوسيواقتصادية قبل الاستعمار لم تكن تجعل من مطلب الإنتاج والمردودية هدفًا أساسيًا، ذلك أن النشاط الاقتصادي لم يتجاوز تلبية الحاجيات، وكانت وتيرة المنافسة ضعيفة، ومدة العمل اليومي متذبذبة، كما أن المناسبات الدينية والاحتفالات العائلية كانت تأخذ وقتًا كبيرًا على حساب مدة العمل، بالإضافة إلى تكلفتها المالية التي أضرت كثيرًا بنسب الربح.

هذه الصورة التي يعرضها نفس المفكر يفسرها بكون العلاقات الاقتصادية لم تكن أبدًا مستوعبة على حقيقتها الصرفة، لقد كانت مخفية دائمًا وراء ستار من الأوهام وعلاقات الامتياز التي يتم تخفيف حدتها بمشاعر الأخوة، على اعتبار أن

[68] Florent Schepens, 2Quand devenir entrepreneur n'est un processus ni écocratique ni démocratique : le cas des entrepreneurs de travaux forestiers https://books.openedition.org/pur/53766

الاهتمام بربط العلاقات مع الآخرين يعد أولوية أمام طلب الربح.[69] الشيء الذي لم يشجع على ظهور آليات تراكم رأسمال من شأنها أن تحفز التنافس، إذ كانت تقنيات العمل تتوارث بالممارسة، والتجارة لم تكن تعتمد على الحساب والمنطق العقلاني بل على المضاربة والتقلبات الظرفية، وهذا ما جعل من إرادة الاستثمار منعدمة.

على مستوى آخر، حاول أحمد هني فهم حقيقة هذه الخاصية الاجتماعية المحلية من خلال تتبعه الاقتصادي للأشكال الأولى لفائض القيمة في المجتمع الجزائري خلال الفترة العثمانية، ليؤكد أن بعدها الجوهري ارتبط بعقم طبيعة العلاقات التنافسية التي كانت تطمح فقط لتحقيق نتائج مادية، ولم تتطور لمنافسة مادية أو اقتصادية، ذلك أن الغايات المادية ليست غايات اقتصادية، وأن الأسباب المادية والأهداف الاقتصادية لا تتمحور حول وساطة اقتصادية بل سياسية[70].

ما يعني أن نخبنا الاقتصادية كانت دائمًا ملازمة للسلطة القائمة، ولم تكن أبدًا في حاجة إلى قيم شرعية جديدة لبلوغ السلطة، وهذا خلافًا لما حدث مع النخب الاقتصادية والسياسية في التجارب الأوروبية. على هذا الأساس قد يتبين أن أحد الجذور الأساسية في بناء الاستراتيجيات السوسيومهنية التي ساعدت على إحداث القطيعة، إنما كان مرتبطًا بمطلب السيادة الرمزية وقوتها، ذلك أن تواصل هذه

[69] P.Bourdieu : Algérie 60. Structures économiques et structures temporelles. Minuit, Paris.1977 P33
[70] Ahmed henni : Etat, surplus, et société en Algérie avant 1830,ENAL,1986,Alger, p10

الأخيرة يعني تواصل قوة وازدهار النخب الاقتصادية المحلية، كما أن ضعفها وتراجعها يعني ضعف وتراجع نفس هذه النخب.

ولعل هذا ما جعل الممارسة الاقتصادية التقليدية لا تعرف سبيلًا إلى تناقضات السيرورة الاجتماعية الحداثية إلا من خلال الاستعمار كعامل خارجي، الذي أتى على مختلف العلاقات والدعائم الاجتماعية والمادية، بعدما قضى بالحديد والنار على مختلف رموز السيادة السياسية وما كانت تطرحه من تحالفات وتنظيمات اجتماعية.

وهذا ما أجبر النخب الاقتصادية المحلية مع نهاية القرن التاسع عشر على تبني أشكال تكيفية قسرية للتعاطي مع المنطق الرأسمالي الاستعماري طلبًا للربح، بمعزل عن وسائلها الرمزية والسياسية التقليدية، حيث أخذت هذه التناقضات تطرح أولى البوادر الفعلية لظهور برجوازية محلية في بعض الأرياف والمدن، لتفتح المجال لقطيعة نوعية على مستوى مختلف العلاقات والممارسات الاجتماعية والاقتصادية، كنتيجة لتلك الضغوطات والأحكام التشريعية العقارية التي اعتمدها الاستعمار للاستيلاء على الأراضي من خلال إقحام منطق عقود الملكية، وهو ما اعتبره إبراهيم مهديد اجتهادًا لعملية توفير فائض الرأسمال من الريف ونقله إلى المدينة بقصد تراكمي لتنشيطه في قطاعات أخرى، إما عقارية أو صناعية أو في مجال الاستثمارات التحويلية والخدماتية، وهو ما فعلته بعض العائلات الجزائرية قبل الحرب وبعدها عبر مدن القطاع الوهراني[71].

[71]إبراهيم مهديد : الأرستقراطية التقليدية الوهرانية خلال القرن 19م والرأسمالية الإستعمارية: إشكالية الإنذماج الاجتماعي مجلة إنسانيات، 4 | 1998 ص 77-100

الشيء الذي يمثل من زاوية اهتمامنا أحد أهم الموارد المميزة التي صنعت خصوصية الفعل الاقتصادي المحلي أثناء المرحلة الاستعمارية، على اعتبار أن الطموح السوسيواقتصادي لهذه النخب، إنما نشأ حول ضرورة حيوية قسرية، تمثلت في تجاوز الحقيقة التصارعية التي ينطوي عليها المعطى السياسي الاستعماري، التي منعت المحليين من خوض المنافسة الاقتصادية من خلال مقتضيات الفعل الاقتصادي كممارسة محايدة ومستقلة تمامًا عن حقيقة الصراع السياسي المرحلي. وهذا خلافًا لتلك المرجعية التاريخية التي أنتجت البرجوازية الأوروبية ونوعية القطيعة التي حققتها في علاقتها مع إرثها التقليدي والشروط التي أطرت لخياراتها وتوجهاتها الحرة.

على أساس هذا المنطق المقارن، حاولت العديد من الدراسات والأبحاث فهم وتفسير حقيقة التخلف والركود الذي ميز النخب المحلية الاقتصادية طيلة هذه الفترة التاريخية، والإحاطة بأسباب عجزها عن مواكبة السيرورة التطورية للنموذج الأوروبي، حيث ظل الطابع التقليدي غالبًا على جل ممارساتها الاجتماعية، التي بررها بيار بورديو بالقول: بأن العلاقات الاجتماعية سواء في الإنتاج أو في التجارة تتسم بالطابع الشخصي، المباشر والخاص، وهذا ما يجعل من تجارة الشرف والهيبة تكتسي كل أهميتها في اتفاقات الحماية التي تضمن حركية المنتجات والخدمات[72].

ولعل هذا ما يؤكد بوضوح على تواصل واستمرارية الخصوصية الثقافية من خلال عملية تكيف النخب المحلية مع المنطق الاقتصادي الكولونيالي، التي ظلت تستلهم دعائم فعلها الاقتصادي من مرجعيتها الاجتماعية الأصلية، فكرست ما تبقى

[72] P Bourdieu :sociologie de L'Algerie PUF 1961...P 56

من بناها التقليدية لدعم وخدمة مشاريعها، وجعلت بشكل عام من العائلة وسيلة مثلى لتواصل هويتها الثقافية ووجودها المادي كشكل من أشكال المقاومة.

إلا أن هذا الشكل التكيفي لم يكن كافيًا ليفسر إخفاق البرجوازية الكولونيالية بطرفيها الأوروبي والمحلي في تحقيق الطفرة الحداثية المؤسسة للمشروع الصناعي، ليؤكد بعض الباحثين أن سبب هذا التخلف إنما مرده إلى طبيعة الرأسمالية الاستعمارية كإطار تنظيمي مهيمن، التي لم تعمل على تمكين التشكيلة المحلية من استكمال سيرورة تفعيل العلاقات الاقتصادية، وبالتالي حرمانها من بلوغ درجة التراكم النوعي التي تسمح بتطوير القاعدة الصناعية التي من شأنها أن تؤسس لأنماط تصورية وسلوكية حديثة[73].

فيما يرى كل من أحمد هني وعدي هواري أن سبب تخلف وركود العلاقات الاقتصادية، ومن خلالها دور النخب الاقتصادية المحلية، يعود إلى طبيعة ونوعية توجهاتها الاستثمارية، حيث اعتمدت بالأساس على تحويل القطاع الفلاحي كمصدر أمثل لكل التراكمات المرتبطة بالمضاربات التجارية، التي وجهت القسط الأكبر من فائض القيمة إلى البرجوازية الميتروبولية، ولعل هذا ما جعل بعض الاقتصاديين يفسرون حالة الركود الاقتصادي بفكرة السيرورة السوسيواقتصادية اللامنتهية[74].

[73] Ahmed henni : La colonisation agraire et le sous-développement en Algérie SNED, 1982 P122

[74] A Benachenhou Formation du sous-développement en Algérie (1830-1962) P 341.391

هـذا التفسـير الـذي يظـل مـن وجهـة نظرنـا يتنكـر للمجتمـع وتناقضـاته العضـوية والموضـوعية التـي تعتبـر الشـرط الأسـاس لأي عمليـة احتـواء معرفـي كفيلـة بإنتـاج فهـم لحقيقـة هـذا الركـود ودلالاتـه فـي سـياق المنظومـة القيميـة السوسـيوثقافية وعلاقتهـا الاسـتراتيجية بالمنظومـة القيميـة المهيمنـة، ومـا أوجدتـه مـن صـراعات وصـدمات. مـن هـذا المنطلـق قـد تتأكـد لـدينا خاصـية أخـرى لفعـل النخـب الكولونياليـة وحـدود آفاقهـا الاسـتثمارية كتصـور اسـتراتيجي خـاص، تأسـس علـى رأسـمال تجـاري لا يحتـاج مطلقًـا إلـى دخـول سـيرورة العمـل، بـل يفضـل الوقـوف علـى هـامش العمليـة الإنتاجيـة دون أن يسـعى لتغييرهـا، وبـذلك فهـو لا يـوفر "القـدرات الثوريـة" التـي يوفرهـا الرأسـمال الصـناعي الـذي يحتـوي سـيرورة العمـل ويحورهـا علـى الشـكل الـذي يسـتجيب لمقتضـيات تطـوير الإنتاجيـة الاجتماعيـة المتوسـطة، خلافًـا للرأسـمال التجـاري الـذي يسـيطر علـى سـيرورة العمـل مـن الخـارج، ليجمـدها ويجردهـا مـن أي إمكانيـة للتحـول أو التغيير[75].

نسـتنتج ممـا سـبق أن تعثـر الفاعـل الاقتصـادي المحلـي فـي إحـداث الطفـرة النوعيـة مـن خـلال تطـوير قاعـدة صـناعية حديثـة، مـا هـو إلا نتيجـة لخصوصـية العلاقـة الرأسـمالية الكولونياليـة القائمـة علـى أبشـع أنـواع الاسـتغلال والنهـب، التـي تركـت آثـارًا عميقـة فـي كيفيـة صـياغة التصـورات والممارسـات الاقتصـادية التـي شـكلت عقليـة الفاعـل الاقتصـادي الجزائـري، المبنيـة علـى تعميـق ثقافـة الحـذر ومعـاداة المؤسسة الرسمية، والتي تكرست منذ عهد النظام الضريبي العثماني.

[75] Ahmed henni : La colonisation agraire…P125

الفصل الثاني : التصورات السوسيومهنية للمقاول الشاب بين الواقع و الطموحات المستقبلية

ولعل هذا ما يمثل من وجهة نظرنا موردًا آخر من الموارد التصورية المحددة للأسس الاستراتيجية للفعل المقاولاتي وعلاقته بالدولة وبالمجتمع، حيث إن العلاقة التي ربطت الدولة بما كان يسمى في بداية مرحلة الاستقلال بالقطاع الخاص، كانت طيلة العقود الثلاثة الأولى عبارة عن موقف سياسي تميز بالتذبذب والغموض، نظرًا لأنها ظلت تتبنى على اعتبارات مذهبية إيديولوجية أكثر منها اقتصادية مهنية،[76] فالدولة الفتية التي كانت نتاج ثورة تحريرية شعبية خلفت الكثير من الآلام والمآسي الاجتماعية، لم يكن بوسعها أن تتنكر لآمال وطموحات الجماهير الواسعة التي عانت ويلات الفقر والحرمان طيلة العقود الاستعمارية، ذلك أن استجابة الدولة لهذه الآمال والطموحات، إنما كانت بمثابة أحد أهم الشروط التي كانت تخدم أسس شرعيتها وتساعد على بسط سلطتها ونفوذها[77].

وبالنظر إلى ندرة مواردها، كان لزامًا عليها أن تقبل بإسهامات القطاع الخاص وبدور المقاول الحر كمكمل لجهودها الإنمائية، ومن خضم هذه المفارقة جاء هذا التذبذب والغموض ليعبّرا عن حقيقة تصادمية لعلاقة الفاعل الاقتصادي الحر بالدولة.

---

[76] Houari Addi: L'impasse du populisme L'Algerie : collectivité politique et Etat en construction ENAL 1990 p 91

عدي يفسر هذا الموقف بمحاربة السلطة لكل ما يعرقل بناء الوحدة السياسية ، وعليه فان رفض الفاعل الاقتصادي الحر لا يعني الا رفضا لتلك التناقضات التي تقسم المجتمع المدني و يعيق مشروع بناء هذه الوحدة في حين يفسر من جهته الباحث بن سعادة هذا الوضع بطبيعة الطموحات و الآمال الشعبية التي غلبت منذ بداية الاستقلال الخيارات الاشتراكية كاساس امثل لاقرار شرعية الدولة الفتية .

[77] Ben Saada Mohamed Tahar : Le régime politique algérien De La légitimité historique a La légitimité constitutionnelle ENAL 1992P 117

من هذا المنظور يمكن اعتبار جلّ التشريعات والقوانين التي رافقت المرحلة الممتدة من بداية الاستقلال إلى غاية السنوات الأولى من السبعينيات، بمثابة الفترة التي استفاد فيها المقاول الحر من الكثير من المزايا والتسهيلات التي ساعدت على تأسيس أهم الأشكال التراكمية لرأس المال، حيث قام المقاول بتحديد القطاعات الاستثمارية بشكل استراتيجي ودقيق ليأخذ في تشكيل أولى البنى الصناعية وربطها برأس المال التجاري[78]، ما أدى إلى ظهور وتيرة نمو معتبرة بلغت ذروتها مع مطلع السبعينيات، بعد ذلك الاستقطاب الملحوظ الذي سجله القطاع الخاص[79].

إلا أن هذا الوضع لم يدم طويلًا، بعد تبنّي الدولة للخيار الاشتراكي، ليفتح المجال لخطاب جديد حمل شحنة إيديولوجية عدائية أقصت كل ما يرمز للقطاع الخاص والرأسمالية، ما أدى إلى عودة ثقافة الخوف والحذر في علاقة المقاول بالدولة ومؤسساتها.

دون أن يسبب ذلك تراجعًا في نشاط المقاول الحر، بل على العكس تمامًا، حيث يؤكد الجيلالي اليابس بأنه لا توجد على الإطلاق أي برجوازية استطاعت أن تستفيد من امتيازات الدولة الاشتراكية بالشكل الذي عرفته البرجوازية المحلية، ذلك أن سياسة الدولة لم تستطع منع المقاول من مضاعفة نشاطاته وأرباحه بوسائل أكثر سهولة وأكثر فاعلية، وهي المفارقة التي لخّصها عدي الهواري في جملة العوامل التي جعلت من الدولة تصل، من خلال الاقتصاد الإداري الممركز، إلى نتائج عكسية، حيث أسست وبشكل غير مباشر لما يسميه سوقًا مصطنعة وغير

[78] Djilali Liabes: capital privé et patron… OPCIT p233
[79] Djilali Liabes: capital privé et patron … p144

حقيقية، سرعان ما أدت إلى ظهور سوق موازية فعلية بعيدة عن مراقبة نفس الدولة ومؤسساتها[80]، وهو الفضاء الذي لعب فيه المقاول الحر الدور الريادي بدون منازع، بحيث أخذ يستلهم كل استراتيجياته المهنية والاقتصادية من مختلف النقائص والثغرات التي ميّزت المؤسسة العمومية وأدوارها الإنتاجية والتوزيعية، هذه الأخيرة التي ما فتئت تعرض الكثير من الاختلالات الوظيفية، لتخرج تمامًا عن أهداف الدولة، وليؤسس هذا الفشل فضاءً اقتصاديًا متأزمًا وحالة انسداد كلي رهنت مشروع الدولة الإنمائي برمّته، الشيء الذي حدّ من قدرتها على التعاطي الإيجابي مع ظاهرة الندرة المتكرّرة الناجمة عن استفحال الممارسات الاقتصادية اللاشكلية، ما عزّز من منطق المضاربة والتنافس على وضعيات استقطاب الربح ومصادره، التي عادت في مجملها لصالح أصحاب الثروات النقدية من القطاع الخاص.

على هذا الأساس قد يتبيّن لنا أن الأسس الاستراتيجية لفعل المقاول أثناء هذه المرحلة إنما كانت تستلهم حلولها وخياراتها الاستثمارية من المأزق الذي عرفته الدولة في تسيير شؤونها الاقتصادية من خلال منطق بيروقراطي ممركز، منع المؤسسات الاقتصادية العمومية من أن تستجيب لمقتضيات السوق بنفس المرونة والسرعة التي ميّزت فعل المقاول الخاص، الذي وجد في سياسة التخطيط الاشتراكي الأطر المثلى لاقتناص الثروات في فضاءات محروسة ومحمية من أي منافسة خارجية، ليتعزز هذا المكسب الاستراتيجي التنافسي بمجموع المزايا والمساعدات التي أقرتها الدولة لصالح الفئات المحرومة والشرائح العمالية، من

[80] Omar Derras Place du secteur privé industriel national dans l'économie algérienneINSANYAT N1 / 1997 P 163

خلال سياسة دعم الأسعار والكثير من الخدمات الاجتماعية والصحية المجانية، والتي أسقطت الكثير من أعباء المؤسسة الخاصة.

إلا أن الوضع سرعان ما تغيّر بفعل الأزمة العالمية منتصف الثمانينيات، التي أخذت تفرض إملاءاتها التقشفية بعد تدنّي أسعار البترول، فتضاعفت مشاكل المؤسسة العمومية في السنة الموالية[81].

أمام هذا الظرف الصعب، جاء نزوح المقاول إلى النشاطات التجارية واقتصاد البازار كاستراتيجية مثلى مكنته من تجاوز واحدة من أهم مراحله العسيرة، ما رشّح ظهور سيرورة تحولية جذرية خصصت للمقاول مع نهاية الثمانينيات الأطر القانونية التي تكرّس دوره ومكانته الطبيعية، لتخرج بذلك الدولة نهائيًا من منطق الإكراه الإيديولوجي، لتؤسس لمرحلة انتقالية كخطاب رسمي جديد جعل من المقاول الحر حلًا سياسيًا لمختلف مظاهر الركود والتخلّف.

وعليه قد نتساءل حول علاقة هذا الموروث الاجتماعي الرمزي بطبيعة التصورات السوسيومهنية التي باتت تميّز المقاول الشاب وما بات يطرحه من أولويات ودلالات استراتيجية؟ سيما وأن الخطاب الرسمي بات يعرضه كنموذج للنجاح الاجتماعي، فإلى أي مدى استطاع هذا الفاعل الاجتماعي، من خلال ممارساته اليومية وتكيفاته المهنية، أن يعيد بناء علاقاته الاستراتيجية بالموروث القيمي والاجتماعي التقليدي؟

[81] Omar Derras Place du secteur privé industriel national dans l'économie algérienne INSANYAT N1 / 1997 P 159

العنصر الثاني: الطرق المؤدية للخيار المقاولاتي

يتضح من خلال دراسة طبيعة المسارات السوسيومهنية التي مرت بها جماعة المقاول الشاب، بأنها تتميز بخاصية التنوع وعدم الانسجام، لتعكس الكثير من التفاوتات والاختلافات سواء من حيث طبيعة مصادرها الاجتماعية أو الأولويات التي تطرحها،[82] وهذا ما يجعلها بشكل عام لا تختلف نسبيًا عن نظيراتها في بعض المجتمعات الأوروبية[83] أو عن تلك القريبة من خصائص مجتمعنا على غرار المجتمع السوري[84]. ويمكن القول إن ولوج جل عناصرها إلى عالم المؤسسة جاء بالدرجة الأولى كاستجابة لحاجتهم الحيوية في استحداث وسيلة خاصة لكسب الرزق والهروب من وحش البطالة، ومع ذلك هناك عدد من العناصر التي جعلت من هذا الخيار نتيجة لرغبة في تحقيق إنجاز ذاتي متميز أو البحث عن الاستقلالية، فمنهم من تخلى عن وظيفة قارة ومحترمة بعد تذوق النجاح عبر المؤسسة الخاصة.

كما يجدر أن نلاحظ علاقة ذلك بالدور الحاسم الذي لعبته العائلة في مسارات العينة من خلال طبيعة التنشئة الاجتماعية، والتي قامت على قيم التعاون والإعداد للمغامرة الاقتصادية الحرة، من خلال توفير الدعم المالي والمعنوي وتوظيف المعارف النافذة من شبكاتها الاجتماعية منذ البداية الأولى لهذه

[82] A Benachenhou : Planification et développement en Algérie De 1962a 1980 INIC 1980 P102 / 105

[83] Fracoisgresel : l'univers de la boutique Les petits patrons du nord (1920 – 1975PUL 1981voire auusi :M BOUER , B B - Mourot : Les 200 comment devient- on un grand patron ? Paris le seuil , 1987

[84] JosephBahout : les entrepreneurs syriens Economie , Affaires , et politiques CERMOC 1994

المسارات. هذا بالإضافة إلى دور البعد الشخصي للمقاول وقدرته على ربط علاقات مع أطراف نافذة في المجتمع وفي الدولة. وهنا قد يجدر أن نشير إلى أن الفعل التجاري يظل بمثابة المحطة المشتركة التي عرفتها مختلف المسارات المهنية، سيما بالنسبة للعناصر التي شرعت مبكرًا في نشاطها.

أما فيما يرتبط بمؤشر رأس المال الذي وظفه كل مقاول في بداية مساره، فيتضح أن بلوغ المؤسسة الخاصة قد اعتمد على المدخرات المالية العائلية، والمداخيل التجارية، وفي بعض الحالات مداخيل تجربة مهنية، أو على توظيف مهارات علمية عالية، عندما لا يكون عبارة عن قرض بنكي أو من المساعدات التي توفرها وكالات دعم وتشغيل الشباب.

وأما فيما يخص أهم المحفزات التي دفعت مجموع عناصر العينة نحو النشاط المقاولاتي وخيار المؤسسة الخاصة، فيمكن القول عمومًا إنها عبارة عن مجموعة من الدوافع المتباينة نسبيًا، والتي يمكن أن نصنفها إلى ثلاثة أنواع رئيسة، وهي: ضرورة تفادي ظاهرة البطالة وتحصيل مصدر للرزق، أو ضرورة استثمار رصيد من النجاحات المادية والرمزية التي يوفرها الإرث العائلي. إلا أن خطاب العينة يعرض هذه المحفزات من خلال التباينات التي نعرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): حول أنواع المحفزات المؤدية إلى المؤسسة بحسب الفئة العمرية

طبيعة المحفزات	من 20 سنة إلى 25	من 26 سنة إلى 38
الحاجة إلى تفادي البطالة	5	2
الحاجة إلى تفادي وضعية الموظف الأجير	0	3
حبًّا في المغامرة وتفاديًا للروتين	3	2
مواصلة نشاط مؤسسة العائلة	0	3
لإثبات أن النجاح ليس حكرًا على فئة دون الأخرى	4	2
طلبًا للمال بوصفه شرط الاستقلالية	2	2

العنصر الثالث: دور العائلة وعلاقته بالطرق المؤدية للخيار المقاولاتي

هل مازالت العائلة تلعب نفس الدور التضامني التقليدي لمرافقة المقاول الشاب؟ أم أن هذا الدور قد تراجع لصالح قيم اجتماعية وثقافية جديدة من خلال التفاعلات والممارسات اليومية لهذه الشريحة المهنية الشابة؟ ما هي دلالاتها؟

تُعتبر العائلة العربية تقليديًا وحدة إنتاجية اقتصادية اجتماعية أساسية، تفترض في أعضائها التعاون معًا والاعتماد على بعضهم البعض في جميع المجالات، كلٌّ حسب قدراته، عمره وجنسه، من أجل تحسين معيشتها وتحسين أوضاعها ومكانتها في المجتمع. ويضيف بركات بأن عصبية العائلة مبنية على أساس رابطة الدم، إلا أن هذه الرابطة بدورها مبنية في الأساس على وحدة الملكية والتكامل العضوي أو وحدة الإنتاج والاستهلاك والدفاع عن المصالح.[85] إلا أنه، وبالنظر لبعض التطورات الحاصلة، فإن هذه الوحدة الإنتاجية الاجتماعية والاقتصادية قد أخذت تعرف تراجعًا في دورها نتيجة توفر التعليم، وكذا الوظائف الحكومية وفرص العمل خارج بنيتها. إلا أن ذلك لا يعني أنها لم تعد لها نفس الأهمية، بل إنها في الواقع لا تزال مركزًا تتمحور حوله مختلف النشاطات الإنسانية في المغرب العربي[86].

وهذا ما يجعل المفكر بورديو يقول: إن نزوع العائلة في الحفاظ على كيانها واستمراريتها مع ضمان كمالها، لا ينفصل عن نزوعها في الحفاظ على كل ممتلكاتها المهددة بشكل دائم بالهدر أو التفتت.

[85] DJ .Liabes : Capital privet et patrons d'ardusrtie en Algérie de 1962 a 1982 . o p u

[86] حليم بركات المجتمع العربي المعاصر بيروت مركزر دراسات الوحدة العربية الطبعة الثالثة، 1986 صفحة 175.

ولـذلك فقـوى الإدمـاج هـي تحديـدًا الاسـتعدادات الأخلاقيـة التـي تـدفع لتوحيـد مصـالح الأفـراد الخاصـة والمصـلحة العامـة للعائلـة، حيـث يقـول بورديـو إنـه شـرط ونتيجـة الإدارة الناجحـة لـرأس المـال المملـوك جماعيًـا مـن طـرف أعضـائها، فهـي تلعـب دورًا هامًـا فـي إدارة رأس المـال الاقتصـادي، مـن خـلال مـد أفرادهـا بكـل المتطلبـات الاجتماعية والاقتصادية والرمزية، من أجل تحقيق النجاحات الاقتصادية[87].

ذلـك أنـه مـن بـين أهـم خصـائص العائلـة الجزائريـة أنهـا عائلـة ممتـدة متماسـكة، بسـبب تضـامن مصـالحها وتوحـدها، أي بواسـطة رأس المـال، ومـن أجلـه فـي نفـس الوقـت. ونقصـد بـرأس المـال هنـا رأس المـال الاقتصـادي وكـذلك رأس المـال الرمـزي ورأس المـال الاجتمـاعي، فهـي مصـدر عمليـات إعـادة الإنتـاج بمختلـف أشـكالها، وهـي متعاليـة علـى أفرادهـا، فهـي موجـودة قـبلهم وتوجـد معهـم وسـتوجد بعـدهم. العائلـة هـي مركز كل النجاحات، وهي مركز إعادة الإنتاج.

فـي بدايـة ثمانينيـات القـرن الماضـي، يلاحـظ مصـطفى بوتفنـو شـانت، ليعكسـها فـي مبـدأ الانتمـاء الاقتصـادي [88]الـذي أخـذ يحـدد هويـة ووظـائف العائلـة، مـن خـلال تفعيل منطق انتقائي لبناء التحالفات والتقاربات العائلية.

وبـذلك قـد نتبـين بـأن مهمـة هـذه المؤسسـة لا تقتصـر أبـدًا علـى تلـك الوظيفـة التـي تحـددها طبيعـة علاقتهـا بوسـائل الإنتـاج المـادي، بـل إنهـا تقـوم أيضًـا بوظيفـة أخـرى تجعـل منهـا ذلـك الفضـاء الـذي ينطلـق منـه التغييـر الاجتمـاعي، بمعنـى أن العائلـة ليسـت دائمًـا قـوة محافظـة ومقاومـة، حيـث إنهـا مـن جهـة تمثـل الحـارس الأول للنسـق

[87]حليم بركات مرجع سبق ذكره صر 179.
[88] pierre.bourdieu, sociologie de l'algerie, collection qui sais je, puf , paris, 1974, p12.

القيمي والتطوري للمجتمع، ومن جهة أخرى تعد بمثابة العامل الحاسم في تحديد نوعية التوجهات والخيارات التي تحكم مصير الأفراد وتؤطر لمستقبلهم.

من هذا المنظور يمكننا أن نقدم بخصوص علاقة المقاول الشاب بالأصل الاجتماعي تلك الملاحظة التي تفيد بأن المصدر الاجتماعي لهذا الفاعل إنما يعرض الكثير من التفاوتات والاختلافات نظرًا لكون عناصر العينة ينحدرون من أوساط اجتماعية وجغرافية مختلفة. وهذا ما يؤكد بشكل عام على أهمية بعض المؤشرات الخاصة التي تجعل من تصورات وسلوكات هذه الجماعة ترتبط بخاصية التنوع وعدم الانسجام والتوافق.

ومع ذلك يشير الجيلالي اليابس إلى أن المؤسسات العائلية تلعب الدور الأساسي والمحوري في الاقتصاد الجزائري،[89] وهذه الحقيقة على ما يبدو ليست حكرًا على المجتمع الجزائري، فبعض الدراسات أكدت أن العائلات تسيطر في آسيا والعالم العربي على 95% من المؤسسات، وفي الأنظمة الاقتصادية النامية كفرنسا وألمانيا، وأنها تدير ما نسبته 80% من المؤسسات، كما تعرف الولايات المتحدة الأمريكية تحكم العائلات فيما نسبته من 60% إلى 70% من المؤسسات الاقتصادية. وأثبتت نفس هذه الدراسات أن المؤسسة العائلية هي المؤسسات الأكثر ضمانًا لاستمرار نجاح المقاول وثباتًا للاقتصاد، لتبرر ذلك بأهمية استمرار العائلة وما هو سائد من قيم اجتماعية وروابط قوية بين مختلف أفرادها[90].

[89] Mustapha boutefnouchent : la famille algérienne évolution et caractéristiques récentes 2 édition SNED Alger 1982 p 38.
[90] Liabes Djilali, Entreprises et bourgeoisie d'industrie en algerie, in les cahier du CREAD,1984.

وتشير الإحصاءات الوطنية إلى أن هذه المؤسسات بمختلف صيغها القانونية تمثل أعلى نسبة من المؤسسات الناشطة على الصعيد الوطني،[91] خلافًا لما يذهب إليه الاقتصاديون النيوليبراليون الذين يؤكدون على أهمية إخراج المؤسسة من أطرها الاجتماعية التقليدية وفصلها عن مرجعيتها الثقافية.

ورغم ذلك، بات من المؤكد أن المقاول الشاب في حاجة ماسة لإعادة النظر في أنماط التسيير التي تقوم عليها هذه المؤسسات أمام محيط يزداد تعقيدًا يومًا بعد يوم. كيف أصبح المقاول الشاب يربط علاقته بالعائلة التي ظلت مراكز تتمحور حول مختلف النشاطات الإنسانية في المغرب العربي؟[92]

العنصر الرابع: المصدر الاجتماعي لجماعة المقاولين الشباب

تفيد المعطيات الميدانية أن المقاول الشاب ينحدر من أوساط اجتماعية مختلفة، ويمكن بشكل عام عرضها من خلال علاقتها بالأوساط الثلاثة التالية: أصل اجتماعي متواضع، أصل اجتماعي متوسط، وأصل اجتماعي راقٍ.

1. الأصل الاجتماعي الراقي:

بطبيعة الحال يتعلق الأمر بالفئة المتميزة من المقاولين الذين عرفوا عالم المؤسسة منذ طفولتهم، وورثوا من تجارب العائلة وسمعتها الاجتماعية ما سمح لهم بتكوين

[91] José Allouche et Bruno Amann, l'entreprise familiale: un état de l'art, 2000, la Revue Finance, Contrôle, Stratégie, vol. 3 n°1, 2000, p13.

[92] نشرية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية,معلومات إحصائية رقم , 16 سنة 2009, ص5:

صورة واضحة عن الأهداف التي يرمون إليها والأولويات الواجب طرحها، سيما وأنهم جلهم من حملة الشهادات الجامعية، ما ساعدهم على تحقيق نوع من الاستقلالية في القرار بما يعكس نظرة وتصورًا عقلانيًا ومنسجمًا لمحيطهم الاقتصادي والمهني ومقتضيات السوق.
إلا أن هذا لا يعني انعدام مظاهر القيم التقليدية، ذلك أن بلوغ المؤسسة هو نتاج لتصور وممارسة ارتبطت بالجماعة أكثر من الفرد، سواء من حيث ما تلقوه من الرصيد المادي أو المعنوي الرمزي، ولعل هذا ما يبرر حتى الآن تفوقهم ونجاحهم أمام الفئات الأخرى المنافسة.
الفعل السوسيومهني لهذه الفئة يعبر عن تصور تقليدي تحكمه الثقة والعلاقات الذاتية التي توظف بشكل عام شبكات اجتماعية تغلب عليها المعرفة الشخصية والعلاقات الدموية، وهي الملاحظة التي يؤكدها الميدان إلى حد بعيد.
كما أن الفعل الاستراتيجي لهذه العائلات كان له أيضًا دعائم وتكيفات أخرى، كتلك التي جعلت من المدرسة وسيلة للارتقاء الاجتماعي وقيمة جوهرية للنجاح الاجتماعي من خلال إعداد هؤلاء المقاولين في مجالات معرفية تعتبر امتدادًا للمشروع الاستثماري العائلي، حيث تمكنوا من الحصول على تكوين عالٍ وشهادات فتحت لهم مختلف أبواب المسؤوليات في أجهزة الدولة الإدارية والاقتصادية.
أبرز وأهم الأطراف التي سعت هذه الأوساط البرجوازية إلى كسبها والتحالف معها هي تلك التي كان لها من النفوذ والسلطة داخل دائرة الأجهزة الرسمية للدولة ما يخدم مشاريعها الخاصة ويطور مكانتها الاجتماعية.

2. الأصل الاجتماعي المتوسط:

عناصر هذه الفئة هم من يمثلون الأغلبية في العينة. جل آباء هؤلاء المقاولين الشباب كانوا يمارسون وظائف في القطاع العمومي، ولكن كانت لهم مصادر أخرى للدخل التي أوجدوها بأنفسهم وبفضل إرادتهم القوية في ترقية أوضاع عائلاتهم، بشكل جعل من هذه الفئة تقدم خطابًا يعكس الكثير من الثقة وإرادة فرض الذات والنجاح من خلال المؤسسة والمشروع الاستثماري الخاص. كما يُسجّل على بعض عناصر هذه الفئة ارتباطها بالنشاط الحرفي والتجاري ومقاولات البناء ونشاطات التموين بالتعاقد مع مؤسسات الدولة. ومهما يكن، فإن هذه الفئة تظل تواصل نجاحها في طلب الربح داخل أطر محمية، فيما يأخذ الفعل الاقتصادي لدى باقي فئات العينة في بعض الأحيان منطقًا يقامر بين تبني خيار الوظيفة وخيار المؤسسة الخاصة. وهذا ما يمثل أحد أهم الخصائص الراهنة في استراتيجيات الفعل المقاولاتي، وما يختصر العلاقة الوحيدة لمعنى المغامرة والإقبال على المبادرة، والذي يشمل فئة العناصر المتعلمة أكثر من باقي الفئات الأخرى.

3. الأصل الاجتماعي البسيط:

خلافًا لما يمكن أن نتوقعه مع عناصر هذه الفئة المنحدرين من عائلات فقيرة نسبيًا، فإن النجاح الذي يحققه هذا المقاول مقارنة بالمقاول الوريث يؤكد بأن هذه الأوساط العائلية باتت تشجع أبناءها على المبادرة والإقبال على المغامرة الحرة، وذلك رغم محدودية وسائلها المادية. ولعل هذا ما جعل من درجة التعاون والتكاتف لدعم مشروع الأبناء أحد أهم

التحولات التي أخذت تعرفها هذه الأوساط الاجتماعية المتواضعة. وهذا ما ينعكس في الكثير من خطاباتها بحيث يمكن أن نؤكد بأن الرأسمال الحقيقي لهذا النوع من المقاولين الشباب إنما يتمثل في تمسكهم القوي بإمكانية تحقيق النجاح من خلال المؤسسة كتعبير منهم بفضل الأولياء، وخصوصًا حتى لا يكون هذا النوع من النجاحات حكرًا على الآخرين.

ولعل هذا ما يمثل الصدى القوي للتحولات السوسيواقتصادية الراهنة التي تعرفها مختلف الشرائح الاجتماعية القاعدية، حيث أخذت تكرّس ذهنيات مبنية على ضرورة البحث عن الحلول الفردية وسط مناخ اقتصادي عام ظل يزداد صعوبة وانتقائية اجتماعية.

عنصر التفوق لدى هذه الفئة يتمثل في ظهور عناصر متكوّنة: المهندسون وذوو الاختصاصات العلمية العالية، الذين شكلوا العامل الحاسم في بلوغ المؤسسة الخاصة، وأسهموا في تشكيل الطابع المميز للمغامرة الاقتصادية الحرة، التي تجعل من فعلها الاقتصادي فعلاً جماعيًا بامتياز، لكن دون أن يتجاوز أعضاء العائلة كوحدة.

ليبقى أن نشير بأن ولوج عالم الممارسة الاقتصادية الحرة بشكل عام، بالنسبة لغالبية عناصر العينة، كان بالدرجة الأولى عبارة عن استجابة لحاجة اجتماعية حيوية في استحداث وسيلة خاصة لكسب الرزق والهروب من شبح البطالة، أكثر من كونها نتيجة لرغبة في تحقيق إنجاز ذاتي متميز أو البحث عن الاستقلالية. ذلك أن علاقة الأُجَرة ما زالت إلى غاية الآن، بالنسبة لغالبية العناصر المنحدرة من

هـذه الأوسـاط الاجتماعيـة، بمثابـة المرجعيـة الطاغيـة التـي تشـكل غالبيـة العلاقـات الاجتماعية[93].

ومع ذلك، فإن هذا لا ينفي التنوع والتمايز في المسارات المؤدية نحو الفعل المقاولاتي، حيث غالبًا ما لعبت العائلة دورًا حاسمًا في عملية تحقيق المشروع الخاص ومرافقته منذ بدايته الأولى، من خلال توفير رأس مال بدائي وتفعيل دور الشبكات الاجتماعية المرتبطة بأعضاء العائلة والمقربين. فيما كانت البداية لبعض عناصر العينة نتيجة لتجربة وتكوين مهني خاص أو ممارسة وظيفة في القطاع العمومي، التي وفرت لهم بعض الأفكار والمعارف التي مكنتهم من تبني الفعل المقاولاتي دون التخلي عن وظائفهم بمجرد بداية مشروعهم الخاص. وذلك على اعتبار أن عدم الاكتفاء بعمل واحد، في نظر غالبية المستجوبين، بات أمرًا طبيعيًا كما هو الحال لدى غالبية الشرائح الاجتماعية، ولعل هذا تحديدًا ما يجعل من مؤسسة العائلة تستمر إلى غاية الآن في العمل كفضاء ينسج فيه الشباب أغنى العلاقات الاجتماعية[94]، لتواصل ممارستها لذلك الدور الاستراتيجي كمرجعية قيمية وكدعامة غير مكلفة لمواجهة مختلف التحديات الاجتماعية.

4 مسارات المقاول الشاب بين دور العائلة والمحفزات الخاصة:

ميدانيًا تفيد المعطيات أن العائلة، على اختلاف قدراتها المادية والرمزية، قد لعبت دورًا حاسمًا في إعداد هؤلاء المقاولين الشباب

[93] حليم بركات المجتمع العربي المعاصر بيروت مركزر دراسات الوحدة العربية الطبعة الثالثة، 1986 صفحة 175
[94] Luc Boltanski, «Les cadres, la formation d'un groupe social», Edition de minuit, 1982

وتوجيههم ومرافقة مشاريعهم. وهذا ما تكشفه العديد من الخطابات التي تفيد بالدعم المادي والمعنوي الذي قدمته في بداية مسارات عناصر العينة، حيث يقول المقاول رقم (12:("لقد وفر والدي تقريبًا كل ما ساعدني على بداية مشروعي التجاري، لكني حرصت على أن أعيد له كل مصاريفه حتى أثبت للجميع أن ما أقدمه من مال لعائلتي هو ثمرة عملي الخاص".

ويقول المقاول رقم (2:("كنت بطالًا لفترة طويلة، وتردد والدي كثيرًا قبل أن يخصص الطابق الأرضي من منزلنا لإنشاء مشروعي الخاص".

أما المقاول رقم (5) فيقول: "لقد ساعدني جميع أفراد العائلة بطريقة أو بأخرى في إنجاح مشروعي، من دون أن يسمح أحد لنفسه بالتدخل في شؤون تسيير المؤسسة".

تؤكد المعطيات الميدانية أن 49 بالمائة من عناصر العينة قد توجهت نحو المؤسسة الخاصة كردة فعل مباشرة لمشكل البطالة وقلة فرص العمل، وهذا ما يمكن أن نلمسه من خلال الخطابات التالية:

يقول المقاول رقم (2:("بعد تخرجي من الجامعة، أمضيت ثلاث سنوات في البحث عن عمل عند الدولة أو عند الخواص، وفي النهاية اتفقت مع أحد الأقرباء على تكوين شراكة في مجال التوزيع... ثم تكونت لدي فكرة جيدة عن السوق

فقررت العمل بشكل مختص وحصر توزيع مواد محددة، وأنا اليوم ممثل حصري لماركة معروفة عالميًا في كامل الجهة الغربية".

في نفس هذا الاتجاه، الذي يعبر عن حالة التململ والتردد التي يعيشها الشباب المقاول كنتيجة لعدم توفرهم على أي تجربة سابقة أو أي دعم نوعي من أوساطهم العائلية، يقول المقاول رقم (5)، صاحب مؤسسة حرفية في الصيانة والتلحيم:

"لم يكن لدي خيار آخر غير التوجه لعالم النشاط الخاص، ولو أجد وظيفة براتب محترم فلن أتردد".

وخلافًا لهذه الفئة التي أجبرت على خوض التجربة المقاولاتية كرد فعل طبيعي لمشكل البطالة المستشرية في الأوساط الشبابية، تعرض فئة أخرى من المقاولين الشباب نوعًا آخر من الدوافع والمحفزات التي أدت بهم إلى دخول عالم المؤسسة الخاصة، حيث يقول المقاول رقم (12:(

"منذ الصغر لم أكن أبدًا من الذين يحلمون بالوظيفة عند الدولة، ذلك أني لم أرد أن أعيش نفس المشاكل والصعوبات التي عاشها والدي طيلة حياته وهو ينتظر راتبه الشهري كموظف".

ويضيف المقاول رقم (9:(

"أريد أن أكون شخصًا حرًا ومحترمًا، ولا أظن أن من يقبل بالأجرة الشهرية يستطيع أن يكون حرًا ومحترمًا في مجتمع اليوم".

الفصل الثاني : التصورات السوسيومهنية للمقاول الشاب بين الواقع و الطموحات المستقبلية

من الواضح أن الفعل المقاولاتي بالنسبة لهذه الفئة لا يُنظر إليه على أنه مجرد وسيلة لكسب لقمة العيش، وإنما يرتبط بطموح شخصي قوي في تحقيق النجاح والارتقاء الاجتماعي عن طريق المؤسسة الخاصة. ولعل هذه الفئة تمثل الوجه القوي الذي يمكن المراهنة على العديد من قناعاته وأحكامه الخاصة، التي من شأنها أن تعطي مستقبلًا دفعًا قويًا لتطوير ثقافة المؤسسة الخاصة من حيث إنها بنية اجتماعية تنظيمية ووسيلة استراتيجية لفرض قيم جديدة بديلة لقيم ومنطق الوضع السوسيواقتصادي القائم على أقل تقدير، ذلك أنها استطاعت تجاوز العديد من الصعاب والعراقيل بثبات، وبأنها، خلافًا للفئات الأخرى، تؤمن بقيمة العمل والتواضع كقيمة دينية، زيادة على أن جل عناصرها هم من حملة الشهادات والتكوين التقني العالي.

يقول المقاول رقم (10:(

"فكرة إنشاء مشروعي الخاص لم تكن ممكنة دون المحل الذي منحني إياه أخي الأكبر، ذلك أنه من المستحيل تأجير مكان لممارسة نشاطي بالنظر إلى أسعار الكراء المرتفعة".

أما المقاول رقم (4) فيقول:

"بداية نشاطي في مجال النقل الحضري كانت بفضل قرض من الدولة وإشراك أعضاء من العائلة".

مثل هذا الخطاب قد يجعلنا نلاحظ أن منطق سياسة الدولة في دعم الشباب لا يتعارض مع منطق العائلة وأهدافها التضامنية ومرجعيتها القيمية التقليدية،

ليعكس بذلك نوعًا من التكامل والانسجام الذي يمنع قيام الفعل المقاولاتي على أسس قيمية ومنطقية بديلة أو مغايرة لقيم ومنطق الوضع القائم.

هذا على الرغم من ارتباط معظم مسارات العينة بالتجارة بوصفها النشاط الاقتصادي الأقرب إلى القيم التقليدية، وأن التحول إلى هذا العالم كان بمثابة حدث ارتبط بشكل خاص بدور العائلة التضامني وبالسياسات الحكومية التي أوجدت عديد البرامج والهيئات لدعم وتشغيل الشباب ومرافقتهم. والملاحظ أيضًا أن حتى في بلوغ هذا الدعم الحكومي، كان للعائلة وشبكات المعارف الدور الأبرز في تحصيل هذا الدعم والاستفادة من تسهيلاته.

ومن بين المحفزات الأخرى التي يكشفها مضمون الخطاب ما تعكسه ذهنية تلك الفئة التي ترفض تمامًا أن تربط مستقبلها بالأجرة والراتب الشهري، كونها تعتبر ذلك انتقاصًا من حريتها وهدرًا للوقت وللفرص التي يقدمها السوق، بحسب المقاول رقم (12) الذي يقول: "أرفض أن يستعملني جهلة فقط لأني بحاجة إلى الرواتب الزهيدة التي يقدمونها لعمالهم رغم ما باتوا يكسبونه من ثروات"...

وفي نفس الاتجاه يقول المقاول رقم (4:("العديد من الشباب لا يدركون قيمة الأعمال الحرة، ذلك لأن التربية التي تلقوها علمتهم أن الأجرة هي مصدر الرزق الوحيد للعيش بكرامة".

5أنماط اقتناء المقاول الشاب لاستراتيجياته السوسيومهنية

الفصل الثاني : التصورات السوسيومهنية للمقاول الشاب بين الواقع و الطموحات المستقبلية

عموماً يشير خطاب العينة إلى أن الدور التقليدي للعائلة كدعامة استراتيجية للمشروع الخاص للمقاول الشاب قد عرف تغييرات ملموسة، حيث أخذت التطورات الأخيرة تعيد رسم هذا الدور على أسس منطقية جديدة بفعل تنامي النزعة الفردانية وما أوجدته من حسابات وقواعد جديدة في علاقة المقاول الشاب بالمؤسسة، حيث تبين أن الدور العائلي التقليدي داخل المؤسسات الشبابية قد عرف تراجعاً ملحوظاً، من خلال إعادة النظر في عملية توزيع الأدوار والصلاحيات في عملية تسيير المؤسسة، حيث تبين أن أعضاء العائلة والأقارب معنيون بالضرورة بهذه الأدوار، ذلك أنهم باتوا على قناعة تامة أن طلب النجاح من خلال المشروع الخاص إنما يرتبط بالمنطق البراغماتي والقدرة على توفير الحلول العملية الفردية المساعدة على ربح الوقت والجهد، لتجعل من الحس الميداني المرجعية القيمية المؤسسة لهذا الخطاب وما تطرحه من أولويات وأساليب تنظيمية وأشكال للتسيير في تعاطي المقاول الشاب مع خصوصية الإكراهات والتحديات التي يواجهها.

ولعل هذا ما يلخصه بشكل عام مضمون خطابات العينة حول الأولويات التي بات يطرحها الفعل السوسيومهني وأساليب تسيير المشروع الخاص وعلاقتها بدور العائلة. وهذا ما يمكن مناقشته من خلال الخطوة الموالية التي تسعى لترتيب أهم التصورات السوسيومهنية التي تتبناها جماعة المقاولين الشباب في شكل أصناف متمايزة من خلال ما تعتمده من محفزات وما تطرحه من أولويات في اقتناء المؤسسة الخاصة والفعل الاقتصادي بشكل عام، وهذا ما سوف نقدمه من خلال التصنيفات التالية التي تسعى لعرض التباينات بين طبيعة الاقتناءات

الفصل الثاني : التصورات السوسيومهنية للمقاول الشاب بين الواقع و الطموحات المستقبلية

السوسيومهنية التي تميز كل فئة وما يحمله منطقها الاستراتيجي من دلالات ومعاني سوسيومهنية في الوقت الراهن، وهي كالتالي:

أ- المقاول الوريث:

يتعلق الأمر بفئة تستثمر بشكل خاص في مجالات الخدمات وقطاع البناء، يتميزون بثقة عالية في أنفسهم وفي مستقبل نشاطهم. تصورهم للمؤسسة يرتكز على تجارب مهنية نوعية تجعلهم يعتمدون على الكثير من التقنيات الإدارية وأساليب التسيير الحديثة التي تجعل هذه المؤسسات تظهر على الأقل في شكلها مشابهة تماماً لتلك التي توجد في المجتمعات المتقدمة، سواء من حيث التنظيم أو شغل الفضاء الإداري للمؤسسة التي تشجع إلى درجة ما نوعية راقية من العلاقات الاجتماعية.

تماماً كما هو الحال بالنسبة لخطابها المهني الذي يعرض درجة عالية من الاطلاع على التجارب الرائدة في عالم المؤسسة وعلى تناقضاته الاقتصادية الراهنة. وهذا بالمجمل ما يجعلنا نقول إن فعلها المهني قد بات نموذجاً محلياً للفعل السوسيومهني المتوازن، وهذا بطبيعة الحال بحكم الحلول الجاهزة التي وفرتها العائلة من خلال تجاربها المهنية وما تتمتع به من شبكات معارف، بالإضافة إلى مستوى ونوعية التكوين الذي تحوزه غالبية هذه العناصر وشهاداتها العلمية العالية التي تراهن عليها في تطوير المؤسسة على مختلف مستوياتها التنظيمية.

وبذلك يمكن القول إن الأمر يتعلق بمجموعة من العناصر المشبعة بالقيم العقلانية التي تؤمن بضرورة اقتناء المؤسسة والفعل الاقتصادي على أسس

وتصورات حداثية بوصفها الخيار الاستراتيجي الأمثل والوحيد لتطوير مشروعها وحماية مصالحها. لتظل عناصر القوة في استراتيجيتها السوسيومهنية تتمثل بالأساس في تمكنها من مجال استثماراتها وطبيعة الفرص الربحية التي يوفرها السوق في هذا المجال، بمعنى أننا أمام جماعة من المهنيين المختصين الذين يتميزون بإدراكهم أن نجاح المؤسسة هو من قدرة المقاول على استشراف تقلبات السوق وما يمنحه من هوامش للمناورة في سبيل تطوير وحماية المشروع الخاص.

ومع ذلك فإن هذا الخطاب يعكس في نفس الوقت قراءة نقدية لواقع العلاقة المؤسسة بالهيئات الرسمية، ليركز على بعض مظاهر الذهنية البيروقراطية التي تظل بحسب رأي هذه الفئة بمثابة قيود تحد من مبادرتها وحريتها بشكل تعسفي، ولعل هذا ما يجعلها ترافع لأجل مزيد من التسهيلات الإدارية وتطالب بإجراءات أكثر عقلانية وشفافية، على اعتبار أن شرط تطوير الفعل المقاولاتي يتمثل بالأساس فيما يدعم حرية المقاول ويشجع مبادراته.

عموماً، إن علاقة هذه الفئة بالمؤسسة تبقى بمثابة امتداد طبيعي للاستراتيجيات التي أوجدها الجيل الأول من آباء هؤلاء المقاولين الشباب، ما يعني أن ثقل الإرث الرمزي لدى هذه الفئة قد عرف تحولاً نسبياً بتحول الرهانات والأهداف التي أوجدتها الديناميكية الاقتصادية الراهنة، ما يجعل هذه الفئة تراهن دائماً على درجة انفتاحها لآليات هذه الديناميكية من حيث إنها المرجعية الاستراتيجية للتكيف ومواصلة النجاح.

ب- المتكونـــون:

تشمل هذه الفئة عدداً من المهندسين في مجال التعمير وكذلك في مجال الإعلام الآلي، وينشط جلهم في قطاعات خدماتية وتجارية وكذلك في مجال إنجاز الأشغال العمومية. وهم لا يختلفون عن الفئة الأولى من حيث مراهنتهم على شهاداتهم العليا وتكوينهم المتخصص الذي ساعدهم في مراحل معينة من مسارهم المهني على تحديد واستثمار الفرص التي وفرها السوق، بالإضافة إلى قدرتهم على إيجاد علاقات جديدة في تأطير وتسيير المؤسسة بما يعكس مقاربتهم العلمية والعقلانية في اقتناء المؤسسة والمشروع الخاص، مما يجعلهم على قناعة تامة بأن... "الحلول العقلية والعلمية في تطوير المؤسسة الخاصة وأدائها التنافسية، لم تعد حكراً على فئة مهنية دون أخرى..."

ذلك أن الانفتاح الذي أحدثته تكنولوجيا الإنترنت بات في متناول الجميع، ما يعني أن هذه الفئة إنما تطور خطاباً يعكس قراءات انتقادية حول واقع المقاولات الشبابية لتعرض بدائل وطموحات تجعل مظاهر وصور التطور الذي تعيشه المجتمعات المتطورة مطلباً موضوعياً قابلاً للتحقق فقط لو توفرت الإرادة لذلك.

ومع ذلك فإن تأثير عامل الشهادات ودرجة التكوين، كما هو الحال مع هذه الفئة، وبحسب ما تشير إليه المعطيات الميدانية، يبقى تأثيراً محدوداً في بناء الأولويات وفي أساليب اقتناء الفعل المقاولاتي والمؤسسة الخاصة، وذلك مقارنة بالأثر القوي للثقافة الجديدة التي أخذت تكرس منطق المال في مواجهة جميع أنواع الصعاب والتي باتت مرجعية استراتيجية لدى غالبية الشرائح الاجتماعية، ولعل هذا ما يعكسه خطاب هذه الفئة التي أخذت تستشعر أن منطق المال في الظرف الراهن

قد أخذ يدفعها إلى مراتب أدنى، كون أصحاب المال أصبحوا أقوى من أصحاب المعرفة والتكوين العالي.

ولعل هذا ما بات يجعل، خلافاً لما هو متوقع، العديد من أصحاب الشهادات في العلوم الإنسانية يزاحمون أصحاب الشهادات التقنية والتكنولوجية في الميدان الاستثماري ويتفوقون عليهم في بعض الأحيان.

الملاحظة التي تلفت الانتباه بهذا الخصوص هي تلك التي تؤكد عدم وجود علاقة سببية بين طبيعة الشهادات والمؤهلات التي يحوزها كل عنصر من العينة وبين طبيعة مشروعه الاستثماري، ولعل هذا ما يكشف من جهة درجة الإقبال الكبير الذي بات يعرفه المجال المقاولاتي، كما يكشف من جهة أخرى درجة الاضطراب وحالة عدم الانسجام في سياسة التكوين وتوجيه الشباب، حيث يروي المقاول رقم 6 أنه في لقاء جمعه بالمدير الولائي لوكالة تشغيل الشباب عبر عن دهشته بالقول:
"أنا أصبحت إطاراً في الوكالة رغم أني أحمل شهادة مهندس، وأنت تحمل شهادة في الحقوق وأصبحت مقاولاً".

مثل هذه الحالات، بحسب ما تنقله خطابات العينة، هي عديدة ومتكررة، ولعل هذا ما يؤكد أن ثقل التناقضات الراهنة هو ما يصنع خيارات الأفراد ومصيرهم أكثر مما يكون الأفراد هم من يصنعون ويوجهون هذه التناقضات. وهذا ما قد يلخص ويفسر تلك الصورة لمسارات بعض المقاولين الشباب الذين وجدوا أنفسهم يخوضون عالم المقاولات دون خيار مقصود ومسبق، وذلك لأن سبب

وجودهم المباشر في هذا العالم كان بالدرجة الأولى هو الهروب من البطالة، وهذا ما سوف نراه مع الفئة الموالية.

ج – المستفيدون من وكالات الدعم:

الأمر يتعلق عموماً بالفئة التي تعتبر الوجه الغالب لصورة المقاولين الشباب والتي يتأسس عليها الخطاب الرسمي الذي يراهن على ترقية الفعل المقاولاتي، ليس فقط كوسيلة لبعث الحركية الاقتصادية، ولكن أيضاً كآلية اجتماعية لاحتواء مشكلة البطالة التي استشرت داخل الأوساط الشبابية خلال العقود الأخيرة، حيث يمكن أن ندرج في هذا الصنف مختلف أنواع المسارات المهنية التي انتهت بالشباب المقاول إلى اعتماد وتوظيف ما قدمته الدولة من قروض لدعم مشاريعهم ومن سياسات وهيئات لمرافقة المقاولين الشباب.

حيث تحولت هذه القروض وهذه المساعدات إلى محطة اهتمام مختلف الشرائح الاجتماعية، لتجد فيها بعض الفئات الوسيلة لدعم وتوسيع مشاريع سابقة معطّلة، وتجدها فئات أخرى الفرصة الوحيدة لولوج عالم المؤسسة الاقتصادية الخاصة والهروب من مشكل البطالة بشكل أخص. ما يعني أن علاقة هذه الأطراف عموماً بالفعل السوسيومهني إنما قامت على تلك الأطر والشروط التي فرضتها سياسة منح القروض وما تقتضيه من علاقات والتزامات مع مختلف الهيئات الرسمية وأسس منطقية واستراتيجية في طريقة صرف هذه القروض، وبالتالي شؤون المؤسسة.

وعليه، يمكن القول إن طبيعة تصوراتها الاستراتيجية السوسيومهنية وأساليبها في اقتناء الفعل المقاولاتي تظل تعكس الكثير من التفاوتات، وذلك بالنظر إلى طبيعة ونوعية مشاريعها المعتمدة، فيما تبقى العديد من التجارب الميدانية تعكس نماذج عديدة من الفشل والإفلاس الذي تعرفه المؤسسات الشبابية التي استفادت من دعم الدولة، والتي كان من المفروض أن تحظى بالمراقبة والتأطير من طرف الهيئات المختصة.

عموماً، يؤكد خطاب العينة أن التحولات الراهنة قد شوّهت معنى الجهد والعمل كقيمة اجتماعية، وعطّلت امتداداته ومفاعيله القيمية والتنظيمية داخل المؤسسة وخارجها، بشكل لم يترك مجالاً لأي سلوك يراعي مشروعية مطلب الإقناع بالأحقية والجدارة في حصد نتائج التنافس الاجتماعي والاقتصادي القائم. حيث يشير الخطاب بهذا الخصوص إلى العديد من الأمثلة التي تؤكد أن ترقية المؤسسة باتت تقتضي ترقية محيطها المهني من خلال تطهيره من المنطق التعسفي الذي يقاوم بقوة أي تصور يخرج عن المرجعية التقليدية التي تحكم عملية تسيير الشأن العام.

ومع ذلك، فإن المقاولين الشباب يرفضون بشكل شبه كامل كل ما يتعارض مع مقتضيات المنطق البراغماتي العملي في تحقيق الفاعلية المهنية على جميع مستويات أنشطتهم اليومية. وهذا ما قد يفسر – في اعتقادنا – صِغر حجم المؤسسة ووزنها، خلافاً لما تقتضيه طبيعة إكراهات وعراقيل المحيط. ولعل هذا ما يجعلنا نقول إن القناعة الجوهرية التي تؤسس لفعل المقاول الشاب على المستوى

الاقتصادي، إنما تتمثل في حسّه البراغماتي والميداني الذي يزاوج بين المرجعية التقليدية ومختلف الاستراتيجيات الاجتماعية بشكل مرن وفعّال.

ح – المرتبطون بالتجارة والحرف:

تعتمد هذه الفئة بالدرجة الأولى على حسّها الميداني وعلى الفرص الاستثمارية التي يوفرها السوق وشبكات المعارف المهنية أو العائلية بشكل عام، ما يعني أن التصورات المهنية التي تحرك هذه الفئة تظل مرتبطة أكثر بالمرجعيات الاستراتيجية التقليدية، حيث يظل فعلها جماعياً ومشتتاً، وغالباً ما تكون المؤسسة مختصرة في جهاز الهاتف النقال وما يقدمه من خدمات.

حيث إن جلّ وقتهم يمرّ في حركة تنقل متواصلة ولا يعرفون الاستقرار حتى خارج أوقات العمل، وهذا ما بات يدفع بهذه الفئة إلى التعبير عن حاجتها لمراجعة أشكال ممارساتها المهنية التي تأخذ طابع الممارسات التجارية اللاشكلية أكثر من أي شيء آخر. ولعل هذه الخاصية الأخيرة تحديداً ما تمثل الورقة الاستراتيجية بيد هذه الفئة، تبني قوتها على قدرتها في الانفتاح والتوسع على مختلف الشبكات المهنية من مختلف القطاعات، إضافة إلى ما لحسّها الميداني الذي يعتبر أساس فعلها الاستراتيجي.

فما يعرضه خطاب هذه الفئة على مستوى التصور والسلوك يشير إلى أن عملية بناء المؤسسة الخاصة هي بالأساس مرتبطة بالقدرة على تحديد الخيارات

الاستثمارية الاستراتيجية الحديثة التي تضمن هامشاً هاماً من الأرباح، كما تضمن نفس الدرجة من الاستقلالية التي يوفرها النشاط التجاري.

الملاحظ أن التفاعلات الأخيرة قد أخذت تطرح العديد من التناقضات التي تشير بأن الفعل الاستراتيجي للمقاول قد أصبح ينفتح أكثر على آفاق استثمارية أوسع، وهذا ما يتضح من خلال محاولاتهم الناجحة في ولوج قطاعات اقتصادية جديدة لم تكن لتُطرق في مراحل سابقة، وهو ما ساعدها على استقدام واعتماد تقنيات ومعدات وأساليب حديثة لتولي شؤون المؤسسة بما يضمن فاعليتها واستقلالها النسبي في علاقتها بالمناخ التنافسي القائم على التداخل بين منطق الخدمة العمومية ومنطق خدمة المصلحة الخاصة، الذي يعمل على توظيف القيم والدعائم الاجتماعية التقليدية بأسلوب معقلن أكثر انتقائية[95].

وفي الأخير، وكخلاصة لهذا العرض، تجدر الإشارة إلى أن المعطيات الميدانية بشكل عام تُبين أن التصورات السوسيومهنية لجماعة المقاول قد باتت تعرض مجموعة من التحولات النوعية والكمية التي أدت إلى ظهور فوارق وتمايزات واضحة في كيفية طرح أولوياتها وأنماط ممارستها للفعل الاقتصادي، وذلك بفعل التحولات الاجتماعية والضغوطات التنافسية التي أحدثت مراجعة نسبية لعلاقة هذه الشريحة الاجتماعية بالموروث الاجتماعي التقليدي، من حيث إنه دعامة استراتيجية للفعل الاقتصادي، وكذا من حيث إنه أساس قيمي مرجعي للفعل السوسيوسياسي الاستراتيجي.

[95] Lakjaa A., La jeunesse algérienne entre valeurs communautaires et aspirations sociétaires, in Hervé Cellier et AblaRouag-Djenidi (dir.), Algérie France. Jeunesse, ville et marginalité, L'Harmattan, 2008, p. 45-60

الفصل الثاني : التصورات السوسيومهنية للمقاول الشاب بين الواقع و الطموحات المستقبلية

ولعل أهم أوجه تلك التحولات هي تلك المرتبطة بتعقيدات السوق، حاجياته الاجتماعية، وتنوع الفرص الاستثمارية التي أخذت ترتبط أكثر فأكثر بمقتضيات المجتمع الرقمي وما بات يوفره من تسهيلات تنظيمية ونماذج لتطوير أساليب تسيير المؤسسة، والتي أخذت تختزل الكثير من الصعوبات والعراقيل لتُكرس نزعة فردانية في عملية صياغة المشروع الخاص والتحكم في شؤونه بشكل أكبر.

وهذا ما يجعلنا نقول بأن الفعل المقاولاتي في الظرف الراهن بات يستند إلى استراتيجية سوسيومهنية بمستويين: يرتبط الأول بالمراهنة على تفعيل المنطق الفردي العقلاني في تسيير الشأن الداخلي للمؤسسة، من حيث إنه عبارة عن تكيف مع ضرورة الانفتاح على المستجدات التكنولوجية التي تستجيب للإكراهات المهنية والاقتصادية بشكل أفضل، فيما يرتبط المستوى الثاني بالمراهنة على تفعيل المنطق الجماعي التقليدي خارج المؤسسة، الذي يُكرّس أهمية دور أعضاء العائلة وشبكات المعارف كمرجعية قيمية وكوسيلة لا يمكن تجاوزها في عملية ترقية المشروع الخاص وحمايته.

هذه التصورات بالمجمل لم تنتج فقط عن سيرورة داخلية خاصة بجماعة المقاولين الشباب، ولكنها أيضاً وبالأخص بمثابة مجموعة من التكيفات الاستراتيجية أملتها ضغوط الديناميكية الاقتصادية التي حركت المجتمع منذ الانفتاح على اقتصاد السوق، والتي تركت آثاراً واضحة على مختلف تصورات وسلوكات المقاولين الشباب.

الفصل الثاني : التصورات السوسيومهنية للمقاول الشاب بين الواقع و الطموحات المستقبلية

ولعل من أهم هذه الآثار تلك التي جعلت من عملية البحث عن عنصر التفوق والفاعلية في العلاقة التي تربط هذه الجماعة بالمجتمع وبالسلطة، المصدر الأساس لمختلف التكيفات السوسيومهنية والسياسية التي أسست لعملية اقتنائها للمعطى التنافسي الذي فرضته التحولات الأخيرة.

وعليه، يمكن أن نفسر ظهور هذه الفئات الشبابية من المقاولين كنتيجة لعملية تحول فتحت سيرورة التناقضات الاجتماعية على وتيرة متسارعة، دون أن تترك – لا لهذه الشريحة ولا لمؤسسات الدولة التي عملت على مأسستها كنموذج للتنمية والنجاح الاجتماعي – الوقت الكافي لتصويب وتدارك ما يشوب الخطاب الرسمي من نقائص وثغرات في اقتناء هذا المقاول، والتي ترتبط أساساً بتواصل النسق الاقتصادي الريعي واستراتيجياته الانتقائية التي تعرقل ظهور تفاعلات قيمية وتصورات اقتصادية عقلانية داخل المؤسسة الخاصة وخارجها، على اعتبار أن مثل هذا النسق لا يشجع على خلق القيمة المضافة وثقافة المنافسة المهنية، كونه لا يفصل بين المستوى الاقتصادي والمستوى السوسيوسياسي.

وهو الشيء الذي يترك – بشكل جلي حتى الآن – آثاراً واضحة على فعل العينة الاقتصادي وما يعكسه من ازدواجية وتردد بين المواقف والقناعات التي تتكيف مع مقتضيات الإكراهات التقليدية وتلك التي تمليها حتمية التوجهات العقلانية ونزعتها الفردانية.

حيث يقدم خطاب العينة ما يكفي من المؤشرات والمضامين التي تفيد بأن المقاول الشاب لا يعيش هذه الازدواجية كحالة مرضية أو كمعوق للفعل والإقبال

على المبادرة، بل تظل تعبّر عن صميم منطقه الاستراتيجي الذي يجعل من مخرجات الممارسة اليومية وحدها المحك المرجعي لصياغة فعله الاستراتيجي وحسّه البراغماتي الميداني.

وعليه يمكن القول إن مقاربة المقاول الشاب للواقع اليومي وتناقضاته هي مستقاة من منطق الممارسة والفعل العملي، وأبعد من أن تكون مقاربة نظرية ترسم الحدود والفواصل بين ما هو تقليدي وما هو عقلاني حداثي في تصور العينة للمؤسسة واستراتيجياتها المهنية. بمعنى أن المقاول الشاب يرفض أن يُخيَّر بين الفعل التقليدي والعقلاني، طالما أن الاثنين يضمنان تواصل نجاحه ويوفران الجهد والمال والوقت، ولعل هذا ما يجعلنا نقول إن جوهر هذا التصور الاستراتيجي لا يختلف أبدًا عن التصور المرجعي للممارسة الاقتصادية بمعناها الحديث.

ولعل هذا ما تعكسه تلك الصورة الغالبة التي تجعل المقاول الشاب يختزل المؤسسة الاقتصادية وأساليب تسييرها في محفظة وهاتف محمول، على اعتبار أن الفعل الميداني وحده ما يضمن الفاعلية في طرح الأولويات وتحديد الرهانات، والتي ترتبط بدرجة الانفتاح على مجريات المحيط العام وما يحمله من تطورات وأساليب تكيفية جديدة لاقتناص الفرص الاستثمارية والتكيف مع المعطى التنافسي.

أما ما يُوجَّه للمقاول المحلي من انتقادات على مستوى نوعية الأداءات وأنماط تسيير المؤسسة، فلا يرتبط بنوعية طموحاته ومؤهلاته الخاصة بقدر ما يرتبط بنوعية ودرجة التنظيم التي تميز محيطه الاجتماعي والمؤسساتي، الذي يظل يعرض تناقضات دون مستوى الحاجة الموضوعية لإعادة بناء علاقة الاقتصادي

بالاجتماعي، من حيث إنها تعبير عن خصوصية سوسيوثقافية لا يمكن تجاوزها بسهولة من خلال مبادرات براغماتية واستراتيجيات عملية كالتي تغلب على الفعل السوسيومهني الاستراتيجي للعينة[96].

ولعل هذا ما يجعل من طبيعة الفعل السوسيومهني الاستراتيجي للمقاول الشاب في نهاية المطاف لا يخرج كثيرًا عن التوصيف النظري الذي قدمه فرانسوا فاتشيني حول أهمية التمييز بين تأثير طبيعة الفضاءات التي يرتبط بها المقاول، حين يميز بين تصورات المقاولين المرتبطين بالفضاء الذي يوفر المعرفة، وبين تصورات المقاولين المرتبطين بالفضاء الذي يوفر الربح، أي السوق، وكذلك بين تصورات المقاولين المرتبطين بالفضاء الذي يوفر فرص ربح في السياسة[97].

ومن هنا يمكن أن نتبين أهمية طبيعة الدوافع والمحفزات التي تحرك عناصر العينة وتفسر كيفية طرحهم لأولويات المشروع الخاص ودلالاتها، على اعتبار أن الفضاء الاجتماعي الخاص الذي تسبح فيه كل فئة هو ما يؤثر بشكل حاسم في بناء الاستراتيجيات السوسيومهنية والفعل المقاولاتي بشكل عام.

ما يعني أن فهم معاني ودلالات هذه الاستراتيجيات، من خلال الخصائص الشخصية والنفسية للمقاول الشاب، هو فهم لعلاقته بخصوصية النسق السوسيواقتصادي المحلي وما يقتضيه من تكيفات ومبادرات.

[96] Smail Goumeziane : Le mal Algérien , opcit , p 43
[97] L’entrepreneur politique et son territoire,FrançoisFacchiniRevue d'économie régionale et urbaine, 2006, 2, pp.263-280. ⟨10.3917/reru.062.0263⟩ Article dans une revue hal-01286777v1

وعليه، فالسؤال الذي قد يُطرح بهذا الصدد هو: كيف بات المقاول الشاب يتموقع إزاء هذا النسق الريعي الذي يُفخخ مفهوم الفعل الاقتصادي الحر والمشروع الخاص؟ وما هي حظوظه الموضوعية في أن يتحول إلى فاعل اقتصادي مستقل وفئة اجتماعية داعمة لسيرورة تغيير اجتماعي مبنية على مبدأ التحرر والاستقلالية، من حيث إنها الشرط الاستراتيجي والنظري – على الأقل – للطفرة الديمقراطية؟

منطقيًا قد نتبيّن أن البحث عن إجابة لمثل هذه التساؤلات لا يرتبط بتلك الصورة النظرية التي تجعل من مطلب الاستقلالية وحرية المبادرة الشرط الجوهري لقيام الفعل المقاولاتي وتصوراته الاستراتيجية العقلانية، وترسم حدودًا فاصلة بين الفضاء الاقتصادي والفضاء الاجتماعي والسياسي. ذلك أن ما يعرضه خطاب العينة يؤكد أن طلب الاستقلالية عن الدولة والمؤسسات الرسمية لا يُطرح من خلال مفردات وقواعد اقتصادية ومهنية صرفة، بل من خلال منطق يمازج بين المنطق الاقتصادي والاعتبارات الاجتماعية في دلالاتها الأخلاقية والثقافية، والتي تجعل من القيم الذهنية أساسًا مرجعيًا للسلوك النموذجي.

وهذا ما يجعلنا نؤكد على خصوصية نزعة الحرية والاستقلالية لدى الشباب عامة، والتي تغلب بالأساس الطابع الجماعي، من حيث إنها تعبير عن ردة فعل لمنطق التهميش الذي تعاملت به الدولة مع الفئات الشبابية، ونتيجة لسلسلة من التجارب الاجتماعية التي عايشوها في مسارهم، وما أفرزته من قطائع على مستوى

أحكامهم ونظرتهم لعلاقتهم بالمؤسسة التعليمية وبمنطق عالم الشغل الرسمي، وكذا بمعنى العمل الجمعوي[98].

ما يعني أن تصور المقاول الشاب لعالم المؤسسة وشروط نهوضها إنما يجد دعائمه في هذه التوليفة المرنة بين ما يحقق مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، في نوع من الانسجام والتكامل، دون أن يعني ذلك أننا أمام غياب كامل لأي نزعة فردانية أو أننا أمام مشروع جماعي مقصود ومعد مسبقًا.

وعلى هذا الأساس يمكن القول إن طبيعة الإفرازات القيمية التي بات ينتجها المقاول الشاب من خلال تصوراته السوسيومهنية والاستراتيجية، إنما تحمل على تأكيد حالة من الوعي بفاعلية ونجاعة استثمار الفعل الجماعي الميداني في مواجهة المنطق الرسمي والقواعد القانونية، للتكيف مع الواقع الاقتصادي وإكراهاته التنافسية المرتبطة أساسًا بغياب الوضوح وقواعد الشفافية.

وبهذا المعنى فإن مشروع المقاول الشاب هو بمثابة إسهام يراهن على الفعل والممارسة لا على الخيارات القيمية والإرادة الخاصة، وهذا ما يجعله يقترب من التعريف الذي تقترحه النظرية الحديثة للمقاول، والتي ترى أن المقاولاتية هي بالدرجة الأولى نوع من السلوك ولا تقتصر على الخصائص أو الصفات الشخصية للفرد[99].

[98] L'entrepreneur politique et son territoire, François Facchini……..op cit
[99] - Les jeunes en Algérie : un désordre sociétal porteur de nouveaux liens sociaux Abdelkader Lakjaa Dans Spécificités 2014/1 (n° 6), pages 234 à 255

الفصل الثاني : التصورات السوسيومهنية للمقاول الشاب بين الواقع و الطموحات المستقبلية

أي أن كل ما يُوجّه للمقاول المحلي من انتقادات على مستوى نوعية الأداءات وأنماط تسييره للمؤسسة، لا يرتبط بنوعية طموحاته ومؤهلاته الخاصة، بقدر ما يرتبط بنوعية ودرجة التنظيم التي تميز محيطه الاجتماعي والمؤسساتي، الذي يظل يعرض تناقضات دون مستوى الحاجة الموضوعية لإعادة بناء علاقة الاقتصادي بالاجتماعي، من حيث إنها تعبير عن خصوصية سوسيوثقافية لا يمكن تجاوزها بسهولة من خلال مبادرات براغماتية واستراتيجيات عملية كالتي تغلب على الفعل السوسيومهني الاستراتيجي للعينة.

هذا ما يفتح مستوى آخر للنقاش من تناول علاقة هذا الفاعل بهذه الخصوصية السوسيوثقافية وما باتت تشهده من تحولات، وهذا ما ندعوكم إليه في الفصل الموالي.

ما يعني أن فهم معاني ودلالات هذه الاستراتيجيات، من خلال الخصائص الشخصية والنفسية للمقاول الشاب، هو فهم لعلاقته بخصوصية النسق السوسيواقتصادي المحلي وما يقتضيه من تكيفات ومبادرات. هذا ما يفتح مستوى آخر للنقاش من تناول علاقة هذا الفاعل بهذه الخصوصية السوسيوثقافية وما باتت تشهده من تحولات، وهذا ما ندعوكم إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثالث :

تصورات المقاول الشاب للمعطى

الزمني و اقتناءاته السوسيوثقافية

الفصل الثالث : تصورات المقاول الشاب للمعطى الزمني و اقتناءاته السوسيوثقافية

في هذه المرحلة من البحث سنحاول فهم وعرض أهم الأحكام والقراءات التي يقدمها خطاب العينة حول التحولات النوعية التي يعرفها المحيط العام القيمي والثقافي، وما تقترحه من تموضعات إستراتيجية جديدة للتكيف مع مستجدات الديناميكية الراهنة، التي لا تقتصر على الخصائص الاقتصادية والمهنية المحضة. ذلك أن المقاول الشاب، وعلى الرغم من اختلاف مكتسباته المادية والرمزية، يبقى ليشترك مع بقية جماعته وباقي الشرائح الاجتماعية في خاصية التعامل مع نفس الإرث التصوري والسلوكي الذي يؤسس للنموذج الثقافي والتاريخي لمجتمعه، من حيث إنه يعد بمثابة أحد المحددات القوية في صياغة أي مشروع أو سلوك تكيفي فردي أو جماعي، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بمشروع يطمح إلى التجديد والتغيير، بل الاستقلالية، على غرار ما يقتضيه جوهر الفعل المقاولاتي المتحرر، الذي لا يملك نظريًا إلا أن يصطدم بمنطق الوضع القائم وما يتميز به من قيم ومعايير اجتماعية ومرجعيات سوسيوثقافية تقليدية أخذت اليوم تفقد الكثير من دعائمها وقوتها.

لذلك سنركز في هذه المرحلة من البحث، بالدرجة الأولى، على محاولة كشف أهم التصورات والتوجهات النوعية التي يتبناها المقاول من خلال تفاعلاته مع مختلف عناصر المعطى السوسيوثقافي المؤسس لمحيطه الخاص، آخذين بعين الاعتبار أن جل الخصائص القيمية والنسقية التي أنتجت المقاول قد شهدت من التفسخات ما يستوجب الإصغاء لهذه التحولات الاجتماعية المرحلية، والتي تدفع بالمقاول إلى إعادة إنتاج أسس فلسفية وخلفية قيمية جديدة تضمن التجاوب مع المحيط المتحول وتترك بصماتها على مشروعه الخاص وغاياته النهائية.

الفصل الثالث : تصورات المقاول الشاب للمعطى الزمني و اقتناءاته السوسيوثقافية

عمليًا، ولفحص هذا المستوى من تصورات العينة، اعتمدنا على بعض العناصر الموضوعاتية من الخطاب المنتج، والتي تتناول علاقة المقاول بالبعد الزمني، من حيث إنها عبارة عن دعوة ملحّة تستوجب استحداث قراءة جديدة للواقع الراهن وصياغة لجميع الأحكام والقناعات التي تتجاوز الفعل السوسيواقتصادي، وتتعداه إلى البعد الرمزي الذي يؤسس لجميع التفاعلات الاجتماعية التي تحيط بالمقاول والمؤسسة. على اعتبار أن التحولات التي تطرأ على علاقة المقاول بالزمن الكمي قد تنتج زمنًا نوعيًا بمرجعيات قيمية جديدة، وعليه قد يتضح بأننا نسعى من خلال هذا العرض إلى كشف جوانب من خطاب العينة الذي يؤكد أن اعتبارات الربح والخسارة والبعد الاقتصادي بشكل عام ليست المحدد الوحيد لاستراتيجيات العينة، ذلك أنه بالإضافة إلى كون المقاول فاعلًا مهنيًا واقتصاديًا، فهو أيضًا كائن اجتماعي يتأثر ويؤثر في المجتمع من خلال تعاطيه وتفاعلاته مع مختلف التحولات والضغوطات التي تشهدها مختلف البُنى والتصورات الاجتماعية وما تنطوي عليه من أحكام قيمية وفلسفية.

فالمقاول شأنه شأن أي فرد في المجتمع له قراءته لمجموع هذه التحولات، تملي عليه تموقعات معينة وتعكس ذكاءً اجتماعيًا يؤسس لخياراته ومرجعياته الفكرية والسوسيوثقافية. وعليه، جاء هذا المسعى ليجيب على التساؤل التالي:

ما هي نظرة المقاول للتحولات التي طرأت على الحياة الاجتماعية كموروث ثقافي بمعناه الأنثروبولوجي؟ وكيف بات اليوم يؤسس لخياراته القيمية من خلال تفاعلاته مع هذه التحولات السوسيوثقافية التي أفرزتها الديناميكية الراهنة، وما هي دلالاتها وأولوياتها؟

العنصر الأول: التحولات الاقتصادية الراهنة وآثارها على الخصوصية السوسيوثقافية المحلية

خلافًا لتلك المقولة الشائعة التي تجعل من الوقت مرادفًا للمال، فإن الوقت لا يُستعمل فقط لجمع المال، بل هو أيضًا عنصر للبناء الاجتماعي، ذلك أن التصورات الزمنية هي عبارة عن مكونات للوعي الاجتماعي التي تُحرّك البُنى الاجتماعية بوتيرةٍ وإيقاعٍ يتركان بصمةً مميزةً على تطور المجتمع وثقافته.[100] وهذا ما يعني أن دراسة هذه العلاقة من شأنها أن تكشف لنا عن طبيعة المنظومة السوسيوثقافية التي تميز مجتمعًا عن آخر وجماعةً عن أخرى.

ولعل هذا ما يجعل الكثير من المنظرين يشيرون إلى أن الخاصية الأساسية التي تميز طبيعة التصورات الثقافية لدى الأفراد والجماعات في المجتمعات الإسلامية، إنما تتمثل في تلك النزعة القوية التي تجعل من طلب العدالة ضالتها التاريخية ومطلبها الأبدي ،[101] وهو الشيء الذي يطغى على كل سلوكياتها وعلاقاتها الاجتماعية. وهذا خلافًا لما هو عليه الحال في المجتمعات الغربية المسيحية، حيث ترتبط طموحات وتصورات الأفراد والشعوب بتلك النزعة القوية نحو مطلب الحرية، الذي يبعث على مزيد من التنظيمات من خلال تكريس المبادرات الفردية وخلق الفضاءات المستقلة الضامنة للإبداع والتحرر.

[100] L'événement entrepreneurial et le modèle entrepreneurial XavierDeroy Dans Revue française de gestion 2008/7 (n°187), pages 51 à 63 Éditions Lavoisier ISSN 0338-4551 ISBN 9782746222717 DOI10.3166/rfg.187.51-6

[101] Gourevitch A. Y : Le temps comme problème d'histoire culturelle. In Paul Ricoeur Les cultures et le temps. Payot, Paris .1975

وهذا ما انعكس في المشروع الاقتصادي الرأسمالي الذي ينبني، بحسب فيبر، على طبيعته الروتينية، من حيث إن الإنتاج يعتمد على حساب الأرباح والتكاليف في علاقتها بمدخلات المواد الخام، وقوة العمل، ومخرجات السلع. ولا تظهر هذه الصورة القائمة على الروتين إلا من خلال تبنّي معايير وقواعد لا شخصية، تُحدد الإجراءات وتجعل عملية الحساب الاقتصادي الدقيق أمرًا ممكنًا، الشيء الذي ساعد على تثبيت فكرة التنظيم البيروقراطي كخاصية للمجتمعات الغربية التي تقوم على سلطة القانون بوصفها أرفع أنواع السلطات التي وصل إليها الفكر الغربي، من خلال الاعتماد على ثلاثة مبادئ أساسية وهي: العقلانية، السببية، والحرية.

ويؤكد فيبر أن هذه الخصائص تحديدًا ظهرت حصريًا في الفكر الغربي وغيرت المجتمع الغربي، ولم تظهر في أماكن أخرى، ولذلك فهي خاصية غربية بامتياز، كونها لم تظهر في المجتمعات الشرقية ولا في أي مجتمع آخر. حيث إن السلطة في المجتمعات الشرقية كانت دائمًا روحية أو تقليدية أو مزيجًا بين الاثنين.[102] وانطلاقًا من هذه القناعة يؤكد العديد من المفكرين الليبراليين أن هذه الخاصية الثقافية للمجتمعات الغربية جعلت منها مجتمعاتٍ مرتبطةً بمبدأ الحرية كمرجعية تصورية وسلوكية، خلافًا للمجتمعات الشرقية الإسلامية التي ظلت مرتبطةً بمبدأ العدل[103].

وهي الطروحات التي سعى لترسيخها العديد من المفكرين النيوليبراليين، على غرار صامويل هانتنغتون وبرنار ليويس وآخرين. ومن هذا المنظور قد يتضح أن مثل هذه

[102] علي الحوات : علماجتماعالتنظيم،دراساتمنشوراتالمنشاةالعامةللنشروالتوزيعوالاعلانطرابلسط 1 1985 ص134
[103] Max Weber : L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme (1904-1905) P 18
Site web: http://pages.infinit.net/sociojmt

الأبحاث إنما تريد أن تؤكد على أن خصوصية المعطى الثقافي المحلي، الذي لا يحمل بطبيعة مخياله وموروثه الثقافي ما يرشحه إلى الانتقال إلى المجتمع العقلاني المتطور.

نفس هذا الطرح قد يجد ما يدعمه في الكثير من الأبحاث والدراسات التي تناولت البعد السوسيواقتصادي في مجتمعنا، وقد تأتي في مقدمتها تلك الأعمال التي قدمها بيار بورديو، حيث يؤكد على مبدأ التساوي في الشرف كطلب اجتماعي وكمرجعية أساسية لكل التعاملات الاجتماعية والاقتصادية، والذي يرى فيه نفس المفكر الأساس الجوهري للمنطق المقاوم والرافض لأي مبادرة فردية مخالفة للسلوكيات والتصورات الاجتماعية السائدة، من منطلق أن الجماعة تنظر إلى أي نزعة متفردة أو مبادرة حرة كإهانة لشرفها واستفزازًا لأعرافها.[104] ويخلص هذا الباحث إلى أن مبدأ المساواة في مجتمعنا لا يهدف إلى تكريس مطلب الحرية الذي يهدد وحدة المجتمع وتوازنه، بل يعمل على تحقيق مطلب العدالة داخل نفس هذا الفضاء الاجتماعي.

ومن هنا أخذ العديد من الدارسين يؤكدون بأن وحدها الثقافة الغربية يمكنها خلق الاقتصادي بمفهومه الحديث، لكن هذا التبرير الثقافوي قد أخذ يتراجع ليفسح المجال

---

[104] مختلف المراجع التي بررت غياب الممارسة الاقتصادية العقلانية في مجتمعاتنا بخصوصية **المجتمع الإسلامي**، والتي لا تتطابق مع هذا النمط من الممارسة. لكننا في هذه النقطة بالذات نريد أن نشير إلى تلك المراجع الأخيرة التي عرفت صدى إعلامي كبير، كالطروحات التي ساقت نظريات برنار لويس وصمويل هانتيغتون. أكدت هذه الطروحات أن السبيل الوحيد لإحداث التغيير الديمقراطي بالمجتمعات الإسلامية هو **الفوضى الخلاقة**، حتى وإن كان ذلك يعني التقتيل بالآلاف من العراقيين والسوريين في فصل سُمّي بـ«الربيع العربي.«

انظر: صمويل هانتنغتون، *الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين*، ترجمة عبد الوهاب علوب، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار سعد الصباح، القاهرة، الطبعة الأولى، 1993، ص64-68.

لطروحات ذات صبغة مؤسساتية كتلك التي يتبناها فرانسوا فيتشيني، أين يشير بأن ما يميز الدول الإسلامية أنها تعطي الأولوية للإرث الثقافي المرتبط بالإسلام ليعطي قيمة إضافية وأولوية للمقاتل والموظف على حساب المقاول، وهذا ما يفسر برأيه تأخر هذه المجتمعات اقتصاديًا.

ليضيف بأن التخوف من الاعتراف بتفوق المجتمع المسيحي في هذا المجال، يؤدي إلى عدم قبول طرح التساؤل حول علاقة الإسلام بالتطور الاقتصادي، ولتجاوز هذا التخوف يجب أن نميز بين ما هو أخلاقي وما هو علاقة سببية، ليؤكد بأن الإسلام سواء أكان عامل كبح للاقتصاد أم لا، فهذا لا ينقص مطلقًا من قدرته على التمييز بين الشر وبين الخير أو ينقص من شأنه كوسيلة للتحضر.

فالثروة ليست خيرًا في حد ذاتها، ذلك أنه من الممكن أن يكون مجتمع ما غنيًّا لكن سلوكاته غير أخلاقية، ولذلك فإن الإسلام يمكن أن يكون عاملًا للتطور الأخلاقي دون أن يكون عاملًا للتطور الاقتصادي، وعليه يقول نفس الباحث بأنه لا وجود لأي مخاوف من أن نصف الإسلام بالعامل الذي يساعد على التطور الاقتصادي أو على كبحه، ولعل هذا ما يرفع البعض من المغالطات التي سعت لترسيخها المقاربات الثقافية والتي كانت في مجملها نتاجًا للمرحلة الاستعمارية[105].

وفي هذا السياق يشير المفكر عبد الله العروي إلى أن هناك خلطًا بين الحرية في الإسلام والليبرالية الغربية، ليؤكد على ضرورة التمييز بين الحرية كمعطى بسيكوميتافيزيقي في التصور الإسلامي، وبين الحرية كتصور سيوسيوسياسي استقطب اهتمام المفكرين

[105] P Bourdieu :socilogie de L'Algérie PUF 1961 p11

الليبراليين، وهو ما يذهب إليه أيضًا المفكر عابد الجابري من خلال طروحاته، حيث يؤكد على دور ما يسميه بالاستشراقيين الذين واكبوا كتابة التاريخ الأوروبي ليصبح هذا التاريخ تاريخ البشرية جمعاء، حيث اعتمدوا منهجًا يهدف بالدرجة الأولى إلى بناء الوحدة والاستمرارية من خلال تكريس النظرة المركزية الأوروبية[106].

أمام مثل هذه الحقائق النظرية، وبالنظر لمجموع التحولات التي شهدها المجتمع والآثار التي أوجدتها الديناميكية الاقتصادية التنافسية خلال العقود الأخيرة، قد نتساءل حول إذا ما كان من الممكن أن نعتبر مثل هذه الطروحات صائبة إلى غاية الآن؟ وهل ظلت مجموع التناقضات الراهنة تكرس لدى مختلف الشرائح الاجتماعية المحلية نفس تلك النزعة المطالِبة بتحقيق المساواة والعدالة عوض مطلب الحرية والاستقلالية الذي يقدمه النموذج الغربي كشرط لإحداث النقلة النوعية في المجتمعات العربية اللاديمقراطية؟

وماذا عن علاقة المقاول الشاب بمثل هذه التناقضات والأطر النظرية، التي تفتح باب النقاش واسعًا حول قيم كالعدالة والحرية والمساواة، التي تعتبر بمثابة العناصر المرجعية لبناء الفعل المقاولاتي والمشروع الخاص بما ينطوي عليه من أحكام وقناعات سوسيوثقافية بشكل عام.

[106] François Facchini : Islam et développement économique, Université de Reims , Paris Sociétal, juillet n°57, pp. 79 - 90, 2007 http://laep.univ-paris1.fr/facchini

العنصر الثاني: أنماط اقتناءات المقاول الشاب للمعطى الزماني

يعرض خطاب العينة عددًا من العناصر والمؤشرات التي تفيد بأن القاعدة الغالبة وسط الشباب المقاول حول علاقته بالبعد الزمني، نوع من التيه وغياب مرجعية قيمية موحدة وفاعلة، هي أقرب إلى حد ما من التوصيف الذي قدمه محمد مادوي حين يؤكد أن الخاصية الأساسية في الاقتناءات الزمنية في مجتمعنا إنما تتمثل في كون الحاضر يسيطر على ماضٍ لم يعد موجودًا ومستقبلٍ لم يوجد بعد، في زمن يعيش فيه المجتمع الجزائري مرحلة انتقالية من اقتصاد إداري إلى اقتصاد رأسمالي، بحيث يمكن الأخذ بدلالات هذا التوصيف عند فحص خطاب العينة فقط بالمعنى الذي يؤكد طغيان الزمن الحاضر كمرجعية للفعل والممارسة اليومية. وهذا كأول ملاحظة يمكن استنتاجها من خلال خطاب العينة في اقتنائها للبعد الزمني، والتي تجعل منطق المقاول الشاب يقوم على قناعتين وحكمين متمايزين في تصوره لمجريات الواقع اليومي والحياة بشكل عام، ليعكس المنطق الأول الشروط المثلى للسلوك التكيفي مع طبيعة التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية التي يفرضها الواقع، ويعكس المنطق الثاني الصورة المثلى التي يجب أن يكون عليها هذا الواقع بحسب ما يطمح إليه عنصر من العينة.

ولعل هذا ما يجعلنا نوزع تصورات العينة للبعد الزمني إلى مرجعيتين متمايزتين؛ تعرض الأولى الواقع الحاضر كلحظة استعجالية تريد تجاوز حالة التململ والرفض لما يصفه خطابها بالنقائص والعيوب التي تشوب النسق الاقتصادي والحياة الاجتماعية عامة، لتعرض ضمنيًا صورة الواقع المأمول الذي يعكسه إيمانها بإمكانية تجاوز هذه النقائص من خلال تفعيل العقل والمشروع الاجتماعي المنظم، بمعنى أننا أمام فئة من الفاعلين

السوسيومهنيين الذين يبحثون عن فرص التحول والتغيير للخروج من حالة الفوضى والضبابية.

أما عن النوع الثاني من اقتناءات العينة للبعد الزمني، فهو ما يجعل من الزمن الحاضر لحظة مستغرقة بعيدًا عن إكراهات الزمن الكمي، ولعل هذا ما تعكسه تلك القناعة التي تجعل من المقاول الشاب لا يرتبط بالزمن الماضي إلا من حيث إنه مصدر لمرجعية دينية وأخلاقية لا يمكن تجاوزها ويجب إحياؤها واعتمادها، وهو زمن أسطوري وزمن لجميع السهولات ليس فقط على المستوى المهني والاقتصادي بل وعلى مستوى سلوكات الناس وبساطتها والأطر القيمية والأخلاقية التي كانت تضبط تصرفاتهم المفعمة بقيم التعاون والتضامن، إنه زمن النية والصفاء.

خلافًا للزمن الحاضر المختلف والمقلق بتعقيداته وبوتيرة تقلباته المتسارعة، التي مست مختلف العلاقات والممارسات الاجتماعية وأفقدتها الكثير من البساطة وما كانت توفره من أجواء للثقة والتضامن والتعاون. بحيث تقف عناصر العينة أمام هذه التحولات بنوع من القلق في تناولها للزمن الحاضر الذي ارتبط بشكل كامل بمنطق المال والبحث عن الطرق المثلى لتحصيله، وهذا ما بات يجعل من خطاب عناصر العينة يجعلون من منطق المال مرجعية قياس كل سلوكاتهم وضبط علاقاتهم الاجتماعية والمهنية، على اعتبار أن منطق المال، وهو تعبير عن القوة الحاسمة، ينبني على قناعة تفيد بأن ما أفسد الزمن الراهن هو المال بالدرجة الأولى، وأن الشيء الوحيد الذي يوقف سطوته ونتائجه الاجتماعية الوخيمة هو العودة إلى الديني والأخلاقية التي تم التخلي عنها.

وهذا يفسح المجال لقراءات متفاوتة لنفس هذا الواقع المتحول، حيث يقول المقاول رقم 6:

"إن الاندفاع وراء كسب المال قد أفقد الناس أدنى شروط التربية والأخلاق، وانقلبت الحياة رأسًا على عقب، وأصبح الجميع لا يفهم إلا لغة المال والمصلحة الخاصة، حتى داخل العائلات أصبحت كل الخلافات مرتبطة بالمال".

ويقول المقاول رقم 11:

"مكانة الإنسان في المجتمع لا تقاس إلا بالمال... من غير المعقول أن تعيش بكرامة بدون الحد الأدنى من مظاهر الغنى، الناس لا يحترمونك بل يحترمون مظهرك".

نستطيع القول إن مضمون هذا الخطاب يلخص إلى حد ما أهم القناعات والمواقف التي تسوقها العينة حول الواقع الاجتماعي والتحولات العميقة التي يشهدها بفعل الضغوطات الكبيرة الناتجة عن عمليات تفاعلها مع هذا المعطى المرحلي، بحيث إن كل العناصر التي صادفناها ميدانيًا تؤكد بالمجمل أن المرتكزات الأساسية التي تُبنى عليها التصورات الإستراتيجية في اقتناء البعد الزمني كما وكيفًا، هي عبارة عن مجموعة من الأحكام التي تعترف بالضرورة الحيوية للخروج من هذا الجو الاجتماعي العام الذي بات يفتقد لأدنى الضوابط الأخلاقية التي تحفظ التوازن الاجتماعي، لتهدئ من تداعيات وآثار الديناميكية الاقتصادية التنافسية، وذلك من خلال الخروج من منطق الظرف الراهن إلى منطق جديد يستطيع احتواء مختلف التناقضات والصدامات ليبعث بعضًا من الثقة والانسجام الاجتماعي من خلال تنظيم عقلاني وفعّال يحفظ مصالح مختلف الأطراف المتنافسة ماديًا ومعنويًا.

ذلك أن المقاول، وعلى اختلاف مستوياته الفكرية ومؤهلاته المادية، يدرك جيدًا أن تواصله يقتضي إعادة رسم جميع العلاقات والتفاعلات المكرسة للصدام وحالة التأزم بمنطقها الذي يفرض "الشكارة" أو قوة المال كمرجعية إستراتيجية وحيدة لمختلف السلوكات الاجتماعية، لدرجة جعلت المنظومة القيمية والمعيارية تسقط دون أن يكون هناك بديل رادع ومنظم. فكل شيء أصبح "بالدراهم" ليس في الشراء والبيع فقط، بل كوسيلة للاقتناع والتأثير على المواقف مهما كانت مبدئية وأخلاقية.

وبذلك قد نستنتج بشكل عام أن جماعة المقاولين الشباب إنما باتت من خلال خطابها الانتقادي لزمن سطوة المال تبحث عن أخلقة الحياة الاجتماعية وتهذيب الفضاء العمومي، وهذا تحديدًا ما باتت تعكسه من خلال سلوكها وطريقة ظهورها في المجتمع، من خلال الملبس وطبيعة المناسبات والفضاءات الاجتماعية التي تتردد عليها والتي غالبًا ما تكون مرتبطة بالشبكات الاجتماعية المهنية التي يمكن وصفها بالمحافظة، والتي باتت تجعل من العمل الجمعوي التضامني عنوانها الرئيس.

لا شكّ أنّ التحولات العميقة التي نتجت عن تطبيق سياسة الانفتاح على اقتصاد السوق والمنافسة قد مست مختلف الشرائح والنخب الاجتماعية، وأخذت تفرض تساؤلات كبيرة حول مدى نجاعة المنظومة القيمية ومرجعيتها الثقافية وتطابقها مع الإكراهات الجديدة التي باتت توجه الممارسة والفعل الميداني. ولعل الفئة الأكثر تأثرًا بهذه التحولات تلك المتعلقة بالعناصر الحرفية والتجارية التقليدية التي تؤكد مجموع خطاباتها على آثار الديناميكية الاقتصادية التي تتجاوز الجانب السوسيومهني وعلاقة بالمؤسسة لتطال مستويات تصورية

أهم، كتلك التي أسقطت من قيمة العمل وقيم التعاون وعلاقات الثقة التي كانت بالأمس تحدد نجاحات المقاول المادية والرمزية.

ليؤكد هذا الخطاب بأنّ المقاول الشاب بشكل عام بات بحاجة إلى إعادة صياغة هذا الواقع، وذلك ما يتجلى من خلال العديد من الحقائق اليومية التي تتصادم والقيم المرجعية الثقافية[107].

وبالنظر إلى التفاوتات التي تطبع عناصر العينة من حيث وسائلها المادية وتجاربها النوعية، فإنّ خطاب العينة يعكس أشكالًا مختلفة في التعاطي مع الوضع السوسيوثقافي الراهن لتقدّم أنماطًا إستراتيجية لتكيفاتها ومنطقًا خاصًا في اقتنائها للمستجدات القيمية المرحلية، وهذا ما سنعرضه من خلال ما يلي:

-1زمن تجاوز الحاضر المعقد:

يعرض خطاب العينة بالمجمل نوعًا من الإجماع العام الذي يؤكد بأن مجريات الحياة الاجتماعية أصبحت تفتقد للكثير من المعايير التي تجعلها تتطابق مع طبيعة الفعل الاقتصادي المنظم والمنسجم، وعليه فإنّ غياب هذا التنظيم وهذا الانسجام بات بمثابة العامل المرجعي الذي يفسر حالة التردي والأعطال التي يشهدها المجتمع برمته، ولعل هذه القناعة المشتركة هي ما بات يؤسس لكيفية اقتناء هذه الشريحة لمختلف التطورات التي يشهدها المجتمع في جميع مستوياته الاقتصادية والسياسية والأخلاقية بشكل خاص.

[107]محمد عابد الجابري: التراث والحداثة، دراسات ومناقشات المركز الثقافي العربي بيروت الطبعة الاولى 1991 ص 29

ولعل هذا ما يؤكد بأن مستجدات المرحلة الراهنة إنما أوجدت نزعة أكثر فردانية بفعل الدور المتعاظم للمال الذي بات وحده مصدرًا لكل السهولات وتذليل العقبات في جميع المستويات الاجتماعية وجميع التعاملات المهنية. فطلب النجاح والاستقلالية من خلال المشروع الخاص لم يعد بالضرورة مشروطًا بمدى تطابق سلوك المقاول وانسجامه مع قيم التفاني والإتقان في العمل، ذلك أنّ مقومات النجاح الاجتماعي لم تعد مرتبطة بمنطق العمل والمثابرة، ولا بأي مشروعية أو أي درجة من الوضوح والشفافية من طرف أصحابه لتكفل لهم عملية ارتقائه إلى مصاف النموذج الذي يُقتدى به.

حيث يُفهم من خطاب الشباب المقاول من فئة الورثة والمتكونين أنّ التعقيدات التي أوجدتها الديناميكية الاقتصادية وما أنتجته ثقافة المنافسة من أولويات لدى الأفراد والجماعات جعلت من المنظومة الأخلاقية تفتقد للكثير من عناصرها التي كانت تعطي معنى للحياة، الشيء الذي تسبب في تفشي الكثير من السلوكات السلبية داخل المؤسسات الرسمية والاجتماعية، وهذا بات يصعّب أكثر طبيعة المعاملات الاجتماعية والاقتصادية، ليضاف إلى وتيرة التحولات المتسارعة التي تفرضها من جهة أخرى مقتضيات التكيف مع مستجدات المستوى التكنولوجي وما تطرحه من رهانات وتحديات.

وعليه يمكن القول بأن هذه الفئة إنما تعيش زمن تعقيدات الزمن الحاضر، وأن تصوراتها السوسيوثقافية باتت مرتبطة بقناعة إستراتيجية تبحث بالأساس في كيفية تجاوز الحاضر المعقد الذي لم يعد يرتبط بالماضي تمامًا ولا يملك الوسيلة التي تضمن في المستقبل القريب ما يعيد للمنظومة القيمية المجتمعية حالة التوازن والانسجام.

هذا الوضع جعل هذه الفئة تطوّر خطابًا انتقاديًا للواقع الاجتماعي ليعرض العودة إلى الـــدين وأخلقـــة المجتمـــع كمرجعيـــة إســـتراتيجية فـــي جميـــع ســـلوكاته وتعاملاتـــه، على اعتبار أن المؤسسات الرسمية هي المسؤولة عن هذا الوضع، وأن طبيعة أدائها باتت تزيد في تعميق أضراره وتداعياته السلبية، بفعل غياب دورها الرقابي والردعي وما يستوجبه مـــن ضـــوابط ومتابعـــة، والالتـــزام مـــن مختلـــف الهيئـــات بالمســـؤوليات المنوطـــة بهـــا، والتي من شأنها توفير القدر الأدنى من وضوح الرؤية داخل الفضاءات التنافسية. وبهذا فالمقاول الشاب يضع الديناميكية الاجتماعية والاقتصادية الراهنة تحت عناوين لا تبتعد عن خانة العبثية والفوضى التي تؤدي لتجذّر السلوكات التعسفية والمنطق التسلطي، والتي باتت تجعل من الصعب أن يكون سلوك الأفراد والجماعات بأي خيارات عقلانية، قانونية، حداثية لتنظيم شؤونها وقضاء مصالحها.

-2الزمن الاستعجالي:

ميدانيًا يمكن أن نلاحظ أن العديد من عناصر العينة قد أصبحوا يتحفظون إزاء الكثير من المقولات والأمثال الشعبية التي تحمل معاني التريث وفضائل الصبر، ذلك أن غالبية المقاولين الشباب، على اختلاف مستوياتهم، باتوا منخرطين في الزمن الإداري الرسمي كعلاقة تراكمية لها مقابلها من الجهد والمال، وهو ما يجعلهم حريصين على عدم إهدار الوقت، ويطالبون بتقنينه وضبط السلوك الاجتماعي من خلاله، على اعتبار أن الوقت أصبح هو المال كما يقول المثل.

تتضح من خلال التنوع الذي تعرضه خطابات العينة أن فئة المقاول الوريث وكذلك المقاول المتكوّن، تتميز برؤية واضحة لمجريات عالم المؤسسة الخاصة، سيما تلك التي تحوز على تكوين عالٍ أو عاشت بعض التجارب الاجتماعية المثقلة بالإكراهات والعراقيل، بأن اقتناءاتها للبعد الزمني إنما تتأسس على حرصها على استكشاف الفرص الجديدة على المستويين الداخلي والخارجي. فهذه الفئة تشعر بأنها محرومة من دورها الحقيقي في لعب الأدوار الأولى في الميدان الاقتصادي، على اعتبار أن طبيعة التنافس قد أخذت تتبنى أكثر فأكثر على مزيد من التعقيدات فيما يخص تدبير شؤون المؤسسة الخاصة، وما باتت تقتضيه من نظرة علمية لمجريات السوق، ومن قابلية التكيف مع المستجدات التكنولوجية وما تقدمه من إضافات نوعية للمؤسسة ولمردوديتها.

فهذا المقاول، وبفضل كفاءاته العلمية وتجربته المهنية المختصة، يعكس ثقة بالنفس عالية نسبيًا في قدراته على التعاطي مع مختلف تعقيدات الزمن الراهن وما بات ينتجه من أشكال تنافسية. فهو يحمل بالفعل من الامتيازات الفكرية والمؤهلات العلمية ما يمكنه من تجاوز العديد من الصعوبات والعراقيل التي تطرحها مختلف التناقضات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، وذلك من خلال العمل على تطوير علاقات منفتحة على جميع الأطراف والمتعاملين لتوسيع آفاقه الاستثمارية اعتمادًا على قدراته ومؤهلاته العلمية.

وعليه يمكن القول بأن هذه الفئة قد تكون وراء بعث سيرورة موضوعية لتنظيم الشأن الاقتصادي المحلي، إلا أنّ هذه النظرة التكيفية الإيجابية على المستوى المهني غالبًا ما تكون متوازية مع منطق اجتماعي يعيد إنتاج الآليات الانتقائية التقليدية من خلال عقد التحالفات عبر مؤسسة الزواج، التي تعتبر بمثابة خروج من منطق الانتماء الاجتماعي إلى

منطق الانتماء الاقتصادي[108]، والتي تتم على أساس قدرة كل فرد من المجتمع على تسمية الشخصيات والأفراد النافذين لا على تسمية الأشياء والمنتجات. ولكن، وإذا كانت مثل هذه الإستراتيجيات الاجتماعية قريبة لحد ما مما يمكن ملاحظته حتى في بعض المجتمعات الحديثة والمتطورة، فإن هذه الفئة من الورثة والمتكوّنين تقف اليوم بنوع من المرارة والذهول أمام عدد من التناقضات التي لا تترك أي مجال للانسجام العقلي والتسلسل المنطقي، الذي أدى غيابه إلى سقوط الكثير من القيم التقليدية كما عطّل تفعيل تلك المعايير العقلانية الحداثية التي تكفل حالة التوازن الاجتماعي.

وعلى الرغم من هذه المآخذ يمكن التأكيد بأنّ هذه الفئة قد باتت تقدم نفسها كأحد أهم مصادر الاقتراح وطرح البدائل، فخطابها العقلاني الذي يحدد بدقة كبيرة مواطن العطل والإخفاق في كيفية تسيير وتنظيم الشأن الاقتصادي والاجتماعي، يجعل الكثير من القناعات والدلالات تعكس مدى تمسكها بضرورة إعادة صياغة الوضع القائم بالاعتماد على المقاييس العلمية الحديثة ودرجة من الشفافية والوضوح. ولعل غياب هذه المرجعية هو ما يفسر كل تحفظاتها ومبرراتها في عدم الإقبال على أي مبادرة قد تتصادم مع منطق خصوصية الفعل الاقتصادي الحر من جهة، ودعائمه السوسيوثقافية من جهة أخرى.

---

[108] - Mostefa Boutefnouchet : système social et changement sociale en Algérie OPU Alger p34

2Ahmed henni : Le cheikh et patron opcit p 22

*- يلاحظ أنّ المقاول المثقف بات ينشط بشكل ملحوظ في الجمعيات ذات الطابع الخيري كتلك التي تهتم بالأطفال المرضى بالسرطان، أو جمعيات حماية البيئة [جمعية أصدقاء البحر التي تعتبر بمثابة عمليات استكشافية لفرص استثمارية واعدة وفضاءات مهمة للارتقاء والتواصل مع مقاولين آخرين داخل وخارج الوطن.

فالتحدي بالنسبة لهذه الفئة يظل قائمًا على اعتبار مواصلتها البحث عن المزيد من الفرص الجديدة للاستثمار، وتأطيرها للمزيد من الفضاءات المهنية يكتسي بعدًا استراتيجيًا ووسيلة موضوعية في التفاوض والإقناع.

3 زمن القلق والمحاكاة

ما يُلاحظ من خلال مضمون خطابات هذه الفئة التي تشمل في غالبيتها العناصر التي استفادت من قروض وكالة دعم وتشغيل الشباب، بأنها باتت تستشعر أكثر من أي وقت مضى أنها مطالَبة بالبحث عن سبل جديدة لترقية مشاريعها وحماية مصالحها، ذلك أن التحولات الراهنة باتت تحمل مؤشرات قوية على أن مطلب النوعية في الأداء والإنجاز، مما سيُضيّق من هامش المناورة، على اعتبار أن منطق التنافس قد أخذ يستهدف مختلف المظاهر التي شوّهت معنى الجهد والعمل كقيمة اجتماعية.

لكن يبدو أن قراءة هذه الفئة لعلاقتها بالمعطى الزمني قد جعلتها تُراجع الكثير من قناعاتها ومواقفها التقليدية، حيث باتت تنظر إليها كنمط استراتيجي تجاوزه الزمن، ولم يعد يضمن نفس الدرجة من الفاعلية. فهم لا يُغَلِّبون مبدأ الثقة في تعاملهم، ولا ينظرون إلى التعاون والتضامن المبني على قرابة الدم بنفس الطريقة على الأقل، ذلك أن جل خياراتهم الاستراتيجية الفردية أو العائلية باتت محدودة،[109] وهذا ما يجعلنا نقول إنّ هذه الفئة قد أصبحت بفعل هذه الضغوط في زمن البحث عن التقليد ومحاكاة المشاريع الناجحة.

[109] Mohamed Madoui : Temps et usage du temps par les entrepreneurs algériens .Temporalités,3|2005 pdf

وبهذا فإن نظرتها الاستراتيجية تظل محدودة، ولا ترتقي إلى مستوى تلك المرحلة التي تجعل من المؤسسة الخاصة فضاءً للإبداع والتجديد، لتبقى مجرد وسيلة ظرفية لإحداث الربح، يتحكم فيها كل ما يصنع تقلبات السوق وقوانينه. وهذا ما يمكن أن نلمسه من خلال الغياب المتواصل للعلاقة الحيوية بين المهنة كنمط تصوري مرجعي، وبين الواقع الاجتماعي،[110] خاصة في مجال البناء والأشغال العمومية، ليُظهر أوجه الإخفاق الذي يراكمه المقاولون الذين كان دخولهم إلى عالم المؤسسة نتيجة مباشرة لهروبهم من مشكل البطالة أو عدم خضوعهم لتنشئة عائلية مطابقة لخيار الممارسة الاقتصادية الحرة.

وحتى لا تكون هذه الفئة ضحية المنافسة والوضع الاجتماعي العام، فهي ترى اليوم أن الصعوبات والمشاكل التي تواجهها، خلافًا لما هو عليه الحال مع الفئات المتكوّنة وما تتوفر عليه من حلول نوعية وأداءات مهنية داخل المؤسسة الاقتصادية الخاصة وخارجها، إنما مردّه إلى حالة الفوضى والسلوكات البيروقراطية المتفشية في مختلف المؤسسات الرسمية التي لا تقوم بأدوارها على أحسن وجه.

وعلى الرغم من مثل هذه القناعات التي يسوقها خطاب هذه الفئة، إلا أن جل استراتيجياتها العملية في الوقت الراهن أخذت تجد كل معانيها في تمسكها المتواصل بأنماط سلوكية حذرة، خشية الوقوع في المشاكل الإدارية والقضائية، سواء من خلال تعاملاتها مع السوق أو مع المحيط الاجتماعي بشكل عام. ولعل هذا ما قد يُعطل طموحات الكثير من الذين يفتقرون لأي قدرة على صياغة مشاريع جادة وواضحة الأهداف تقوم على تفعيل وتشجيع سيرورة أكثر إبداعية وأكثر تنظيمًا.

[110]Mustapha boutefnouchent :Système social et chagement social en Algérie la famille algerienneedition OPU N :1905 alger p 38

وعليه، قد يتبين بشكل عام من خلال هذه العناصر الميدانية أن النزعة الأخلاقية المحافظة هي السمة الغالبة على خطاب المقاولين الشباب، وسواء أكانت هذه النزعة ناتجة عن تناقضات الديناميكية الاقتصادية المحلية أو عن علاقة هذه الشريحة بتناقضات المنطق السياسي القائم، فإن المؤكد أن هذه النزعة المحافظة تتماها في عناصرها مع الخصوصية السوسيوثقافية المحلية، أي أنها منتوج تفاعلات تسعى لتأطير العلاقة بالواقع المحلي بشكل عضوي، وليست عبارة عن أطر مستوردة لاحتواء عناصر هذا الواقع وهذه الخصوصية الثقافية.

وربما هذا ما يدفع إلى القول إن غالبية الدراسات الاجتماعية والاقتصادية جعلت من الخصوصية السوسيوثقافية عائقًا وعاملاً يكرّس تخلّف وعطالة المؤسسة الاقتصادية المحلية، وهو بمثابة تشويه للواقع الاجتماعي من خلال تلبيسه بألوان ومقاسات لا تناسب هذا الواقع بقدر ما تناسب أصحاب هذه الدراسات أنفسهم.

ومع ذلك، فإن هذه الخاصية – في تقديرنا – ليس لها ذلك التأثير القوي في توجيه الممارسة والتعاملات الاجتماعية اليومية، مقارنة بأثر منطق المال الذي بات ذهنية مرجعية غالبة في صياغة جميع الخيارات الاجتماعية. حيث يبقى المال في الظرف الراهن أقوى من المعرفة والتكوين، وهذا ما يمثل إحدى خصائص خطاب المقاول الشاب الذي يعرض من خلاله صورة العالم الذي يعيشه، وليس خاصية جوهرية في هذا الخطاب، ذلك أن تركيزه على أهمية المال في هذا المستوى من الخطاب هو بمثابة دليل تكيف واندماج اجتماعي مع منطق الديناميكية الاجتماعية الراهنة، على غرار باقي الشرائح الاجتماعية الأخرى، على

اعتبار أن هذا المنطق بات معطى عمليًا يشمل جميع المستويات الاجتماعية ويوحد جميع سلوكات الأفراد على اختلاف قناعاتهم ورؤاهم للحياة.

ولعل هذا ما يمثل الصدى الأقوى للتحولات الاجتماعية التي أخذت تكرّس النزعة الفردانية كشكل جديد من أشكال الوعي الاجتماعي الموحد، ليؤكد بأن الفعل الاجتماعي أخذ يتأسس أكثر على منطق اقتصادي نمطي، وهذا تحديدًا ما قد يرهن – في تقديرنا – عملية صياغة مطلب الحرية، من حيث إنها شرط أساس للتعبير عن الاختلاف وإقرار الممارسات الديمقراطية. ذلك أن ارتباط الحرية بالمنطق الاقتصادي النمطي يؤدي دائمًا إلى تطوير وسائل للتعبير عن المصلحة الفردية الضيقة، وليس للتعبير عن المصلحة الجماعية التي تؤدي إلى خوض النضالات الاجتماعية بمعناها السياسي.

العنصر الثالث: علاقة المقاول الشاب بالبعد الديني

يعكس خطاب العينة تباينات واضحة بخصوص علاقة عناصرها بالبعد الديني، سواء من ناحية الممارسة اليومية كخطاب اجتماعي، أو من حيث وجهات النظر وما يطرحه هذا الموضوع الحساس من قناعات وقراءات مختلفة. وعمومًا، فالملاحظ أن هذا الخطاب قد يعكس المواقف والأحكام التي ترتبط بتأويلات خاصة بكل فئة لتفسير السلوكات المرتبطة بعالم المؤسسة والتطورات التي بات يشهدها، حيث يمكن أن نوزع هذه التأويلات إلى موقفين اثنين: ففيما ترى غالبية العينة أن كل ما يتعلق بالمؤسسة يجب أن يكون مطابقًا للتعاليم السمحاء لديننا الإسلامي، يرى أصحاب القراءة الثانية أن موقفهم من هذا الموضوع هو موقف العلماء والفقهاء ولا يمكن أن يُزاد عليه.

وأمام طبيعة التعقيدات التي بات يشهدها عالم المؤسسة الخاصة والمنطق الاقتصادي الراهن بشكل عام، كاختلاف الآراء حول أهمية دور البنوك وفوائد القروض وحول الضرائب، فالملاحظ أن تأثير المعتقدات الدينية على الجانب الاقتصادي قد أخذ يتراجع نسبيًا، سيما إذا أشرنا إلى أن جميع فئات هذه الجماعة لا تجد أي حرج في تحقيق الربح والثروة من خلال اعتماد المؤسسة الخاصة، أو على الأقل بالنسبة للفئات المثقفة التي أخذت تطّلع على التناقضات السياسية الدولية الحادة التي تجعل من الفضاء الاقتصادي وقوانين السوق تخضع للاعتبارات السياسية للأطراف النافذة أكثر من أي شيء آخر، مهما كانت مخالفة للمنطق الاقتصادي.

ولعل هذا ما أخذ يُملي أنواعًا محددة من التكيفات في علاقة هذه الجماعة بمؤسسات الدولة وبالمجتمع عامة، ليعكس خطابها مجموعة من العناصر التصورية التي تكشف أن المقاول الشاب قد أصبح يعتمد على قراءة جديدة للمرجعية الدينية والأخلاقية، التي تفصل عناصرها العملية المرتبطة بالفضاء العمومي عن تلك المرتبطة بالحياة الخاصة وأهدافه الاقتصادية، والتي يُرتب على أساسها نوعية السلوكات التي ترقى في نظره إلى تبني النموذج السلوكي الصحيح للمقاول، وللصورة التي تُبرر وجوده الاجتماعي ومشروعية طرقه وأساليبه في بلوغ الربح المادي ومكانته الاجتماعية.

ولعل أهم هذه العناصر تلك التي تحددها النصوص الفقهية المبرزة لأهمية العمل والتفاني كقيمة أخلاقية، والتي تحث على تقديس قيمة العمل وإتقانه، والابتعاد عن كل ما يرتبط بالغش والتحايل والربا. ويمكن القول إن علاقة المقاول الشاب بالموروث الديني تعكس تفاوتات وتباينات مرتبطة أساسًا بدرجة ونوعية تكوين كل فئة من العينة، وكذا نوعية التجربة المهنية التي تخوضها، حيث تشير المعطيات الميدانية إلى أن المرجعية الدينية داخل جماعة الشباب المقاول لم تعد فقط مجرد مصدر للتشريعات المحددة للحلال والحرام، أو المسموح والممنوع في الفعل الاقتصادي والاجتماعي، بل إن هذه المرجعية نفسها بات يُنظر إليها كأداة لها دور وظيفي استراتيجي ومورد يمكن استثماره بشكل براغماتي.

وهذا ما يؤكده أيضًا "مادوي" من خلال عينة أخرى من المقاولين حينما يشير إلى أن المقاول يعطي للوقت التراكمي أهميته، لكنه أيضًا يعطي له جانبه الاجتماعي والديني، وهذا ما يتضح من خلال المصليات الموجودة داخل بعض المؤسسات الخاصة[111].

ولعل هذا ما يجعلنا نشير إلى وجود نوع من الاستقطاب حول بعض المقاولين الذين يُعلنون لونهم السياسي الإسلامي، ليرسموا شبكات سوسيومهنية على أساس تصورهم الإيديولوجي، لتتواصل من خلال ذلك أنماط استراتيجية مبنية على القرابة والتضامن، حيث يأخذ عنصر الثقة كل دلالاته التقليدية. إلا أن هذا النوع من السلوكات قد أخذ ينحصر في البعد الشخصي من حيث إنه طريقة لمواصلة النجاح، لا تتعارض مع قواعد الممارسة الاقتصادية التنافسية، ولا يسعى أصحابها إلى فرضها كمرجعية في المجتمع، على الرغم من أنهم ينظرون إلى السلطة كعامل معيق لهذه المرجعية، وهذا ما يمكن أن نصفه بالمقاربة التقليدية البحتة في محاولة تغيير المنطق القائم.

على هذا الأساس يمكن أن نوزع عناصر العينة في علاقتها بالمرجعية الدينية إلى فئتين أساسيتين:

تشمل الأولى تلك العناصر التي تعي جيدًا أهمية الطقوس والاعتبارات الدينية في صياغة ومرافقة مشروعها السوسيو-اقتصادي الخاص، وتؤكده اجتماعيًا من خلال أنماط سلوكية يومية داخل المؤسسة وفي محيطها.

أما الثانية، فتشمل تلك العناصر التي تنغمس في المرجعية الدينية لإحاطة بكل ما يصنع تناقضاتها الاجتماعية والمهنية اليومية، دون أن تُظهر أي حاجة لإعادة النظر في علاقتها

[111] Mohamed Madoui : Temps et usage du temps par les entrepreneurs algériens .Temporalités,3|2005 pdf.

بهـــــــــــــــذه التفســـــــــــــــيرات والمرجعيــــــــــــــــات.
ولعل السبب الرئيسي في هذا الوضع يعود بالدرجة الأولى إلى افتقادها للحد الأدنى من التجارب النوعية المساعدة على التعامل مع المعطى التنافسي، ليس بمعناه التقني والاقتصادي فحسب، بل بمعناه السياسي والثقافي والأخلاقي العام أيضًا.

ومن بين أهم تجليات المواقف الدينية التي ينسجها حول خطاب المقاول عامة، في علاقته بالمؤسسة الخاصة والفضاء الاجتماعي الذي يحيطها، هو ما تعكسه كيفية اقتنائها لمظاهر الغنى والثروة، على اعتبار أن التزامها بالتعاليم الدينية يقتضي نمطًا معينًا من السلوكات الاجتماعية، ويعكس نمطًا استهلاكيًا يترفع عن مظاهر البذخ والتبجح، لتصنع صورة للمقاول المتواضع والمنفتح على جميع شرائح المجتمع. كما يتضح من خلال المعطيات الميدانية أن التناقضات الراهنة تشير إلى وجود توظيفات متباينة لهذه المرجعية الدينية والسلوكات التي تقتضيها، إلا أن هذا غالبًا ما لا يتجاوز الفضاء والحياة الخاصة، ولعل هذا ما يمكن تبينه من خلال تمسك جل عناصر العينة بإظهار الكثير من الاحترام للمرجعية الدينية دون أن تكون لهذه الأخيرة الكلمة الفصل في إدارة شؤون المؤسسة.

العنصر الرابع: تصورات المقاول الشاب وصورة الأب الرمزي

الملاحظ ميدانيًا أن التحولات السوسيواقتصادية الأخيرة قد أخذت تؤسس لتغيرات وإفرازات جديدة في تصور هذه العلاقات التقليدية التي تربط جيل الأبناء بجيل الآباء داخل المؤسسة، بما يشي بوجود تحولات هامة ليس على المستوى الاجتماعي وحسب، بل وعلى السياسي بالأخص.

ولعل ذلك ما يتعلق بصورة الأب والمكانة الرمزية التي يشغلها في المخيال الاجتماعي، وما تفرزه من تصورات ومرجعيات قيمية مبنية أساسًا على قيمة الطاعة وعدم الخروج عن سلطة الأب وخياراته، سيما وأن هذه القيمة الاجتماعية تعد إحدى أهم القيم المنظمة للتضامن العائلي والضبط الاجتماعي في كل ما يتعلق بعملية توزيع الأدوار والمهام على الأولاد ووظائفهم داخل المؤسسة العائلية[112].

حيث يُرى أن الطاعة كقيمة اجتماعية متجذرة في المخيال الاجتماعي ليست فقط لكونها نابعة من مبادئ الدين الإسلامي الذي يعتبرها أساس العبادة، ولكن أيضًا من حيث إنها مرتبطة بطبيعة البنية الثقافية المحلية قبل ظهور الإسلام، فالأب هو أكثر الأشخاص احترامًا وطاعة، ويحتل مركز ورأس هرم السلطة والمسؤولية، فهو ينتظر من جميع أعضاء الأسرة الامتثال لأوامره، وعدم مناقشته فيما يراه مناسبًا.

ولعل من أهم المعالم التي تؤكد على هذا التطور ما تعكسه في المقام الأول قضية الأجر الشهري، التي أخذت شكل وأطر علاقة العمل الرسمي التي تحدد حقوق ومستحقات كل

[112] Mohamed madani : les représentations des architectes urbanistes la revue crasc 1998 P 63-83

عضو من العائلة، فالأب لم يعد الطرف الذي يعطي الأوامر والتوجيهات التي تخص المؤسسة، بل أصبح الابن المتعلم، الإطار الكفء الذي يحمل الحلول العلمية والإسهامات النوعية والاستراتيجية، هو من تكون كلمته ملزمة ومسموعة. إضافة إلى ذلك يمكن أن نؤكد هذه القراءة من خلال ما باتت تفرضه التحولات الاقتصادية على المؤسسة في توفير مطلب الكفاءات والانفتاح على حامليها من خارج العائلة، والذين يجب إدماجهم دون المرور بالقواعد الاجتماعية التقليدية التي تمنح الحق للأب في التصرف في عملية إدماج وإلحاق العمال والمتعاونين في المؤسسة. حيث باتت اليوم عملية توظيف هذه الكفاءات تخضع لمنطق المقاييس العلمية والتقنية دون سواها من الاعتبارات الاجتماعية التقليدية، وهذا ما يعني أننا على الأرجح أمام مراجعة جذرية لتصور المؤسسة كحقيقة اجتماعية تقليدية، وذلك من خلال تراجع الدور السلطوي للأب، الذي كان ينبني على الاحتكار المطلق للموارد المالية، والذي لا يطرح أي حدود بين الحياة الخاصة والحياة المهنية لأفراد العائلة وطموحاتهم الخاصة.

ذلك أن المقاولين الشباب، وبحكم تكوينهم العالي والكفاءات العملية المختصة والنادرة أحيانًا، قد أخذوا بشكل فعلي ينالون من سلطة الأب الرمزية، من خلال طرح رؤى جديدة لعلاقة المؤسسة بالعائلة... لتبسط قواعد جديدة في تسيير وإدارة شؤون المؤسسة، حيث بات الاختصاص في تولي المهام والوظائف شرطًا حيويًا بالنظر للتعقيدات الإدارية والتقنية التي أخذت تعرفها المؤسسة ومحيطها المباشر، مما يجعل تأثيرها على أشكال الممارسة الاقتصادية وأنماط العلاقات الاجتماعية يأخذ منحًى يتعارض مع المنظومة القيمية التقليدية التي أوجدت الأب المؤسس، وهذا ما نتبينه من خلال تلك الدراسات التي تشير إلى مبدأ حتمية الأجيال الثلاث وعلاقتها بالمؤسسات العائلية، والتي بينت أن أكثر من 80 بالمائة

من هذه المؤسسات تندثر عند جيلها الثالث[113] في صورة قريبة من النموذج الخلدوني حول مراحل تطور الدولة المغاربية، بدءًا من مرحلة النشوء إلى مرحلة التقدم والازدهار وصولًا إلى مرحلة الاندثار والنهاية، مع تفسير كل مرحلة وما يرتبط بها من اختلاف وتباين في مختلف العلاقات الاجتماعية السائدة في كل جيل.

وقد نتساءل هنا عمّا إذا كان وصول هذا النوع من المؤسسات إلى مرحلة الجيل الثالث يعني بداية لسيرورة اجتماعية جديدة وأصلية، أم أنها ستكون بمثابة مرحلة لانغلاق الدائرة لتعيد هذه المراحل التطورية نفسها، ويحتل الابن الأكبر السلطة داخل العائلة برسم التقاليد الموروثة، ليعيد مجددًا بعث نمط العلاقات التقليدية، لتسود العائلة بكل ما تقتضيه من علاقات خضوع وتبعية وولاءات وقمع، ويكرّس ذلك بين أعضاء المجتمع، من حيث إن العائلة هي صورة مصغّرة عن المجتمع[114].

عموماً يمكن القول بأن المقاول الشاب بات يدرك تمامًا ضرورة إعادة النظر في أنماط تسيير المؤسسة العائلية من خلال مزيد من الانفتاح والتكيف مع ضغوط الديناميكية الاقتصادية الراهنة وما يرافقها من مستجدات تكنولوجية في مختلف المستويات، لتجاوز تلك القيم التي أسست القيمية التقليدية التي كانت في الماضي شرطًا حيويًا لطلب النجاح وبناء المؤسسة الخاصة. وعليه، فإن استراتيجية المقاول الشاب في طلب النجاح الاجتماعي والاقتصادي لا تقوم على تلك النظرة الانتقائية للفصل بين قيم التقليد والحداثة، بقدر ما تقوم

[113] Mohamed Madoui :Temps et usage du temps par les entrepreneurs … opcit

[114](انظر بورديو حول الباتريارکا)....

على أساس استراتيجية توافقية مرنة تراعي خصوصية واقع المؤسسة العائلية وتناقضاتها الداخلية من جهة، ومسايرة المحيط بمختلف مدخلاته وتحولاته التنافسية والتكنولوجية.

ويتبين على هذا الأساس أن المنطق الاستراتيجي الذي يؤسس لتصورات المقاول الشاب إنما بات يحتكم إلى عنصرين أساسيين: يتمثل الأول في الحلول التي يوفرها الإرث الرمزي التقليدي، ويمثل الثاني الحلول التي يوفرها الزخم التكنولوجي والمعرفي. مواصلة هذه النجاحات لن تكون إلا من خلال احترام صورة الأب بما تنطوي عليه من رمزيات من جهة، وما باتت تطرحه عملية التكيف مع مقتضيات مطلب الفاعلية وشروط المؤسسة الناجحة من قيم تنظيمية جديدة واقتناءات تكنولوجية.

ومع ذلك، فإن تموضعه إزاء الإرث التقليدي لا يقوم على تلك النظرة الانتقائية للفصل بين قيم التقليد والحداثة، بقدر ما يقوم على أساس استراتيجية توافقية مرنة تراعي خصوصية واقع المؤسسة العائلية وتناقضاتها الداخلية من جهة، ومسايرة المحيط بمختلف مدخلاته وتحولاته التنافسية والتكنولوجية. وعليه، فإن المنطق الاستراتيجي الذي يصنع خيارات المقاول الشاب يظل يوازن بين الحلول التي يوفرها الإرث الرمزي التقليدي وتلك التي يوفرها الزخم التكنولوجي والمعرفي الحداثي، ذلك أن مواصلة نجاحاته الاجتماعية لن تكون إلا من خلال احترام صورة الأب بما تنطوي عليه من رمزيات، وما باتت تطرحه اليوم من تحديات.

العنصر الخامس: الأب الرمزي بين المقاول الشاب والابن "القافز"

تعد القراءة التي قدمها ناصر جابي حول التحولات التي عرفتها العلاقات الاجتماعية داخل العائلة من المقاربات الموضوعية التي تحمل بصمة الإضافات النوعية في فهم الواقع الاجتماعي وتناقضاته المحلية من خلال ما يبلوره من معانٍ ودلالات أصلية، وهذا ما يجعل من مثل هذه المقاربات أبعد ما يكون عن تلك المحاولات التي تجتر المفاهيم المعقدة لتتقدم بها في حقول معرفية تختلف بهوياتها ومعانيها الاجتماعية والثقافية، ولعل هذا ما يضفي على الجهد الذي يقدمه جابي في مجال البحث عن وسائل ومفاهيم خاصة لفهم واحتواء المعطى الاجتماعي المحلي، الكثير من الجدية والتميز في الطرح.

ولأن صورة المقاول الشاب المرتبطة أساسًا بقيم البراغماتية والمصلحة الفردية قد لا تبتعد كثيرًا عن معنى الابن "القافز" كما يوظفه ناصر جابي في تحليله للتطورات التي لحقت بدور ومكانة الأب داخل العائلة وامتداداتها الاجتماعية والرمزية، فإن مناقشة موضوع المقاول على ضوء هذا الطرح من شأنها أن تساعد على فهم طبيعة التحولات القيمية التي باتت تؤسس للفعل الاجتماعي المحلي وتكشف الدلالات الجديدة لتوجهاته الراهنة.

ولتوضيح ذلك نقول مع جابي: إن الابن حين يكون قافزًا، إنما يكون كذلك ضد واقع اجتماعي محدد، ويسعى لإرساء تغيير على مستوى المنظومة القيمية والثقافية التي تشرعن لقواعد الوضع القائم. وعلى هذا الأساس جاء اهتمامنا بفحص القراءة التي قدمها ناصر جابي حول مصطلح الابن القافز، اعتقادًا منا بأنها تقوم على نفس الخصائص النظرية التي تصنع صورة المقاول بمعناه الكلاسيكي، من أن الابن القافز يرتبط بالجرأة والنزعة التحررية

والسعي لتغيير الواقع، وأكثر من ذلك طرح جابي لهذا المفهوم إنما يركز بالدرجة الأولى على الشريحة الشبابية بوصفها الحامل الطبيعي للتغيير.

فإلى أي مدى يمكن أن نجد في قراءة جابي السوسيوتاريخية النظرية من العناصر ما يتطابق مع حقيقة التفاعلات الاجتماعية اليومية؟ وإلى أي درجة يمكن أن نعتبرها قراءة موضوعية متحررة من الأطر المعرفية والمنهجية المهيمنة التي تنتهي بالضرورة إلى تركيبة توحِّد صورة الابن القافز وصورة المقاول الشاب؟

بداية، وللنظر في هذا التساؤل، نقول إن جابي يكتفي بالمعنى الدارج لكلمة "قافز"، في حين أن هذا المعنى يحتاج إلى تفصيل دلالي واجتماعي واقتصادي وسياسي، حيث يبقى المقصود من كلمة "قافز" كما يشرحها جابي نفسه هو السلوك والتصور المبني على قناعة مرجعية في عملية التكيف مع الأوضاع الصعبة، وبذلك فالقفوزية هي خيار حيوي جديد يشرعن لجميع أنواع السلوكات المؤدية للنجاح الاجتماعي التي ترفضها الديكتاتورية الاجتماعية، وبذلك فهي شكل من أشكال التحرر والانبعاث للفعل الاجتماعي والرابط الاجتماعي الذي يتجاوز الحدود الرمزية والسياسية، من حيث إنها لم تعد تلبي الحد الأدنى من الطموحات الاجتماعية المشروعة لدى غالبية الفئات الاجتماعية.

من هذا المنظور قد لا نجانب الصواب إذا أكدنا بأن معنى "القافز" هو التعبير الدارج الأقرب لمعنى المقاول، وبأن "القفوزية" هي التعبير الدارج الأقرب لمعنى المقاولاتية، كفردات سياسية لمنطق سوسيوسياسي جديد بات ينسج العلاقة التفاعلية بين المجتمع والدولة. أي إن الأمر يتعلق بمصدر حيوي للتحول الاجتماعي الجذري من شأنه أن يعيد النظر في العلاقة الطبيعية بين الابن والأب لتشمل جميع مستوياتها الرمزية والعقائدية والسياسية، تمامًا كما

تعكسه الرؤية الشومبتيرية لصورة المقاول من حيث إنه مصدر استراتيجي في عملية "الهدم الخلّاق" المرتبطة بشرط الحرية والقدرة على التغيير.

لكن هل يمكن أن نجزم مع جابي بأن مصطلح "الابن القافز" يعد فعليًا مصدرًا للتحول والقطيعة السوسيوسياسية النوعية الكفيلة بتحقيق التغيير الديمقراطي؟

إن الفكرة الجوهرية التي بنى عليها جابي قراءته لفكرة "الابن القافز" تكمن أساسًا في تماهيها مع مقتضيات التصور الليبرالي البراغماتي، بما يجعل الابن القافز دليلاً من رحم التناقضات الاجتماعية المحلية، يؤكد مدى تطابق سلوكات وتصورات شريحة الشباب مع النموذج الحداثي الغربي، على نحو يسهل عملية شرعنته من خلال الغوص في تفاصيل الأسطورة الوطنية وتأويل أشكال اقتنائها من طرف جيل الشباب بهدف تهذيب هذه الصورة واحتوائها داخل الأطر التنظيمية الرسمية.

لكن الملاحظ أن هذه المقاربة لم تتم إلا في إطار معرفي محروس بحدوده الفاصلة بين التقليدي والحداثي، شأنها في ذلك شأن تلك المقاربات الحداثية العلمانية التي سعت مرارًا وتكرارًا لزج المجتمع في مثل هذه القوالب المعرفية المستوردة، والتي لا ترى فرص التغيير أو التحول الاجتماعي إلا من خلال ما ينسجم أو لا ينسجم مع الخطوط العريضة للمرجعية النظرية للحداثة السياسية الغربية وما تعرضه من قراءات نظرية جاهزة لاحتواء الواقع المحلي، على الرغم من أن هذه الشريحة الشبابية تحديدًا التي تشمل الابن القافز والمقاول الشاب على حد سواء، باتت متشبعة بحكم طبيعة أهدافها بمنطق الربح والمصلحة الخاصة بثقافة السوق، من حيث إنها امتداد لمنظومة القيم المعولمة، كما باتت تدرك أن مطلب التغيير وتجاوز الحقيقة العملية لعلاقتها الريعية بالدولة ومؤسساتها بات مطلبًا مكلفًا، بل

متناقضًا مع مقتضيات التصور الاقتصادي بمعناه التقليدي، زيادة على أن تطورات التجربة السياسية الغربية قد أخذت تؤكد أن المنطق السياسي الريعي والحمائي بات مرجعية استراتيجية لمختلف الدول، بما فيها الدول المتطورة سياسيًا.

ما يعني أن إسهام جابي لا يتحمل أي تحفظ إزاء المعنى الاجتماعي الفعلي ودلالاته السياسية التي يعكسها الابن القافز، كما أنه لا يفترض أي احتمالية أخرى لمعنى القفزية من خارج مفهوم الحرية والتحرر بمعنييهما الليبرالي الغربي، كأن يجعل من البعد الوجداني أو العقائدي أو من مطلب السيادة فلسفة أو نزعة جماعية ممكنة في تصورات الابن القافز، لتكون بديلاً مرجعياً لرؤية أخرى للعالم، وذلك من منطلق أن للابن القافز نفس الحق في الحرية التي أنجبت المقاول ومشروعية وظائفه وأهدافه التي مجّدته كبطل الحداثة. صحيح أن لكل باحث كل الحق في الاعتقاد بوسائله المعرفية وتصوره لما يجب أن تكون عليه الحياة، لكن ليس من حقه أن يفرض مفاهيمه وأطره لتوجيه الدلالات الموضوعية للظاهرة الاجتماعية بحسب مملَيات النموذج المعرفي المرجعي الذي يعتقد به. سيما وأن عديد المصطلحات التي يوظفها في تشريحه للظاهرة السياسية هي مستمدة من مضامين تاريخية كمرحلة الإرهاب ومرحلة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، التي حرّكت الشباب وأَسّست لقراءاتهم السلبية ويأسهم السياسي... على اعتبار أن طبيعة هذه المصطلحات والمفاهيم هي صناعة خارجية حملتها دعائم الاقتصاد الليبرالي وفرضت ضغوطاتها مؤسسات سياسية ومالية عالمية. فالباحث جابي لا يتناول قراءة الواقع الشبابي للجيل القافز من باب الممكنات والاحتمالات التي يمكن رصدها وترتيبها على أسس منطقية وتنظيمية، سعياً لتحديد ما يتطابق مع المجتمع المنسجم والمتوازن في خياراته الاجتماعية والسياسية، التي من شأنها أن تعزز

معاني وقيم العدل والمساواة، كخيار مرجعي للمشروع الوطني، سيما في هذا الظرف الدولي الذي بات يشهد من التناقضات ما كشف زيف ومحدودية النموذج الاجتماعي الغربي وعجزه البائن عن تجاوز الأب الرمزي وذكورية الدولة الحديثة.

ولعل ما يجعل من صاحب هذا الطرح الذي تناول هذه الشريحة الشبابية، يظهر في صورة الأب صاحب الرأي السديد وصاحب المشورة الذي يريد إيجاد وعاء جديد لاحتواء الحركية الشبابية وتوجيهها، في مفارقة تسعى لاستبدال الأب الرمزي المحلي بآخر دخيل مستورد، فقط من خلال الاعتراف للابن "القافز" بحقه ودوره في تكريس حسه البراغماتي ونزعته الفردانية، شأنه شأن المقاول الشاب في المجتمع الغربي.

ما يعني أن جابي لا يرى في حرية الابن القافز إلا حرية المقاول في خاصيته المرتبطة بالقدرة على التغيير والهدم والتخلص من أطر المنظومة القيمية التقليدية. أي أن كل ما يريده هو استبدال الرمزية التقليدية المؤسسة للفعل السياسي المحلي بالرمزية المؤسسة للفعل السياسي الغربي، دون أن يشير إلى أي تحفظ من التحفظات التي أوردتها مختلف الدراسات الجادة التي تناولت قضايا الحداثة وما أوجدته مفاهيمها من تناقضات وأعطال، ودون أن يقدم أي ضمانات لتفوّق هذا الابن وقدرته على رفع تحديات عالم التكنولوجيات الحديثة في مجال الاقتصاد والاتصال، مهما كان البون كبيراً بين درجة تطور الابن "القافز" والذكاء الصناعي.

سيما إذا علمنا بأن المقاولاتية ليست مجرد ظاهرة اقتصادية واجتماعية، بل هي عبارة عن إشكالية اجتماعية وثقافية، تتداخل فيها العديد من العوامل التي تؤثر وتوجّه مختلف العلاقات التي تربطها بالفعل السياسي، باعتبارها تصرفاً في العقل والثقافة والقيم والتعليم والهياكل

الاجتماعية والمواقف والسلوك[115].

ولأن المقاول لا يتحرك في الفراغ، يجب أن نأخذ في الاعتبار المحيط الاجتماعي والاقتصادي وخصوصية المجتمع الذي يتعاطاه، ذلك أن إرادته في تحقيق مشروعه الخاص والمستقل لا تتحقق من خارج الإطار القيمي والسوسيوثقافي العام الذي يؤسس للمنطق السياسي القائم. وبذلك قد لا يمكن القول إن طرح ناصر جابي يحمل ما يدعم المشروع الوطني المستقل وسيادة الدولة على قدر ما يدعم منطق السلطة الذي ظل طيلة العقود الأخيرة امتداداً للرمزية الأبوية الخارجية الممثَّلة في المؤسسات الليبرالية المالية ومراكز القرار الدولي، تكريساً للنموذج النيوليبرالي.

[115] Bernadette Angleraud, Les entreprises familiales a l’épreuve de la troisième génération PDF

الفصل الرابع:

إسهامات المقاول

السوسيوسياسية

والأفق الديمقراطي

تأتي هذه الخطوة لمناقشة الجانب الجوهري لموضوع الدراسة، لتحدد بداية أهم أنواع القراءات السياسية التي يعكسها خطاب العينة، والتي تؤسس لتصورات وأساليب متمايزة في اقتناء المعطى السياسي الراهن ولعلاقة كل فئة بالمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وذلك بهدف الكشف عن منطلقاتها القيمية والمعيارية من خلال ما تطرحه من أولويات ودلالات سياسية استراتيجية في رسم علاقاتها بالمحيط الاجتماعي العام.

وعليه نكون في هذه المرحلة بصدد كشف ومناقشة نوعية القيم السياسية المرجعية التي تؤسس للتصورات السوسيوسياسية للعينة، على اعتبار أن الفعل المقاولاتي يرتبط جوهريًا بمنطق تحقيق الربح والمصلحة الخاصة، الذي لا يقوم إلا بقيام مؤسسات الدولة الحديثة التي تعمل على تنظيم مختلف المصالح المتداخلة والمتصارعة، حيث يكون للمقاول الشاب كل المصلحة في قيام هذه المؤسسات وفي تفعيل علاقاتها التنظيمية وقيمها العقلانية، والدفع بها نحو آفاق ديمقراطية أوسع، بالنظر لما توفره من وسائل وأطر قانونية لحماية مصالحه المادية والرمزية وما تكرسه من حقوق أساسية للدفاع عنها وبرقيتها.

من هذا المنظور سوف نتناول بالتحليل مجموعة من القناعات والأحكام السياسية التي يسوقها خطاب العينة حول معنى الفعل السياسي والسياسة وبعض الظواهر السياسية، كظاهرة العزوف الانتخابي والمشاركة السياسية، من خلال ربطها بالخصائص المرجعية التي تصنع الخصائص النظرية لجوهر الفعل المقاولاتي، كشرط الحرية والإبداع والتجديد والريادة من جهة، وبتلك القيم المرجعية التي تصنع طبيعة المؤسسات الاجتماعية والسياسية والخطاب الرسمي في الظرف الراهن من

جهة أخرى، وذلك حتى نتمكن من تحديد وفهم طبيعة الدلالات والمعاني السياسية والتوجهات الاستراتيجية لهذه الشريحة الشابة. وعليه فإن الهدف من هذا الفصل يتمثل بالدرجة الأولى في محاولة للإجابة على السؤالين الأساسيين التاليين: ما هي أهم القناعات والأحكام الاستراتيجية التي يقوم عليها التصور السياسي للمقاول الشاب؟ وهل تطرح هذه المواقف والأحكام من المعاني والدلالات ما يجعل من المطلب الديمقراطي حاجة استراتيجية لإنجاح وترقية مشروعه الاقتصادي الخاص؟ عمليًا سوف نركز على مناقشة تصورات العينة للبعد السياسي، من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مستويات:

يرتبط المستوى الأول بمحاولة عرض مجموع القراءات التي ينتجها المقاول الشاب لواقعه السياسي والاجتماعي بهدف تحديد طبيعة علاقتها بالقيم المرجعية للمنطق الديمقراطي، على اعتبار أن أشكال الاقتناءات الاستراتيجية للمعطى السياسي العام إنما تحتكم لخصوصية علاقة كل فئة من العينة بمؤسسات الدولة والمجتمع وما تحوزه من امتيازات مادية ورمزية، على تفاوتاتها واختلاف معانيها ودلالاتها.

ويرتبط المستوى الثاني بمحاولة لاستكشاف كيفية اقتناء كل فئة من العينة للفضاء العمومي، من حيث إنها شكل من أشكال التعاطي مع الإكراهات السوسيومهنية اليومية التي يفرضها المنطق السياسي القائم، على اعتبار أن هذه التفاعلات هي بمثابة الرصيد الفعلي المحدد لصورة الدولة ودور مؤسساتها الرسمية، والذي يدفع إلى نسج خيارات وتموضعات استراتيجية متباينة إزاء الخطاب

الرسمي المؤطر والموجه لنشاط المقاول الشاب، وما يطرحه من دلالات ومعانٍ للفعل السياسي وتصورات للمطلب الديمقراطي.

أما المستوى الثالث فيتمثل في محاولة لكشف أهم الأحكام القيمية والقناعات التي بات ينسجها المقاول من حيث إنه فاعل سوسيوثقافي ينتمي إلى شريحة عمرية متميزة، تتعرض للعديد من الضغوطات والتأثيرات التي يسوقها مشروع العولمة من خلال المعطى التكنولوجي الاتصالي الذي يعبر عن إرادة وتوجه سياسي، لا يتطابق بالضرورة لا مع تصورات المقاول الشاب لمصالحه المادية والرمزية، ولا مع التصور الاستراتيجي الذي تحمله السلطة السياسية لأجل حماية وجودها وتواصلها، وذلك على النحو الذي يمكننا من تبين طبيعة القيم والأحكام السياسية التي أفرزتها التحولات الاجتماعية الأخيرة وما باتت تكرسه من خيارات قيمية وتوجهات سياسية موضوعية لدى الشباب المقاول.

لكن وقبل استعراض ومعالجة النتائج الميدانية لهذا الجانب من صورة المقاول الشاب، ارتأينا أن نقدم إسهامًا نظريًا متواضعًا من خلال قراءة سياسية لأهم المقاربات التي أسست لمصطلح المقاول وما تكرس من صور نمطية حول الدور السياسي لهذا الفاعل الاقتصادي عامة والفعل المقاولاتي بشكل خاص، وذلك من خلال استعراض أهم النظريات التي أوجدت ورافقت التطور التاريخي لهذا المصطلح، لنقف عند حدود نظرية المقاول السياسي وما أوجدته من قراءات وتوظيفات معرفية، على اعتبار أن النماذج الفكرية الغربية التي أسست للصورة النمطية للمقاول المحلي قد باتت اليوم تعرض الكثير من التناقضات والمفارقات التي لا يمكن تجاهلها في المراهنة على عملية مأسسة هذا الفاعل، الذي خرج

تمامًا عن مرجعياته النظرية الأصلية، التي كانت تقدمه كنموذج اجتماعي ومحرك للنمو والتغيير السياسي، سيما بعد إسقاطه كبطل أسطوري، وتحويل مختلف سماته الفردية وخصائصه الريادية لرصيد نظري يشمل جميع المستويات والعلاقات الاجتماعية، لتحويل المقاول والمقاولاتية إلى علم جديد تحت مسمى "المقاولتولوجيا"، التي باتت مشروع تخصص أكاديمي مستقل، لتحول من موضوع للدراسة والبحث إلى وسيلة للمعرفة، ليس من خلال قوة الحجة والمبررات النوعية، بل من خلال قوة العدد والحضور الكمي، بما يعني أن المعرفة والعقل باتا يخضعان للتبرير الكمي الذي يحاكي مبدأ الغالبية الديمقراطية لتكريس نفس الأحادية الفكرية التي تحتكر عنصر التفوق والامتياز في تقدير الممكن ديمقراطيًا والأنسب لحياة المجتمعات.

ولمناقشة هذه المفارقة المهددة لهوية مختلف المرجعيات الأصلية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ندعوكم للاطلاع على العنصر الموالي.

الفصل الرابع: إسهامات المقاول السوسيوسياسية والأفق الديمقراطي

العنصر الأول: تعريف المقاول من إجماع إلى توافق

حيث تعددت المقاربات والتخصصات في تناول هذا الفاعل، واختلفت باختلاف الرهانات المعرفية والسياسية المرحلية التي واجهت التصور الليبرالي الذي أسس لهذا النموذج الأسطوري. إلا أن هذا التعدد في المقاربات والتخصصات لم يستطع تجاوز البعد الأيديولوجي أمام مطلب تحديد تعريف علمي صارم يميز المقاول بشكل عام والمقاول السياسي بشكل خاص، عن الإنسان والفاعل الاجتماعي كما عرفته العلوم الاجتماعية، التي أوجدت الفهم الأولي للمقاول وكشفت أدواره الاجتماعية المتمايزة كحقيقة علمية موضوعية محايدة. بل كانت هذه المقاربات المستلهمة من العلوم الاجتماعية بالدرجة الأولى عبارة عن معالجات عملية معقلنة، تهدف لمرافقة معرفية واحتواء تناقضات النظام الرأسمالي واستباق أزماته التي شكلت أهم منعطفاته وانتقاله من مرحلة إلى أخرى.

بمعنى أن التحول من مقاربة إلى أخرى، كان بالأساس عبارة عن معالجة اقتصادية لواقع سياسي متأزم، حيث يتم في كل مرة إنتاج سردية جديدة تتوافق مع مقتضيات كل مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي، من خلال البحث عما يجب أن يكون عليه شكل الفعل الاقتصادي في المرحلة اللاحقة. ولعل هذا ما جعل من تلك المقاربات الوسيلة الاستراتيجية التي سمحت لهذا النظام أن يجتاز على مدى مراحله التطورية مختلف الأزمات بفاعلية ونجاعة غير مسبوقة في التاريخ، حيث استطاع أن يجعل من مفهوم الفاعلية والنجاعة الاقتصادية المنطق المرجعي لجميع الخيارات والمشاريع الفردية والجماعية في كافة المستويات

الاجتماعية والرسمية، من خلال فرض تصورات ورؤى كرّست تفوقه كنموذج وحيد للتطور والنماء.

من هذا المنظور، قد لا نجانب الصواب إذا أكدنا بأن جميع ما أنتجه الفكر الليبرالي من مفاهيم ومقاربات إنما كان يحمل جوهرياً ما يستجيب لهذه الفاعلية والنجاعة في جميع المستويات، وذلك على الرغم من أن جل هذه المفاهيم والمقاربات على اختلافها وتنوعها، ظلت ملازمة لمنطق الإجماع والحس العملي، كونها لم تستطع بلوغ مستوى الإنتاجات العلمية القارة والدقيقة. ولعل هذا ما يمكن استنتاجه من خلال العديد من المصطلحات التي يتداولها غير المختصين بمعنى المفهوم دون أن تكون كذلك، كما هو الحال بمصطلح المقاول والمقاولاتية، بحسب ما تؤكده معظم الدراسات.

مثل هذه الملاحظة لها وزنها حينما نتناول بالدراسة علاقة هذا البعد المعرفي بالمستوى السياسي، وذلك على خلفية تلك القاعدة التي تجعل من الحقيقة العلمية امتداداً للمبدأ الديمقراطي. بمعنى أن القفز على المطلب الديمقراطي في إقرار الحقائق الاجتماعية هو قفز على مصالح المجتمع وشروطها السياسية والتنظيمية المثلى.

ولعل هذا ما يمكن تبينه من خلال الدلالات السياسية التي ميزت عملية اعتماد منطق الإجماع في تعريف ومقاربة المقاول في مرحلة من عمر النظام الليبرالي، والتي ظلت توسّع من دائرة الغموض واللبس المعرفي الذي كرّس أسطورة المقاول البطل إلى أن تم إسقاطها كلية لصالح الفعل المقاولاتي، الذي جعل بعض الباحثين يسعون إلى ترقيته كعلم قائم بذاته، ويعرفون المقاولاتية كمجال يدرس ممارسة

المقاولين، أنشطتهم، خصائصهم، والآثار الاقتصادية والاجتماعية لسلوكهم، وكذلك طرق دعمهم وتسهيل عملية التعبير عن أنشطتهم الريادية، لينادوا بضرورة فصل البحث التطبيقي عن البحث النظري كشرط موضوعي لتأسيس علم جديد أطلق عليه اسم **المقاولتولوجيا** .

وهذا على اعتبار أن المقاولاتية تستطيع أن تكون أحد محاور استقطاب مجموع العلوم الإنسانية، لأنها باتت من المواضيع التي تجذب عدداً مهماً من الباحثين من مختلف الاختصاصات، أي إن الرهان الجوهري الذي يؤسس لمشروعية هذا العلم المقترح إنما يقوم على المبررات والمقاربات الكمية بوصفها المرجعية الوحيدة لإقرار ما هو علمي. وهذا ما يبين مرة أخرى درجة الانزلاق المعرفي التي باتت تكرسها هذه المقاربات على مستقبل العلوم الإنسانية عامة، وعلى دورها الوظيفي الجوهري في حماية المصالح المادية والرمزية للمجتمع والدفاع عن هويته البشرية الطبيعية التي باتت مهددة بفعل تماهي هذه المقاربات الكمية مع توجهات الثورة التكنولوجية الرقمية.

وهنا قد نتساءل: هل هذه التحولات النظرية ساعدت على احتواء وفهم موضوعي لحقيقة المقاول من خلال جهود علمية ومعرفية لكشف حقيقة موضوع المقاول؟

أم أنها جهود ومقاربات علمية لعقلنة وعلمنة وظائفه وأهدافه الحيوية؟ بمعنى آخر، هل نحن أمام مؤسسة علمية موضوعية محايدة، أم أننا أمام آليات معرفية استراتيجية لحماية ومرافقة النظام الليبرالي، تعمل على تعزيز فاعليته وتواصله من خلال تذليل صعوباته وتجاوز أزماته واحتواء تناقضاته ونقائصه؟

عموماً، إن الوقوف على أهم الدلالات السياسية للمقاربات العلمية التي رافقت أهم المراحل التطورية لمصطلح المقاول يفيد — من وجهة نظرنا — أن الإقرار بمنطق الإجماع النظري في تعريف المقاول كان ملازماً لشحنة أيديولوجية مبنية على توظيف الغموض واللبس كخيار مقصود، على حساب اعتماد الصرامة العلمية لبلوغ التعريف العلمي والموضوعي للمقاول.

ذلك أن تغليب منطق الإجماع لاحتواء مصطلح المقاول معرفياً يعني بالدرجة الأولى أننا لا نستطيع أو لا نريد تجاوز الوظيفة السياسية لهذا المصطلح، ولعل هذا تحديداً ما يجعل من هامش الغموض واللبس الذي يلازم هذا المصطلح يجد كل مبرراته في البعد السياسي الأهم الذي لا يمكن تجاوزه عند أي محاولة لفهم علاقة المقاول بالمطلب الديمقراطي.

حيث إن تحول مضمون ودلالات هذا الإجماع من مرحلة تاريخية لأخرى، ومن سياق لآخر، يجعل التعاطي المعرفي مع المقاول عبارة عن استجابة لمقتضيات كل مرحلة وكل سياق سياسي، أكثر مما يكون عبارة عن جهد معرفي لتجاوز الغموض واللبس الملازم لمنطق الإجماع المعرفي المتجدد حول مصطلح المقاول.

ما يعني بالنتيجة أن مبرر غياب التعريف الصارم والدقيق للمقاول إنما يعكس الجوهر البراغماتي للهوية الفكرية الليبرالية التي تجعل من مبدأ التحرر عن طريق منطق القوة بالممارسة أهم من مبدأ التحرر عن طريق قوة المنطق والتفكير والتمحيص الموضوعي المحايد.

وهذا ما قد يسمح لنا أن نوجز المضمون الدلالي لهذا الإجماع في مطلب الفاعلية، من حيث إنه حاجة اجتماعية شاملة لا تستثني أي مجال من مجالات الحياة[116].

إضافة إلى أن عملية التحول من مقاربة إلى أخرى في تناول مصطلح المقاول، لم تكن لتتجاوز التصور الكمي لمفهوم الفاعلية والنجاعة للفعل الاقتصادي بشكل عام. ولعل هذا ما يفسر تلك الحالة المعرفية التي استحال فيها إيجاد تعريف علمي شامل ومانع للمقاول ليرتقي هذا الفاعل لمستوى المفاهيم العلمية الثابتة.

حيث تبلورت هذه المقاربة في كتابات المنظّرين الاقتصاديين الكلاسيكيين من أمثال **ريتشارد كانتيلون** الذي عرض بداية القرن الثامن عشر أهمية وظيفة المقاول في التنمية الاقتصادية، ثم **جان بابتيست ساي** الذي قام بتوسيع إسهام كانتيلون من خلال تعريف مهنة المقاول ليربطه بالابتكار ودوره كعامل للتغيير.

ثم اكتملت هذه المقاربة بمجموع الأعمال التي قدّمها **جوزيف شومبيتر** الذي أسّس لمجال المقاولاتية، ليجعل المقاول من خلال عمله الابتكاري صاحب الدور المركزي في التنمية الاقتصادية[3]. لتصبح بذلك المقاربة الوظيفية في تناول موضوع المقاول مرجعية لجميع المختصين في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

وبغضّ النظر عن التقاطعات والاختلافات التي ميّزت الأبحاث التي اعتمدت هذه المقاربة، قد نجد في السياق الاقتصادي والسياسي والتاريخي والأيديولوجي الذي أوجدها، ما جعلها عبارة عن جزء مهم من آلة الحرب الدعائية[4].

[116] Howaida SLAIBI : cite in :LA RECHERCHE SOCIOLOGIQUE DANS LE MONDE ARABEPDFune conférence non publiée de Taher Labib : La démocratie est-elle une demande sociale arabe?

حيث كانت تكتسي أهمية استراتيجية وأولوية مطلقة بالنسبة للنموذج الاجتماعي الغربي خلال سنوات مواجهته لما كان يُعرف بالمدّ الشيوعي، من حيث إنه نظام تنموي جماعي بديل يهدد النظام الرأسمالي في وجوده بالنظر لما يوفره من أدوات معرفية ومفاهيم علمية صارمة.

ولعل هذا بالأساس ما يفسر تلك النزعة الخيالية في تقديم المقاول كبطل أسطوري، ليس فقط على المستوى الاقتصادي فحسب، بل وعلى المستوى السياسي والفعل الديمقراطي بشكل خاص.

ورغم ذلك، جاء تعريف الاقتصاديين للمقاول ليركّز على وظيفته الاقتصادية من منظور تجريدي، ليربطه بالسلوك العقلاني الذي يحقق أقصى قدر من الربح، لتُكرّس بذلك صورة نمطية للمقاول ظلت عاجزة عن تجاوز هذا البعد الوظيفي الذي ظل يتحوّل بتحوّل حاجيات وأولويات النظام الليبرالي المرحلية.

وهكذا، ضعفت وتراجعت أسطورة المقاول البطل، وضعفت معها سطوة المقاربة الوظيفية، الأمر الذي أدى مع نهاية السبعينيات إلى ضرورة تطوير مقاربات جديدة لمعالجة موضوع المقاول بالشكل الذي يستجيب لتلك التناقضات التي واكبت الطفرة التي شهدها النظام الرأسمالي بتحوّله من مرحلة المجتمع الصناعي الإنتاجي التي كانت تتمحور حول دور المقاول، إلى مرحلة المجتمع المالي المصرفي التي تمحورت حول روّاد البنوك والأسواق المالية، الشيء الذي أوجد حاجة لتطوير نماذج نوعية أكثر مواءمة للمجتمعات الجديدة المعقدة[5]، التي حدّت من نجاعة المقاربة الوظيفية.

حيث أصبح النظام الليبرالي مطالباً بإرساء نموذج اجتماعي للتنمية الاقتصادية لا يخاطب المقاول الفرد، بل الفعل والفكرة المقاولاتية، من حيث إنها حاجة ملحّة ومتزايدة داخل المجتمع الليبرالي وخارجه، على الرغم من أن مرجعيته الفكرية والفلسفية المرتبطة بنظرية المنافسة الحرة تتعارض جوهرياً مع ضرورة مثل هذا الجهد.

ومع بداية السبعينيات، ظهرت هذه المقاربات لتركّز على السمات الشخصية للمقاول، لتجعل منه وحدة التحليل لكشف سماتهم النفسية والديموغرافية، وذلك استناداً إلى خطوة منهجية تسعى لتحصيل إجابات ترتبط بسؤال: "لماذا؟." وقد هيمنت هذه المقاربات لفترة طويلة على عديد الدراسات من خلال التركيز على السمات الشخصية كطريقة لشرح فعل المقاول، تمكن من التنبؤ بفعل إنشاء المؤسسة من خلال ما تعرضه ملامح شخصيته، مما سمح للعديد من علماء النفس وعلماء الاجتماع والمتخصصين في السلوك بتحديد جملة من السمات التي كان من المفترض أن تميز شخصية المقاول.

ويُعد **ماكليلاند** من الرواد الأوائل الذين أسّسوا هذا التوجه[8]، بعد **ماكس فيبر** الذي سبق وأن ربط الفعل الاقتصادي بالمحفز الأخلاقي الديني، حيث ركّز ماكليلاند منذ نهاية الخمسينيات على فهم النسق القيمي وجملة المحفزات التي تحرك المقاول، ليخلص إلى تقديم **نظرية الحاجات** التي تعرض عدداً من السمات، ليؤكد بأن خاصية تحقيق الإنجاز هي المحفز الأول للمقاول، ويعرفه على أنه الشخص الذي يمارس السيطرة على الإنتاج الذي لا يستخدمه فقط للاستهلاك

الشخصي، وعليه فإن مدير وحدة إنتاج الصلب باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية هو مقاول.

ومع ذلك، لم يستطع أن يثبت وجود أي علاقة مباشرة بين الحاجة إلى الإنجاز وتحقيق الذات أو الحاجة لإنشاء المؤسسة أو امتلاكها، لتبقى إدراجه في قائمة السمات التي ضمنها خاصية الحاجة إلى القوة تؤكد على ارتباط مقاربته بثقافة النموذج الأسطوري للمقاول البطل وبعدها الوظيفي.

ومن جانبه يرى **فايول** أن الأنماط المختلفة المقترحة في الأدبيات لم تُساهم في تمييز الصورة المثالية أو العلمية للمقاول، وأن كل فرد هو نتاج بيئته.

ومع نهاية الثمانينيات، عرفت مقاربات السمات الشخصية عديد الانتقادات، ليتم تجاوز مطلب تعريف علمي للمقاول، وعدم الاكتفاء بالإجماع، من خلال استحداث منهج **غارتنر (Gartner)** الذي أكد أن كل الدراسات التي اعتمدت في السابق لم تتوصل إلى نتيجة صحيحة وجادة، ليقترح من جهته مقاربة تتمحور حول خلق التنظيم، بحجة أن تفسير المقاولاتية بعدد قليل من السمات النفسية أو الاجتماعية فيه الكثير من الاختزال، على اعتبار أن عملية إنشاء مشروع اقتصادي جديد هي ظاهرة متعددة الأبعاد، وأن شخصية المقاول ليست سوى بُعد واحد من هذه الأبعاد.

وبالتالي، فإن معرفة المقاول تقتضي طرح سؤال :**كيف نصبح مقاولين؟** وليس **من هو المقاول؟**

وهذا ما طرح الاهتمام بالسلوك بدلاً من السمات، لتصبح المقاولاتية عبارة عن مجموعة من السلوكيات، والمقاول هو ذلك الشخص الذي يضع هذه السلوكيات موضع التنفيذ.

ليكون هذا التعريف بمثابة الخطوة الإجرائية التي جعلت غارتنر يفسح المجال واسعاً لمختلف الشرائح الاجتماعية من خلال تأكيده بأن التنوع الكبير الموجود داخل جماعة المقاولين هو من ذلك التنوع الموجود لدى غير المقاولين، ليضع بذلك حداً لتلك الدراسات التي تقوم على بناء صورة الشخصية النموذجية للمقاول، على اعتبار أن مردّ خاصية التنوع التي تُصعّب من عملية تعريف المقاول إنما تعود لتباين دوافعهم وتطلعاتهم وأهدافهم الشخصية وسماتهم ومعتقداتهم وقيمهم ومهاراتهم[117].

وهذا تحديدًا ما يجعل من مفهوم المقاول يبتعد تمامًا عن معناه الكلاسيكي ليجعله لا يكاد يُميز عن مفهوم الإنسان العادي الذي يبحث عن الطريقة الأفضل والوحيدة للتكيف والنجاح وتحقيق الأهداف، كما يجعله من زاوية اهتمامنا مُفرغًا من مضمونه السياسي من حيث إنه يتحول إلى فرد يرتبط بكل الحلول الممكنة للحياة الاجتماعية والبحث عن أساليب النجاح الممكنة التي تقدمها ثقافة المقاولاتية بكل ما تعرضه من أطر وأساليب جاهزة ومعدة مسبقًا، ما يعني أن أي حديث عن الإبداع والتجديد كخاصية جوهرية في الفعل المقاولاتي لم يعد ممكنًا، كون هذه الثقافة كمنتوج علمي أكاديمي وكخطاب سياسي رسمي، قد باتت أولًا عاملًا يحدّ من حرية المقاول، وثانيًا قد باتت أيضًا تفرض عليه القيم المرجعية للمنظومة الليبرالية

[117] Ellouze Karray, H. (2008), L'entrepreneuriatClé De Développement Stratégique .. Opcit

وشحنتها الأيديولوجية دون أي مراجعة لأسسها السياسية ودرجة نجاعتها وفاعليتها في مواجهة التحديات الراهنة التي تختلف من مجتمع لآخر.

مع بداية التسعينيات قدمت هذه الدراسات نتائج معمقة لعمليات تقود الأفراد إلى أن يصبحوا رواد أعمال يقومون بإنشاء منظمات جديدة، في حين أصبحت هذه المنظمات ذاتها عبارة عن امتدادات للتكنولوجيا الحديثة وقيمها الفردية التي لا تعترف بأهمية المنطلقات الرمزية وما يصنع الهوية والأدوار الاجتماعية والسياسية بمفهومها التقليدي إن لم نقل البشري، ذلك على اعتبار أن مشروع العولمة بنسخته الليبرالية يقوم بالأساس على عزل الأفراد وتفتيت المصالح الاقتصادية وتغليبها على منطق الانتماء الاجتماعي الذي يعد أساس الفعل السياسي...

وبذلك تم تجاوز منطق الإجماع حول المقاول الفرد ليفتح الباب على مصراعيه ويصبح مفهوم المقاولاتية بمثابة ورشة عظيمة لبناء واقع جديد ينفي تلك الحقيقة التي رسختها العلوم الاجتماعية والإنسانية حول الإنسان والمجتمع، أي أنها باتت من خلال التنظيم الرقمي للجماعات والتصورات أقرب للمشروع السياسي الشمولي، يجعل من الثورة التكنولوجية الرقمية الوسيلة الفاعلة والحاسمة في عملية السطو على موارد الفعل السياسي بشكل نهائي، تمامًا كما استطاع المجتمع الصناعي التخلص من معنى الاقتصاد واستطاع المجتمع المالي القضاء على معنى الاجتماع.

وعليه بتنا اليوم أمام الطفرة الأخيرة من تاريخ التطورات المرحلية للنظام الرأسمالي التي باتت تقبل بمبدأ التقييد بالمشروع التنموي بشكل يتناقض كليًا مع مبدأ الحرية والقواعد التنافسية التي تؤسس لمرجعية هذا النظام.

أحد أهم مظاهر الطفرة التي بات يشهدها النظام النيوليبرالي تتمثل تحديدًا في إسقاطه لمبدأ الحرية كأساس للفعل التنافسي ولقواعد السوق، ليس فقط من خلال الإجراءات الحمائية والجمركية، كما يتبين من خلال السياسة الأمريكية، بل بالأخص لأن خروج هذا النظام من مرحلة تمجيد المقاول الحر إلى مرحلة برمجة وتعميم المقاولاتية كمشروع اجتماعي كاسح يقوم على ضرورة استنساخ المقاول ومأسسته، هو بمثابة التجلي الأوضح لصورة التناقض الصارخ من خلال المفارقة التالية:

بين جوهر المنطق الليبرالي المبني على قواعد السوق الحر، التي ترفض منطق المشروع والبرمجة من حيث إنها خطوة قاتلة للفعل الحر، بات اليوم يجعل من المقاولاتية مشروعًا وبرنامجًا لا يخص فقط فئة معينة أو مجتمعًا معينًا، بل مشروعًا وبرنامجًا إنمائيًا معولمًا. ولعل هذا ما يمثل من وجهة نظرنا الدلالة السياسية الأهم للظاهرة المقاولاتية التي باتت صورة لمنطق شمولي لا يترك أي مجال للانشغال بالمطلب الديمقراطي، نظرًا لأن هذا المشروع التنموي المعولم لم يخرج أبدًا عن منطق المقاربة العلمية الكمية كأساس لمعنى الفاعلية في جميع المستويات الاجتماعية، رغم تلك المحاولات التي تجرد في طرحها من الخصائص الجوهرية للمقاول لتجعل منه فعلًا اجتماعيًا تضامنيًا[118].

وبالنتيجة، لا يمكن من وجهة نظرنا أن نظل نراهن على تلك التحولات والتقلبات المعرفية التي جعلت معنى ومدلول المقاول ينتقل من إجماع لآخر بحسب

[118] Le champ de l'entrepreneuriat :Historique, évolution, tendances Louis Jacques FILION .ecole des HEC de Montr.al Revue internationale P.M.E., vol. 10, n° 2, 1997 URI : https://id.erudit.org/iderudit/1009026ar

التقلبات والأزمات التاريخية التي عرفتها مجتمعات أخرى، لنبقى نتناوله كبطل خارق أو شخصية استثنائية قادرة على تحقيق الطفرة الاقتصادية والديمقراطية، في حين أننا أمام أفراد وجماعات طالبة للشغل يُدفعون دفعًا نحو المقاولاتية وأطرها التنظيمية الرسمية[119]، التي تظل برنامجًا إداريًا مُمركزًا، لتواجه نصيبها من الشك وعدم اليقين الذي تكرسه تلك التقلبات والتحولات المعرفية بعيدًا عن انشغالات الخطاب الرسمي والأكاديمي.

1: المقاول وأزمة الخطاب الرسمي، من اليأس النظري إلى جاذبية السوق

يشكل موضوع المقاول والمقاولاتية في السياق الجامعي الراهن أحد أبرز القضايا الاستراتيجية التي ارتبطت بالإصلاحات التعليمية والتغيرات الاقتصادية المعولمة. فأمام تحديات المشروع الوطني والتصورات التنموية الجديدة، برزت الجامعة كفاعل رئيسي في صياغة السياسات والبرامج التي تتعامل مع نموذج المقاول ليس فقط كموضوع بحث، بل كمرجعية قيمية ومعيارية تحدد شرعية الدراسات والمقاربات الأكاديمية. ويكشف هذا الواقع عن أهمية مراجعة الدور الذي باتت تلعبه المؤسسة الجامعية في ضوء التحولات المعرفية العميقة التي تشهدها هذه المؤسسة في علاقتها بالإكراهات الموضوعية التي أوجدتها الديناميكية الاقتصادية المعولمة وهيمنة النموذج المعرفي والاجتماعي النيوليبرالي الساعي باستمرار إلى توحيد الرؤى والنماذج التنموية من خلال تفوقه المادي والحضاري.

[119] كل المراجع التي استندنا عليها في انجاز هدا البحث تؤكد هده الخاصية بدون استثناء

Le champ de l’entrepreneuriat :Historique, évolution, tendances

إن المؤسسة الجامعية اليوم باتت موضوعًا للعديد من التجاذبات والاختلافات فيما يخص علاقتها بالديناميكية الاقتصادية المعولمة وطبيعة الدور الذي يجب أن تلعبه في رفع التحدي التنموي ورسم استراتيجيات حقيقية وفاعلة تعيد لها دورها الطبيعي في بناء الاقتصاد وتقوية مقدرات الدولة والمجتمع. ويستدعي هذا الدور التطرق إلى الإصلاحات التي أقرها نظام ليسانس–ماستر–دكتوراه، وما رافقها من توجيهات بخصوص ترقية صورة المقاول والمقاولاتية والمعايير والمقاييس العلمية والتقنية لتقييم الأبحاث والدراسات والأداءات الأكاديمية. هذه الإصلاحات جعلت من المقاول والمقاولاتية موضوعًا استراتيجيًا محوريًا، وفرضت الوقوف على جملة المفارقات والتناقضات التي تعكس المسافة الفاصلة بين النظريات العلمية المؤسسة للعلوم الاجتماعية والعلاقة التي تربطها بالفرد والمجتمع، وبين النظريات والأنساق الفكرية المستحدثة التي جعلت الخطاب حول النموذج المعرفي للمقاول يتصادم بل ويتنكر للنظريات التي أنتجته، مما يفرض تحفظات على مرجعية الخطاب الأكاديمي في تبنيه لمصطلح المقاول وعلاقته بالمقاولاتية بالنظر لما يعكسه من صعوبات وعراقيل معرفية في معالجة الموضوع.

إن تناول نموذج المقاول اليوم لم يعد مجرد مجال بحث نقدي، بل أصبح معيارًا للشرعية العلمية للدراسات الأكاديمية، حيث يعكس الواقع أننا نبحث تقريبًا عن كل شيء إلا عن دوره الريادي بالمعنى السياسي والغاية النهائية لوظيفته الاقتصادية الإبداعية كما عند شومبيتر[120]. هذا الدور الذي بات الخطاب الأكاديمي يتعامل معه كقضية محسومة لا تحتاج لأي نقاش مسبق، وهو ما يبدو

[120] Louis Jacques FILION. *Opcit*

جليًا في كتابات العديد من المنظّرين النيوليبراليين. فالدراسات التي تتناول المقاول أصبحت هي نفسها مجالًا للتنافس تتزاحم فيه مختلف التخصصات العلمية والبرامج البحثية لتثبت وبشكل ضمني أنها تعترف نظريًا ومنهجيًا بمشروعية نموذج المقاول وتفوقه كمرجعية قيمية وكسلوك اجتماعي مثالي، إلى درجة يمكن القول إن تناول نموذج المقاول اليوم هو الذي يضفي المشروعية العلمية على جل هذه الدراسات أكثر مما تكون هذه الأخيرة من يصنع تلك المشروعية.[121]

وقد ساهم هذا التحول في تراجع المقاربات الجماعية السابقة واستبدالها بالمقاربات الكمية ولغة الأرقام والمؤشرات التي تُعد لغة العلم التي لا تقبل التشكيك كما يرى[122]. ولكن هذا الميل إلى المقاربات الكمية يعكس تناغمًا مع الديناميكية الاقتصادية التي أنتجت أصلًا البطالة والأزمات الاجتماعية والسياسية، وجعل من نموذج المقاول ذهنية عامة تشمل التصورات والممارسات اليومية ليس فقط لدى الفئات الاجتماعية القاعدية بل أيضًا لدى الباحثين والجامعيين أنفسهم في كيفية تناولهم لمختلف المهام الأكاديمية وعملية تقييم الدراسات والبحوث، إلى درجة لم يعد من الممكن التمييز بين المقاول والإنسان العادي الذي يستجيب ويتكيف مع كل الإكراهات لتلبية حاجاته ولمصالحه الخاصة، بل باتت صفات المقاول[123] الناجح والضابط والصحفي والفنان والبرلماني والأستاذ الجامعي ورب العائلة جميعها صفات ومهارات مبرمجة رقميًا ضمن ما يسمى اليوم بالمناجمنت الاتصالي التكاملي.

[121] Louis Jacques FILION. *Opcit*

[122] Qu'est-ce qu'un entrepreneur ? Alain FAYOLLE Professeur et directeur du Centre de recherche en entrepreneuriat, EM Lyon Business School. http://www.constructif.fr/bibliotheque/2017-6/qu-est-ce-qu-un-entrepreneur.html?item_id=3586

[123] هدا ما يقول به اصالة و تونيس

وقد ابتعد الخطاب الأكاديمي عن مساءلة البعد السياسي والدور الريادي لهذا الفاعل الاقتصادي، وحصره في بعد تقني–اقتصادي ليتم التعامل معه على أنه نقاش محسوم لا يحمل أي قيمة مضافة لديناميكية السوق، في حين أصبحت جل الدراسات والأبحاث تتنافس لإثبات مشروعية نموذج المقاول وتفوقه كسلوك اجتماعي مثالي أكثر مما تحاول مساءلة هذا النموذج وانتقاده كتجربة تطبيقية محلية. وهكذا أصبح الاهتمام الأكاديمي بالمقاول موضة كاسحة تضمن حضور الباحث في الدوائر العلمية والنخبوية، ما أدى إلى تهميش المقاربات الجماعية السابقة لصالح نموذج يُنظر إليه كحل وحيد لأزمات الحاضر.

وأصبحت المقاربة الكمية ومنطق السوق علامة بارزة في هذا التحول، فبدل التركيز على مساءلة الدلالات وإنتاج البدائل الفكرية أصبح الخطاب الأكاديمي يُقاس بالأرقام والنسب والإحصائيات بحجة أنها لغة العلم والرياضيات التي لا تقبل التشكيك[3]، وأن هذه اللغة العددية تناغمت مع الديناميكية الاقتصادية المعولمة التي أنتجت أصلًا البطالة والأزمات الاجتماعية والسياسية.

في المقابل، تؤكد العديد من المؤشرات اليوم الأهمية القصوى لمراجعة الأنظمة المعرفية البحثية الأكاديمية التي أنتجت نوعًا جديدًا من المنافسة في أوساط الباحثين والنخب الجامعية، مما يشكل عائقًا أمام أدوارهم في تجديد الاقتصاد أو إعادة دمجه في العلوم الاجتماعية، أمام استحالة توفير الوقت اللازم لمراجعة الأنظمة المعرفية أو إعادة تأسيس الاقتصاد كمفهوم جديد داخل العلوم الاجتماعية بما يسمح بالخروج عن منطق الانتماء الرسمي للتخصصات العلمية الذي يفرضه النموذج المهيمن.

ويطرح هذا النموذج اليوم العديد من التناقضات والتساؤلات حول معنى الاقتصاد والتنمية والمقاول وعلاقته بالمجتمع الرقمي وبمؤسسات الدولة التي لم تعد تتعاطى مع نفس المعاني التقليدية لمفهوم السياسة، ولا مع نفس الدلالات لمفهوم الاقتصاد. فأين هم الفاعلون الأكاديميون والسياسيون الذين يعملون على تناول هذه التناقضات التي باتت شرطًا ورهانًا استراتيجيًا في فهم الاقتصاد وعلاقته بالسياسة من أجل تطوير الجامعة والمجتمع؟

تكشف هذه المعطيات أن الخطاب الأكاديمي حول المقاول والمقاولاتية فقد حياده وأضحى محكومًا بمنطق السوق والمقاربات الكمية إلى درجة بات من الصعب التمييز بين المقاول كفاعل اقتصادي والسياسي أو الأكاديمي أو حتى المواطن العادي المتكيف مع إكراهات الواقع. ويبين هذا الوضع الحاجة إلى إعادة مساءلة الأسس المعرفية التي تحكم دراسة المقاول والخروج من القراءات الأيديولوجية الجاهزة نحو مقاربة نقدية تعيد ربط الجامعة بمشروعها التنموي العقلاني المتكامل.[124] كما يظهر أن النيوليبرالية نجحت في توظيف التفوق التكنولوجي والاتصالي لفرض نموذجها المعرفي والقيمي وإقناع الأفراد بأن التنمية ليست إلا نتاجًا لسيرورات تواصلية وتقنية، مما يفرض على الباحثين استعادة البعد النقدي والسياسي للمقاول وإعادة تأسيس الاقتصاد كعلم اجتماعي قادر على إنتاج بدائل فكرية جديدة.

[124] La théorie de l'effectuation développée par Saras Sarasvathy au début des années 2000.

ورغم أن الخطاب الرسمي حول المقاول السياسي يروج لروح المبادرة والابتكار[125]، إلا أنه يبقى حبيس الشعارات ويستعمل لإضفاء الشرعية على سياسات شكلية وبرامج جاهزة، ما يعكس عجزه عن خلق بيئة فعلية تمكّن المقاول الشاب من تجاوز منطق المصالح السياسية الضيقة وإنتاج قيم جديدة مبنية على قراءة استراتيجية للواقع.

تكشف هذه المعطيات أن الخطاب الأكاديمي لم يعد محايدًا، بل صار محكومًا بمنطق السوق والمقاربات الكمية، إلى درجة صعب معها التمييز بين المقاول كفاعل اقتصادي والسياسي أو الأكاديمي أو حتى المواطن العادي. وهو ما يدعو إلى إعادة مساءلة الأسس المعرفية لدراسة المقاول والخروج من القراءات الإيديولوجية نحو مقاربة نقدية تعيد ربط الجامعة بمشروعها التنموي المتكامل، في مواجهة الهيمنة النيوليبرالية التي فرضت نموذجها المعرفي والقيمي عبر توظيف التفوق التكنولوجي والاتصالي لإقناع الأفراد بأن التنمية مجرد سيرورات تواصلية وتقنية[126].

سيما وأن الهيمنة النيوليبرالية قد حولت المقاول والمقاولاتية من موضوع بحث نقدي إلى معيار لشرعية الخطاب الأكاديمي، مما أدى إلى تهميش المقاربات الاجتماعية والنقدية السابقة. ولعل هذا ما يبرز الحاجة الملحّة لإعادة مساءلة هذا النموذج والعودة إلى مرجعياته النظرية الكلاسيكية، بغية بناء مقاربة نقدية تعيد ربط

[125] Caroline Verzat et Olivier Toutain, « Former et accompagner des entrepreneurs potentiels : diktat ou défi ? », Savoirs, n° 39, 2015.
[126] Ziegler, J. Le capitalisme expliqué à ma petite fille (en espérant qu'elle en verra la fin). Paris: Éditions du Seuil. (2018).

الجامعة بمشروعها التنموي العقلاني وتفتح المجال أمام قراءة أكثر توازنًا بين الاقتصاد والسياسة.

2:نظرية المقاول السياسي بين الواقع المتحول والنموذج المأزوم

يشكل مفهوم المقاول السياسي اليوم مفهومًا متحركًا بين أبعاد اقتصادية، اجتماعية وسياسية، حيث لم يعد يُنظر إليه كمجرد فاعل اقتصادي يسعى لتحقيق الربح، بل كفاعل مركزي في إدارة التحولات الاجتماعية والسياسية داخل المجتمعات الليبرالية. فمن خلال النصين السابقين، نلاحظ كيف أن الفكر الأكاديمي لم يعد محايدًا، بل أصبح يواكب استراتيجية النيوليبرالية، محاولًا تحويل المبادرات الفردية إلى أدوات لإعادة إنتاج نموذج السوق والتفوق التنافسي. إن هذه التحولات تفرض علينا مساءلة الدور الريادي والسياسي للمقاول، وفحص مدى تأثير المقاربات الأكاديمية والبحثية على فهمنا لهذا الفاعل، ومدى قدرتها على استيعاب التحديات المعقدة التي تواجه المجتمع والدولة في عصر العولمة الرقمية.

تُظهر المعطيات المستخلصة من الدراسات السابقة أن نظرية المقاول السياسي، التي انطلقت كمقاربة تربط بين المبادرة الاقتصادية والفعل السياسي، لم تعد فاعلة في السياق الراهن للأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فقد كانت الفكرة الأساسية لهذه النظرية تقوم على افتراض قدرة المقاول على دفع عجلة التنمية من خلال المبادرة الفردية والريادة الاقتصادية، على أن هذه المبادرات تعكس بالضرورة تأثيرًا سياسيًا وتنمويًا على الدولة والمجتمع. غير أن الواقع العملي، وتحولات السياسات الاقتصادية والهيكل الاجتماعي، أظهرت أن هذا النموذج

أصبح محدودًا ومرتبطًا بأطر مغلقة، لم تعد قادرة على استيعاب التعقيدات الحديثة للعلاقات بين الاقتصاد والسياسة.

لقد أدى اعتماد النظرية على منطق المبادرة الفردية والفعالية الاقتصادية إلى خلق لعبة مغلقة، حيث أصبح المقاول السياسي محكومًا بقواعد محددة مسبقًا، لا تسمح له بخروج حقيقي عن المنظومة الاقتصادية والسياسية السائدة. هذا الوضع أنتج نوعًا من الانسداد المؤسسي، إذ باتت الأطر القانونية والتنظيمية والاقتصادية تقيّد الفعل المقاولاتي، بحيث لم يعد بإمكانه تجاوز القيود المفروضة عليه لابتكار حلول اقتصادية وسياسية حقيقية. وبهذا المعنى، لم تعد النظرية تمثل أداة للنقد الاجتماعي أو لتعزيز الديمقراطية، بل أضحت وسيلة لإعادة إنتاج المنطق التقليدي للهيمنة الاقتصادية والسياسية، وتعميق الفجوة بين المبادرة الفردية والمصلحة الجماعية.

إن التحولات التي شهدتها السنوات الأخيرة، خاصة في ظل الثورة التكنولوجية الرقمية، أعادت تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع، بحيث أصبحت الدولة جزءًا من منظومة متشابكة مع السوق والتكنولوجيا، بينما تقلص دور المجتمع في ممارسة الضغط السياسي والمشاركة الفاعلة في صنع السياسات. وقد ساهم هذا الوضع في تقليص هامش الديمقراطية، إذ إن أي مبادرة فردية أو جماعية لم تعد تستطيع التأثير بشكل مستقل، بل يتم توجيهها ضمن منظومة محكومة بالسياسات المركزية واللوائح الاقتصادية. فالمقاول السياسي، الذي كان يُفترض أن يكون وسيطًا بين المجتمع والدولة، أصبح في الواقع تابعًا لمشاريع اقتصادية وسياسية محددة، تعمل على تقييد الفعل الحر وإعادة إنتاج أشكال جديدة من الشمولية.

كما أن العلاقة بين الاقتصاد والسياسة قد شهدت تحولات واضحة، إذ لم يعد من الممكن الفصل بين الأداء الاقتصادي للدولة والقرارات السياسية التي تتخذها النخب الحاكمة، بل أصبح كل قرار اقتصادي مرتبطًا مباشرة بالتحكم السياسي المركزي. وفي هذا السياق، فقدت النظرية اعتبارها كمرجع لتحليل القدرة الريادية للمقاول، إذ تحولت المبادرات الاقتصادية إلى أدوات ضمن مشروع تنموي معولم، يفرض قواعده على جميع الفاعلين الاجتماعيين، ويحد من حرية الابتكار والتجديد. وقد أدى هذا التطور إلى إعادة تعريف العلاقة بين الاقتصاد والسياسة، بحيث لم تعد الفاعلية الاقتصادية وسيلة لتحسين شروط المجتمع، بل أداة لتعزيز السيطرة المركزية على المجتمع والدولة.

على المستوى الاجتماعي، انعكس هذا الوضع في إضعاف دور الفاعل الفردي والجماعات المحلية، حيث أصبح البحث عن الشغل وتنمية المبادرات الاقتصادية مقيدًا بالقواعد المعيارية للنظام النيوليبرالي المعولم، الذي يسعى إلى فرض مقاربة كمية للنجاعة الاقتصادية، تتجاوز الاعتبارات النوعية المتعلقة بالهوية والبعد الرمزي للفعل الاجتماعي والسياسي. وبهذا المعنى، لم تعد المقاولاتية وسيلة لتمكين الأفراد أو المجتمعات، بل أداة للتحكم في الموارد الاقتصادية والسياسية، ولتعزيز التراجع الديمقراطي، إذ تم تهميش البعد السياسي والاجتماعي لصالح المنطق التنافسي الصرف.

إن هذه التحولات تشير بوضوح إلى أن نظرية المقاول السياسي، التي كانت تهدف في بداياتها إلى الجمع بين الفعل الاقتصادي والممارسة السياسية، لم تعد اليوم سوى نموذج مغلق، يعيد إنتاج أشكال جديدة من الهيمنة والسيطرة، ويحد من

قدرة الفاعلين على ممارسة التأثير الحقيقي في المجتمع والدولة. ومن ثم، يصبح من الضروري إعادة النظر في هذا الإطار النظري، من خلال تطوير مقاربات أكثر مرونة، تعترف بالبعد الاجتماعي والسياسي للفعل المقاولاتي، وتعيد للديمقراطية دورها في تمكين الفاعلين من التأثير بشكل فعلي، بعيدًا عن المنطق المغلق الذي ساد في العقود الماضية.

باختصار، تشير التحولات الأخيرة إلى أن نموذج المقاول السياسي، في صورته التقليدية، قد تجاوزته الأحداث والأزمات، ولم يعد قادرًا على الاستجابة للتحديات المعقدة للعالم المعاصر. ومن هنا يبرز التحدي الأكاديمي والسياسي الجديد، المتمثل في تطوير مقاربة تدمج بين الفعل الاقتصادي والسياسي، وتحافظ على الديمقراطية والمشاركة المجتمعية، مع الاستفادة من أدوات المقاولاتية الحديثة بما لا يخل بالحرية والابتكار ويعيد التوازن بين الدولة والمجتمع.

إن جوهر التحدي الذي تواجهه دراسة المقاول السياسي في العصر الحديث، يرتبط بضرورة إبراز التباين العميق بين ما يُفترض أن يكون عليه المقاول وفق النموذج النظري المأزوم، الذي كثيرًا ما يغفل عن السياقات الاجتماعية المتعددة التي تشكل الفعل المقاولاتي، وتفرض عليه أطرًا مغلقة تحد من مبادرته الخاصة ومناوراته السياسية لابتكار الحلول. ومن هنا يبرز التساؤل المركزي: هل المقاول السياسي الحقيقي قادر على مواجهة التحديات المعاصرة، أم أنه مجرد نموذج مثالي لم يحقق ذاته إلا في الصفحات النظرية؟

العنصر الثاني :اقتناعات المقاول الشاب للفعل السياسي ودلالاته الاستراتيجية

على الرغم من الاختلافات التي يعكسها خطاب العينة لطبيعة القناعات والتصورات السياسية التي تميز كل فئة من فئات المقاولين الشباب، يمكن أن نؤكد بأن جل هذه التصورات إنما تبنى على قناعات براغماتية ترتبط أساسًا بالممارسة والتجربة الميدانية كمصدر وحيد لتكوين المواقف والأحكام السياسية، بمعنى أن تصورات هذه الشريحة ليست وليدة مقاربات أيديولوجية أو اهتمامات فئوية، ذلك أنها تسعى دائمًا لبناء تكيفات وتموضعات استراتيجية مع قواعد المنطق القائم، ما يجعل من تصورات هذه الفئة الاجتماعية للفعل وللفضاء السياسي تقتصر على أشكال وأنماط منطقية ترتبط أساسًا بنزعة فردانية وحس براغماتي في عملية طلب التكيف مع إكراهات الوضع القائم بفاعلية. وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الخطابات التي تؤكد أن الحلول والبدائل الجماعية النوعية في طلب هذا التكيف وهذه الفاعلية، التي من شأنها أن تسهم في إنتاج قيم ومعايير تنظيمية جديدة للفعل السياسي، قد باتت بالنسبة لمختلف عناصر العينة بمثابة خيارات غير ذات جدوى وغير واقعية، إما لأنها مكلفة وتستهلك الكثير من الوقت والجهد ولا تجد من يثق بها، وإما لأنها مغامرة خاصة لا تتجاوز حدود المناورة من خلال الممارسات التكتيكية الظرفية.

ولعل هذا ما يمكن اكتشافه بشكل خاص عند فحص علاقة المقاول الشاب بمفهوم السلطة كعلاقة اجتماعية تنظيمية لشؤون المؤسسة كمعطى اقتصادي، وما باتت تطرحه هذه الأخيرة من إفرازات قيمية كالتي أخذت تعيد النظر في علاقة

المقاول بالمؤسسة كتصور مهني واقتصادي محض، وكمعطى اجتماعي وما بات يقتضيه من مراجعات لدور العائلة داخل المؤسسة. حيث يؤكد خطاب العينة أن المقاول الشاب بات يطرح أولويات وخيارات قيمية جديدة في عملية تصوره للمصلحة الخاصة، بما تقتضيه من شروط لحمايتها ومرافقتها سياسيًا، لتعبر بالمجمل عن نزعة فردانية قوية وحس براغماتي ملحوظ كأساس مرجعي لمختلف مبادراته وتصوراته الاستراتيجية.

حيث يتبين من خلال العديد من الخطابات أن مفهوم السلطة كعلاقة اجتماعية وكممارسة تنظيمية لشؤون المؤسسة، قد خرج تمامًا عن التصور التقليدي الذي يرتبط بقيم ورمزية الأب التقليدي وما تمليه من امتدادات منطقية لضبط الفعل والتصور السوسيوسياسي، حيث بات تجاوز هذه الصورة النمطية للسلطة كممارسة اجتماعية أمرًا واقعًا لدى مختلف فئات العينة، التي أصبحت تغلب منطق الندية في علاقتها الاجتماعية داخل وخارج المؤسسة، وترفض بشكل واضح الخضوع لمنطق السلطة التقليدية ومظاهرها التعسفية في جميع مستوياتها الرسمية والاجتماعية.

إلا أن دلالات ومعاني هذه الندية في المرحلة الراهنة لا تتجاوز البعد الاقتصادي من خلال تلك النزعة الفردانية المرتبطة بحسابات الربح والخسارة لحماية المصلحة المادية الخاصة، ما يجعل المقاول الشاب حتى الآن عاجزًا عن صياغة وتطوير وسائل تنظيمية وسياسية بديلة لحماية مصالحه وترقيتها.

ولعل هذا تحديدًا ما يجعلنا نؤكد بأن التصورات السياسية لهذه الشريحة الاجتماعية إنما تفضل التعايش مع منطق الوضع القائم على أن تعمل على تغييره من خلال إرساء صيغ تنظيمية أكثر عقلانية وديمقراطية. ما يعني أن التصور

السياسي للمقاول الشاب إنما ينبني أصلًا على مقاربات تكتيكية بهدف التكيف والمناورة، ذلك أن البحث عن حلول نوعية في التعاطي مع المنطق التقليدي القائم وإكراهاته التي تؤطر مختلف العلاقات والبنى السياسية، يظل مطلبًا غير واقعي وبلا معنى أمام الأولويات والحاجات الحيوية التي يفرضها هذا المنطق.

الشيء الذي أسس لتلك القناعة الاستراتيجية التي تجعل من المشاركة السياسية عبارة عن نشاط متعب وليس فيه ما يشجع الفئات الشبابية على خوض غماره، وهذا ما يترجمه خطاب العينة كقناعة مشتركة من خلال تعريفها للسياسة على أنها الممارسة التي لا تحكمها أي قاعدة تنظيمية عقلانية قانونية أو أي وازع أخلاقي من شأنه أن يهذبها ويضفي عليها الحد الأدنى من شروط الشفافية والجدية. وهذا ما يمكن تبينه من خلال خطاب المقاول رقم (5.(

السياسة هي "التخلاط" ولا شيء آخر غير "التخلاط"... إذا كنت تقدر على "التخلاط" وتعرف قواعده وأسراره، تستطيع أن تمارس السياسة وتنخرط في الأحزاب والجمعيات، أما إذا لم تكن كذلك فما عليك إلا أن تترك هذا العالم لأصحابه المحترفين".

يقدم خطاب العينة الكثير من التبريرات الموضوعية لهذه النظرة التشاؤمية المعلنة من جدوى النشاط والمشاركة السياسية الرسمية، التي قد تفسر الكثير من مظاهر العزوف والانعزال السياسي الذي يُلاحظ لدى شرائح اجتماعية واسعة من جهة، كما تكشف من جهة أخرى التحولات التي عرفتها عملية التنافس السياسي بشكلها الراهن، والتي جعلت من الغموض والضبابية استراتيجية عملية لمنع جيل الشباب من أن يستوعب رهاناتها ويستفيد من منطقها ووسائلها، وذلك من خلال

تغييب التفسيرات المنطقية للوضع القائم داخل المؤسسات السياسية الرسمية المختلفة، وتلك التي باتت تميز سلوكات الكثير من الفاعلين السياسيين.

الملاحظ عمومًا أن تصورات المقاول الشاب للمعطى السياسي باتت تتأسس على قراءة موضوعية واقعية، مبنية على نوعين من القناعات: قناعة تدفع للنفور والابتعاد عن كل ما يتعلق بالمشاركة في الحياة السياسية بشكل رسمي كالانخراط في العمل الحزبي أو الجمعوي، وهو الموقف الذي تلتزم به الفئة التي لا تمتلك أصلًا أي تجربة سابقة في هذا المجال، حيث تطور خطابات انتقادية للمنطق السياسي القائم لتعرض ما يبرر قناعاتها وأحكامها التشاؤمية بشكل موضوعي معقلن، والتي تقوم بالمجمل على ما استخلصته من عبر ودروس من ملاحظتها الميدانية لطبيعة علاقتها بالمؤسسات الرسمية ومتابعتها للأحداث السياسية في الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي.

وقناعة أخرى تجعل من هذا النفور والانعزالية تعبيرًا عن حالة من الجهل وقلة الوعي بأهمية النشاط السياسي، ليس فقط لأن المشاركة والانخراط في السياسة يضمنان مصالح المجموعة الوطنية ويحفظان استقرار مؤسساتها وتطورها، ولكن وبالأخص لأن هذه المشاركة هي الوسيلة الفعالة لخدمة المصلحة الخاصة التي لا يمكن تعويضها، بما يعني أننا أمام منطق براغماتي يجعل من القيم الفردية والمصلحة الخاصة الشرط الأساس للانخراط والالتزام السياسي.

بالنسبة لهذه الفئة من المقاولين الشباب، فإن معنى عدم المشاركة السياسية في تصورها إما أنه شكل من أشكال الكسل والاتكالية، وإما أنه يعكس درجة من

الجهل وقلة الوعي بأهمية الرهانات والامتيازات التي ترتبط بالفعل والممارسة السياسية كوسيلة مهمة لحماية المصالح الخاصة.

حيث يتبين أن هذه القراءة تسعى ضمنيًا لربط المواقف الانعزالية والعزوف السياسي بشرط المسؤولية، بوصفها نوعًا من الرجولة والإقدام التي تؤسس لمبدأ الندية والمساواة في مختلف التفاعلات والعلاقات الاجتماعية، ليس بالمعنى الحضاري والأخلاقي، ولكن بمعنى الجرأة الناتجة عن إدراك حقيقة اللعبة السياسية وطبيعة خصائصها الواقعية. فالامر هنا يتعلق بشكل الوعي الاجتماعي الجديد الذي بات يميز جيل **الابن** "**القافز** "بحسب تعبير ناصر جابي[2]، أي ذلك الوعي الذي يجعل المقاول الشاب يرفض بقوة أن تنطلي عليه السردية التبريرية التي يقدمها جيل الآباء لمعنى النضال والالتزام السياسي.

وبهذا الصدد، قد يجدر وقبل الخوض في تفاصيل الخطاب السياسي للعينة، أن نلاحظ بأن الالتزام السياسي نظريًا هو ما ارتبط بالعمل والأفعال لا بالأقاويل، فالالتزام السياسي هو السعي لإحداث تغيير في الحياة المدنية وتطوير مزيج من المعرفة والمهارات والقيم والدافع لإحداث هذا الاختلاف[127].

وهذا يعني إثراء نوعية الحياة في المجتمع، من خلال كل من المسارات السياسية وغير السياسية، على أساس أن الالتزام هو أولًا وقبل كل شيء دليل على مشاركة المواطن في إرساء قواعد لمجتمع أفضل[128]. عندما يلتزم المرء نفسه، فإن

[127] Amri, LLes jeunes diplômés du supérieur et la voie entrepreneuriale: approche qualitative et modélisation. Les ouvrages du CRASC. 2021.
[128] Mattelart, Armand. Histoire de la société de l'information (4e éd.). Paris: La Découverte.2009

ذلك يساهم في تعزيز حياة المجتمع وخدمة الصالح العام، كما تعمل المشاركة على تقوية أواصر التضامن من خلال تحفيز مشاعر الانتماء لهذا المجتمع[129].

في حين أن معنى الالتزام كما يعكسه خطاب العينة، يدفعنا لفصله عن معنى الانخراط أو الانتماء الرسمي لحزب أو جمعية ما، ذلك أن المقاول الشاب يمكنه أن ينخرط في تشكيل سياسي دون أن يلتزم بواجباته ومسؤولياته بشكل منتظم، كما يمكنه أن يلتزم بتصورات وقواعد سلوكية محددة دون أن ينخرط بشكل رسمي في أي تشكيل سياسي. وعلى هذا الأساس جاء تصنيفنا لأنواع التصورات والسلوكات السياسية التي تميز كل فئة من العينة.

فنحن عندما نتحدث عن المقاول المنخرط، إنما نؤكد ضمنيًا على البعد الرسمي والموقف السياسي المعلن مهما كانت درجة مصداقيته، وعندما نتحدث عن المقاول الملتزم، فنحن لا نقصد فقط الموقف السياسي المعلن، بل وتداعيات هذا الموقف على المستوى الاجتماعي.

الشيء الذي بات يحمل من وجهة نظرنا الخاصية والتحول الأبرز لتصورات العينة لعلاقتها بالفعل السياسي الرسمي، الذي يجعل من المشاركة والانخراط في العمل الحزبي والجمعوي، تعكس تمسكًا بمنطق عقلاني داعم لمفهوم المواطنة والعلاقات الندية من منظور قانوني. وهذا ما يمكن أن نعتبره إسهامًا نوعيًا على مستوى التناقضات التي باتت تجمع هذه الشريحة بعناصر السيرورة السوسيوسياسية الراهنة.

[129] Boyer, R. «L'économie peut-elle (re)devenir une science sociale ?» Revue Française de Socio-Économie, (13), 207–223. (2014).

لكن ما هي دلالات ومعاني هذا التوجه الذي يؤكد على ربط عنصر المسؤولية والندية بمفهوم المواطنة واقتناء الفعل والتصور السياسي؟ هل يعني ذلك أننا أمام توجه سوسيوسياسي يعمل على إعادة بناء العلاقة السياسية لشريحة المقاولين الشباب من خلال تفعيل القيم العقلانية التي تربط عنصر المسؤولية كقيمة اجتماعية بمفهوم المواطنة والديمقراطية من منطلق المصلحة الجماعية؟

أم أن لهذه المسؤولية والندية دلالات ومعاني أخرى، ولها تأثير وتداعيات سوسيوسياسية غير تلك التي ترتبط بمفهوم المواطنة كشرط أساس لقيام الديمقراطية وتوسيع ثقافتها ومؤسساتها الخاصة؟

إجابة على هذا الانشغال، يعرض خطاب العينة بعض المنطلقات المرجعية التي تستكمل جوانب أخرى من تصورات العينة لعلاقتها بالمعطى السياسي الراهن وما باتت تطرحه من دلالات ومعانٍ سياسية، وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال عرض نوعية الاقتناءات السياسية الثلاثة كما يعرضها خطاب المقاول الشاب، فيما يلي:

1. خطاب المنخرط المترصد:

في مقاربته التحليلية للتحولات التي شهدها مفهوم المشاركة السياسية، يؤكد بيار روزنفالون أن هذا المفهوم بأبعاده المتداخلة الثلاثة، وهي بعد ديمقراطية التعبير الذي يكرس حرية التعبير لإظهار الشعور الجماعي، وصياغة الأحكام على أفعال من هم في السلطة، والتعبير عن مطالبهم وحاجياتهم، وبعد ديمقراطية المشاركة التي تشمل جميع الوسائل التي تسمح للمواطنين بالتشاور لأجل إنتاج عالم مشترك، ثم بعد ديمقراطية التدخل التي تتمثل في

جميع أشكال العمل الجماعي للحصول على النتيجة المرجوة، قد أخذت تتعزز وتتوسع على حساب الديمقراطية الانتخابية التي تآكلت وتراجعت، ما يعني بالنسبة لهذا المفكر أن مفهوم المواطنة قد عرف تحوراً وليس تراجعاً[130].

بما يعني أن اقتناء الفعل السياسي لم يعد بالضرورة مرتبطاً بمفهوم المواطنة بمعناه الحداثي، بل بات يعرف توظيفات بمضامين ودلالات تقليدية، لعل هذا ما يمكن أن نتبيّنه من خلال تلك القناعات والأحكام التي ينقلها خطاب عناصر هذه الفئة التي تتميز بالتزامها السياسي الإصلاحي.

عموماً تشمل هذه الفئة بعض العناصر المتعلمة التي عرفت عبر مساراتها تجارب وأنشطة سياسية من خلال العمل الجمعوي والحزبي، ما يجعل من خطاباتها السياسية مشبعة بدرجة عالية من الواقعية والموضوعية، والتي تعطي أهمية للانخراط في الفعل والمشاركة السياسية الرسمية من خلال الانتماء للأحزاب السياسية والجمعيات ذات الطابع المهني والاجتماعي، من حيث إنها شكل من أشكال الممارسات التي تسمح بمتابعة الشأن العام ووسيلة لربط العلاقات مع الأطراف النافذة.

ذلك أنها تنظر للانخراط في الحياة الحزبية كوسيلة للاطلاع عن قرب على التناقضات والتصادمات الفعلية التي تصنع الرصيد الاستراتيجي للتفاوض مع الجهات الرسمية، لتحصيل المكاسب والامتيازات، وهذا ما يمكن استنتاجه من خلال الخطابين التاليين:

[130] Boyer, R. «L'économie peut-elle (re)devenir une science sociale ?» opcit 2009; p217

المقـــــــــــــــــــــــــــــــاول رقـــــــــــــــــــــــــــــــم 8:

"السياسة هي النضال والتسابق على كسب اقتناص الفرص والامتيازات التي يمنحها النسق السياسي... ودرجة الانخراط في اللعبة السياسية هي من يقرر إلى من تعود أحقية الاستفادة من المساعدات والامتيازات التي تقدمها الدولة... ولذلك أنا أرفض بقوة سياسة الحديث عن الضحايا والضعفاء... إننا كلنا متساوون ولا أحد يملك شرعية مكانة الضحية أكثر من الآخرين".

المقـــــــــــــــــــــــــــــــاول رقـــــــــــــــــــــــــــــــم 4:

"حينما يتعلق الأمر بطلب المال والنفوذ، لا مجال للأخلاق أو التحفظ، إنه صراع قديم... الفائز فيه يفرح ويجد من يصفق له، وأما الخاسر فيه فهو يستحق خسارته، وعليه أن يعيد النظر في رؤيته للأشياء"...

المقـــــــــــــــــــــــــــــــاول رقـــــــــــــــــــــــــــــــم 3:

"السياسة هي لغة المصالح والبراغماتية التي تحكم كل العالم وكل البشر في جميع مجالات الحياة... المقاول هو مغامر بالدرجة الأولى، إما أن يقبل بقواعد اللعبة ليكون، وإما أن يتحاشاها ولا يكون أبداً".

يتضح من خلال هذه الخطابات أننا أمام العناصر التي تمثل الصدى الأقوى للتوجه الليبرالي الذي عزز من ثقافة المصلحة الخاصة، والتي جعلت من الإقبال على خيار المؤسسة في ذاته تعبيراً سياسياً ليس لفئة البطالين فحسب، بل ولجميع الذين يجعلون من الفعل السياسي وسيلة لدعم قدراتهم التنافسية، وهذا ما يتضح من خلال ما تعرضه خطابات العينة حول أهمية النشاط السياسي.

المقـــــــــــــــــــــــــــــــال رقـــــــــــــــــــــــــــــــم 4:

"الـذين يتجنبـون الانخـراط فـي اللعبـة السياسـية معناهـا أنهـم يتجنبـون المسـؤولية... ومـع ذلـك يـدّعون الأخـلاق والكفـاءة والشـرف... لكـنهم لا يجـدون أي حـرج فـي العـيش فـي عالم من الفساد وأن يسيرهم الجهلة والفاشلون".

المقـــــــــــــــــــــــــــــــاول رقـــــــــــــــــــــــــــــــم 6:

"أهميـة السياسـة تكمـن فـي معرفـة المعـارك الفعليـة والحقيقيـة التـي يسـتحيل أن تعرفهـا دون أن تعرف ما يجري بين أصحاب المصالح".

وهـذا مـا يجعـل مـن تصـورات هـذه الفئـة للسياسـة تتأسـس علـى قناعـة اسـتراتيجية تؤكـد ضـمنياً أن الفهـم الصـحيح لمعنـى السياسـة هـو مـا ينـتج عـن التجربـة الميدانيـة والممارسـة مـن خـلال الانخـراط فـي الأحـزاب والجمعيـات، ومـا تكسـبه مـن تجـارب وعلاقـــات.

فهـي تتحـدث عـن الشـيء السياسـي بواقعيـة وثقـة كبيـرة ومـن خـلال تبريـرات منطقيـة تغلـب عليهـا ثقافـة عـرض الأسـماء والشخصـيات والأحـداث المفصـلية التـي عايشـوها أو اطلعـوا عليهـا بفضـل تحركـاتهم وأنشـطتهم الحزبيـة والجمعويـة، حيـث تنظـر هـذه الفئـة لهـذا النـوع مـن المعرفـة كمصـدر للتفـاخر والتفـوق عـن الآخـرين كمـا يبينـه خطـاب المقـــاول رقـــم 3:

"بالنسـبة للشـباب غيـر المسـيس، هـم يمـرون مـرور الكـرام علـى الأطـراف التـي تصـنع مشاكلهم وحلولها... وسيموت دون أن يعرف من كان عدوهم ومن كان الصديق؟"

إلا أن الخاصية الجوهرية التي يعكسها خطاب هذه العناصر، إنما هي تلك التي تعكس درجة عالية من الحدة والعدائية التي تجعل من منطق الندية القيمية الأساس لمختلف أحكامها ومواقفها.

المقاول رقم 2:

"صحيح أن السياسة تهمني ولكن ليس الأشخاص مهما كانت درجة مسؤوليتهم، فجميعهم ساهم في صناعة الوضع الذي يعيشه الشباب... قاعدتي في السياسة أن الجميع له أخطاؤه وعيوبه، واللي يغلط يخلص".

ولعل مثل هذه الخطابات المشحونة بدرجة عالية من العدائية، ما يبرر توصيف هذا المقاول الشاب المنخرط بالمترصد، كون حضوره وتموضعه في الفضاء العمومي يعكس صورة المترصد المفترس الذي يتحين فرص القنص خدمةً لمصلحته الخاصة.

ليظل بذلك معنى الفعل السياسي بالنسبة لهذه الفئة التي تقبل الانخراط في الحياة الحزبية الرسمية مجرداً من أي حس جماعي أو أي اعتبارات أيديولوجية أو أخلاقية، ولعل هذا ما يجعلنا نؤكد على ضرورة التمييز بين معنى الالتزام ومعنى الانخراط كما ينعكس في خطاب العينة.

يتضح من خلال هذا النوع من الخطابات أن هذه الفئة إنما تنظر إلى السياسة من زاوية الفعل والممارسة، أي من خلال الدروس والعبر التي تقدمها التجارب والتفاعلات اليومية، وليس كفكرة مجردة وتصور محدد ومتكامل، ذلك أن ما يجعل منطقها الاستراتيجي مبنياً على أحكام قيمية خاصة وقناعات شخصية ثابتة، على اعتبار أن التجربة الميدانية وحدها ما يحدد القيمة الحقيقية والشكل الاستراتيجي

لاقتناء الفعل والتصور السياسي، الذي يؤسس لمختلف علاقات العينة بالمؤسسات السياسية الرسمية، والتي تفسر وتبرر بشكل عام دوافع النزعة الانعزالية والنفور من العمل السياسي، ودوافع الانخراط والالتزام السياسي الرسمي. ومع ذلك يظل تصور هذه الفئة مرتبطاً بنظرة واقعية وموضوعية للمعطى السياسي الراهن، سواء تعلق الأمر ببعده المؤسساتي الشكلي ومظاهره السلبية، أو بتلك التي تؤكد صورته اللاشكلية وهوامشه الواسعة، لتعكس التوجه البراغماتي الصرف الذي باتت تأخذه تناقضات السيرورة السوسيوسياسية الراهنة، سيما وأنها تسعى باجتهاد وثقة كبيرة للدفاع عن راجحية أحكامها السياسية وتصوراتها الموضوعية لمصالحها الخاصة، من خلال توظيفها لنفس المبررات والقيم التقليدية التي يعتمدها المنطق السياسي القائم، والتي تستند عموماً لإبراز أهمية توظيف البعد الاجتماعي وبناء شبكة المصالح وضرورة العمل على عقد التحالفات الاجتماعية والمهنية كوسيلة استراتيجية لتحقيق الذات ومرافقة المشروع الخاص، وهذا ما يمثل الجوهري في عملية التكيف الاستراتيجية لدى هذه الفئة التي تبرر بكل الوسائل دون استثناء حق المشروع في طلب النجاح.

ما يعني من وجهة نظرنا أننا أمام استراتيجيات سياسية ذات منطق اقتصادي وأهداف تنافسية مادية، الشيء الذي يجعل من إسهاماتها القيمية بعيدة كل البعد عن تفعيل قيم وثقافة الديمقراطية، ولكنها تبقى على الرغم من ذلك مصدراً للكثير من الضغوطات على منطق الوضع القائم والتي ستدفع مستقبلاً لإعادة النظر في طبيعة العلاقة التي تجمع السلطة السياسية بهذه الفئة ومن خلالها الشباب المقاول عامة، والذي أخذ عددهم يتزايد عاماً بعد عام.

.2خطاب الملتزم المصلح:

تشمل هذه الفئة إجمالاً أصحاب الشهادات المنحدرين من أصل اجتماعي متوسط أو راقٍ في بعض الحالات، حيث يتميز خطابها السياسي عموماً بقراءة أخلاقية، تأسست على تلك القناعة التي تنتقد بشدة مختلف مظاهر التعسفات والسلوكات البيروقراطية التي تكرس حالة التسيب والإهمال التي تعرفها مؤسسات الدولة، بحيث تجعل من تدارك هذا الوضع أحد أهم محفزاتها للإقدام على العمل السياسي، فهي تفضل العمل الجمعوي الخيري بالدرجة الأولى على العمل الحزبي، وتطور خطاباً انتقادياً للواقع السياسي القائم، من حيث إنه لا يتوافق وقناعاتها الدينية أو الأخلاقية، وتجعل من العزوف وعدم المشاركة السياسية نوعاً من الخذلان والتقصير الذي ترفضه التعاليم الدينية وحس المسؤولية.

أما عن أهم القناعات التي تؤسس لقراءتها السياسية، فهي تتمثل أساساً في تأكيدها بشكل ضمني وصريح على ضرورة القبول بالنقائص والإخفاقات وحتى الخروقات القانونية والأخلاقية، من حيث إنها جزء لا يتجزأ من طبيعة الفعل السياسي، شأنه في ذلك شأن أي ممارسة أو نشاط اجتماعي آخر، كما يشير إليه الخطاب التالي:

المقـــــــــــــــــــــــــــــــاول رقـــــــــــــــــــــــــــــــم 7:

"السياسة هي بالدرجة الأولى المحافظة على القيم والأخلاق... لكن الكمال في ممارسات سياسية لا وجود له، حتى الفلاسفة الكبار يعرفونها بأنها فن النفاق والكذب... في جميع المجتمعات وفي جميع الأزمنة... المهم في السياسة أن تلعب الدولة دورها كرقيب ولا تترك القوي يعبث بالقانون والمؤسسات وكأنها ملك عائلي"...

بـذلك يتبـين أن القناعـة الاسـتراتيجية التـي تـدفع لإقبـال هـذه الفئـة علـى الانخـراط الحزبـي والنشـاط السياسـي الرسـمي، هـي بمثابـة فعـل براغمـاتي بامتيـاز، الشـيء الـذي يتضـح بشـكل جلـي مـن خـلال طبيعـة المبـررات المنطقيـة والعقلانيـة التـي تقـدمها الخطابات التالية:

المقـــــــــــــــــــــــــــــــاول رقـــــــــــــــــــــــــــــــم 7:

"لا وجـود لممارسـات سياسـية مثاليـة، حتـى الفلاسـفة الكبـار يعرفونهـا بأنهـا فـن النفـاق والكـذب... فـي جميـع المجتمعـات وفـي جميـع الأزمنـة... مـع مـن يريـد أصـحاب هـذا الكـلام أن يمارسـوا السياسـة؟... المهـم فـي السياسـة أن تلعـب الدولـة دورهـا كرقيـب ولا تترك القوي يعبث بالقانون والمؤسسات وكأنها ملك عائلي".

المقـــــــــــــــــــــــــــــــاول رقـــــــــــــــــــــــــــــــم 2:

"أنـا لا أريـد أن أكـون كغالبيـة الشـباب الـذين ينعزلـون عـن الحيـاة السياسـية ويفضـلون عـدم الانخـراط فيهـا وهـم لا يعرفـون عنهـا إلا مـا سـمعوه مـن الآخـرين الـذين لا يعرفـون أصـلاً عمـا يتحـدثون... فكـل كلامهـم عـن السياسـة يـرتبط فقـط بالفضـائح وقصـص الفسـاد التـي يتـورط فيهـا المسـؤولون وأبنـاؤهم، وهـذا مـا يـدفع بهـم لليـأس والعـزوف السياسـي، فـي حـين أن مثـل هـذه الفضـائح ليسـت سـبباً كافيـاً حتـى نعتـزل السياسـة لنتركها للآخرين، قد يكونون أكثر سوءاً".

المقـــــــــــــــــــــــــــــــاول رقـــــــــــــــــــــــــــــــم 5:

"للسياسـة أصـحابها وأصـولها وأسـرارها، ولا يمكـن للجميـع أن يتحـدث فـي السياسـة، لكن في غياب هذه النخب، مع من يريد المنتقدون أن يمارسوا السياسة؟"

لعل هذا ما يسمح لنا بالقول إن التصور السياسي الاستراتيجي لدى العينة، إنما يتأسس على منطق القبول بقواعد المنطق السياسي القائم من باب الخضوع والتكيف، لتحين الفرص والاستعداد لزمن التغيير الممكن الذي قد يكون لصالحهم أو لا يكون كذلك، وليس من باب الاقتناع والرضا بالوضع السائد، ما يعني أن هذا المقاول الشاب المصلح، إنما يكتفي من خلال انخراطه السياسي بالملاحظة المشاركة، ليضاعف من تجاربه النوعية وتراكماته المادية والرمزية من داخل المؤسسات السياسية الرسمية، مفضّلًا الصمت والانسيَاق مع المنطق القائم، إما لإدراكه بعدم امتلاكه للبدائل الفكرية والرمزية أصلًا، وإما لأنه حتى هذه اللحظة يظل على قناعة تامة بأن أي محاولة للخروج عن هذا المنطق لا يمكن أن تخدم مصالحه، أو أن التغيير في حد ذاته مستحيل.

ومع ذلك يظل يستثمر في المنظومة القيمية التقليدية ليبني خطابه على ضرورة تفعيل قيم التعاون والتكاثف، ليس كوسيلة لتجاوز مظاهر الغبن الاجتماعي والتخلف فحسب، بل لتحويل هذه المظاهر إلى مبرر أخلاقي لموقفه السياسي المحافظ، كما يتبين من خلال الخطاب التالي:

المقاول رقم 9:

"العمل عبادة، وعلى المقاول أن يجتهد ويعمل، ولكن على الدولة أن تميّز بين من يسعى لبناء الاقتصاد ولخير البلاد، وبين من يعمل على عرقلة المتفانين في أعمالهم ويضع لهم مختلف أنواع العراقيل... يجب على الدولة أن تُحسن لمن أحسن وتعاقب المسيئين".

المقـــــــــــــــــــــــــــــــاول رقـــــــــــــــــــــــــــــــم 14:

"طلـب الـرزق والمـال لـيس عيبًـا، العيـب فـي مـن يتسـبب فـي قطـع الأرزاق باسـم المنافسـة الاقتصـادية وحريـة السـوق، الـذين يجـدون فـي مؤسسـات الدولـة مـن يـردعهم أو من يتكفل بإعادة الدور الرقابي للدولة وصرامتها".

نفهـم مـن خـلال مـا سـبق أن هـذه الفئـة لا تسـعى لمراجعـة التصـورات التقليديـة التـي تميـز فعـل كبـار المقـاولين، بـل إنهـا تريـد نسـج علاقـات تحـالف جديـدة مـع الأطـراف النافـذة سياسـيًا واقتصـاديًا، شـريطة أن تعـزز مـن إجـراءات مرافقتهـا وحمايـة مصـــالحها.

مـن هـذا المنظـور نسـتطيع القـول إن أحكـام ومواقـف هـذه الفئـة لا تتصـادم علـى المسـتوى القيمـي مـع مرجعيـة المنطـق السياسـي القـائم، لكنهـا تريـد بنـاء علاقتهـا مـع السـلطة علـى منطـق اقتصـادي مـربح لكـلا الطـرفين، والـذي لا يقـوم إلا مـن خـلال بعـث إصـلاحات صـارمة لقواعـد تسـيير وإدارة الفضـاء الاقتصـادي، مـن شـأنها أن تعيـد النظـر فـي أسـس عمليـة إعـادة توزيـع الامتيـازات والتسـهيلات بشـكل أكثـر شـفافية وعقلانيـة، علـى اعتبـار أن هـذه العمليـة باتـت بمثابـة الشـرط الوحيـد الكفيـل باسـتقطاب الشرائح الشبابية وانخراطهم في الحياة السياسية.

وعليـه، يظـل هـذا المقـاول المصـلح مرتبطًـا بتصـور سياسـي يغلـب عليـه الخطـاب الاقتصـادي دون الخـروج عـن منطـق السـلطة، الشـيء الـذي سيسـاعد مسـتقبلاً علـى تنـامي أدواره التنظيميـة وحضـوره السياسـي، إلا أن هـذه الأدوار وهـذا الحضـور المتوقـع قـد لا يعـززان بالضـرورة مـن شـروط الحاجـة التـي تفـرض علـى المقـاولين الشباب التوجه الديمقراطي كتصور استراتيجي أمثل لحماية مصالحهم الخاصة.

ولعل هذا ما يجد تفسيره في ارتباط هذه الفئة بنفس القناعات الدينية ونفس العادات والتقاليد الاجتماعية التي يوظفها المنطق السياسي القائم، والتي تبقى في الوقت الراهن أكبر وأشمل من أي منظومة سياسية حزبية. وهذا ما يجعلنا نقول من منظور **بسيكولوجي – نفساني** إن علاقة هذه الفئة تظل مثارًا للعديد من التناقضات، بالنظر لما تؤكده النظرية النفسية حول صعوبة تجاوز صورة الأب في بعدها الرمزي السياسي. سيما وأن الموقف الإصلاحي لهذه الفئة الملتزمة يعكس اهتمامًا أقوى بالقيم الاجتماعية والعمل الاجتماعي، خلافًا للفئة المنخرطة المترصدة، التي تجعل من الإقبال على الممارسات السياسية وتنويع شبكات المعارف والاتصال مقياسين أساسيين لتحديد درجة النجاح الاجتماعي والقدرة على ولوج الفضاء العمومي والتكيف بنجاح مع المعطى الاجتماعي السياسي بمفهومه الواسع.

مثل هذا الموقف وهذه القناعات هي ما يصنع — في اعتقادنا — الأسس الاستراتيجية العملية لبناء التصور السوسيوسياسي بشكل عام، والذي تعمل هذه الفئة الملتزمة على تثبيته دون قصد ودون قناعة، وتعمل الفئات غير الملتزمة سياسيًا على تكريسه دون انخراط ودون أي اهتمام بالسياسي.

.3خطاب المنعزل الحذر:

إن المخاوف السياسية الموضوعية التي نعيشها في المرحلة الراهنة تعود بالأساس إلى تلك التحولات التي طرأت على طبيعة الفعل السياسي في علاقته بمفهوم الحرية، التي كانت عند القدامى مبنية على نزعة تشاركية، فيما باتت اليوم تُبنى على نزعة استقلالية، وهذا ما

يؤدي إلى خطر التفتيت الاجتماعي والعزل السياسي وتفريغ الروابط التي تجمع الأفراد والجماعات من ثرائها الثقافي والاجتماعي، من خلال تكريس صورة الأفراد المتمسكين فقط بأسباب سعادتهم الخاصة[131].

وهذا ما يجعل الفعل السياسي يفتقد قيمته الحداثية لدى غالبية الشرائح الاجتماعية، ليرتبط حصريًا بالمصلحة الفردية الضيقة المبنية على أساس منطق يطالب الدولة بالدعم والمساعدة ومزيد من الوصاية والحماية، عوض المشاركة السياسية والالتزام والمسؤولية[132].

ولعل هذا ما يقربنا بشكل كبير من تلك القناعات والمواقف التي تؤسس لخطاب هذه الفئة التي تجعل من الانعزال السياسي خيارًا استراتيجيًا لصرف مصالحها وحمايتها، ولعل هذا ما تكشفه نسب المشاركة الشبابية في المواعيد الانتخابية دوليًا ومحليًا، على اعتبار أن هذه الظاهرة أخذت أبعادًا عالمية.

وبهدا الصدد، يتضح من خلال بعض الدراسات أن العزوف الانتخابي لدى الشباب في الدول السابقة يصل إلى نسبة 12% من الشباب الذين لا يشاركون في الانتخابات، حيث يبررون ذلك بعدم اهتمامهم بالسياسة، و28% منهم بعدم ثقتهم بالأحزاب السياسية والمترشحين، و26% لاعتقادهم بأن نتائج الانتخابات معروفة مسبقًا وأنها مجرد آلية يقوم بها النظام لإثبات شرعيته أمام المواطنين والدول

[131]يلاحظ روبرت بويور في نفس المقال المذكور أعلاه، ان التخصصات وتقسيم العمل داخل مهنة الاقتصاديين قد تعاظم بشكل غير مسبوق، لدرجة بات يسمح بتعايش العديد من المفارقات والنظريات المتناقضة. ويعطي مثالا بالأبحاث في مجال الرياضيات المالية حول المشتقات المالية التي يرى البعض أنها تخفض نسبة المخاطر، في حين يرى المختصون في الاقتصاد الجزئي أنها تضاعف هذه المخاطر. ويضيف مثالا آخر عن هذه التناقضات من خلال جائزة نوبل التي منحت سنة 2013 لكل من أوجان فرما الذي يؤكد أن الأسواق المالية فعالة، وفي الوقت نفسه هي لا عقلانية وتحمل الكثير من المخاطر بالنسبة للباحث روبرت شيلر.

[132]حول أزمة الفاعل الأكاديمي والنخب الجامعية يقول (Boyer, 2014) ان من مظاهر هده الازمة ما بات يعرف في الأوساط الجامعية بمبدا «النشر أو الهلاكPublish or Perish »، حيث أصبح الباحثون في الجامعات الغربية يفتقرون إلى الوقت الكافي لمراجعة أو تقييم المقالات والنماذج المعرفية، مكتفين بتكديسها في مجلات الفئة الوسطى أو السعي إلى نشرها في مجلات النخبة.(هذا التسابق الكمي بات يعيق الاختراقات المعرفية الكبرى ويكرس تبعية طويلة الأمد للنموذج المركزي الرسمي للتخصصات.

الأخرى، فيما برر 32% من عينة الدراسة سبب عزوفهم الانتخابي بعدم استجابة الدولة لمشاكل الشريحة الشبابية[133].

عموماً، تشمل هذه الفئة جميع العناصر التي تتحسس بشكل ملحوظ من الحديث عن كل ما يربط بالسياسة، والتي تعكس مجموع الأحكام المشتركة التي تصنع التصور السياسي العام، المؤسس للقناعة المرجعية التي تنطلق منها غالبية عناصر العينة. لكن ما يميز هذه الفئة أنها ترفض الخوض في شؤون السياسة، إما لأنها موضوع معرفي معقد ومتقلب يستدعي الكثير من التجربة، وهذا ما تعبر عنه العناصر المتكونة والمنحدرة من أصول اجتماعية راقية ومتوسطة، وإما لأن موضوع السياسة لا يثير أي اهتمام على الإطلاق، كونها ترى أن موقفها ورأيها السياسي ليس له أي وزن أو معنى، وأن تجنب السياسة يوفر عليها الكثير من العناء والمشاكل.

حيث يبقى الطابع الغالب لكلا التصورين يعرضان ضمنيًا وبشكل صريح نوعًا من التمرد والحذر من خوض التجارب السياسية الرسمية، لتصبح من ثم تجنب السياسة بمفهومها الرسمي القناعة الاستراتيجية التي تعبر ضمنيًا عن حالة من اليأس من جدوى الفعل والمشاركة السياسية.

[133] Boyer, R. «L'économie peut-elle (re)devenir une science sociale ?» opcit 2009; p217

أمثلة من خطابات العينة:

المقـــــــــــــــــــــــــــــــاول رقـــــــــــــــــــــــــــــــم 9:

"أنـا لا أعـرف شـيئًا عـن السياسـة، مـا عـدا مـا تتناقلـه القنـوات الإخباريـة، ولـذلك لا أشارك فيها وليس لدي رغبة في ممارستها".

المقـــــــــــــــــــــــــــــــاول رقـــــــــــــــــــــــــــــــم 11:

"لا شـيء فـي السياسـة يجعلنـي أهـتم وأخصـص وقتًـا لمتابعتهـا، أنـا أفضـل دوري كـرة القدم الإسباني".

المقـــــــــــــــــــــــــــــــاول رقـــــــــــــــــــــــــــــــم 13:

"ممارسـة السياسـة اليـوم مرتبطـة بأزمـة الثقـة والمـال الفاسـد، فهـي لا تقـدم حلـولًا للمشاكل الفعلية بل تأتي لتعقدها".

يتضـح مـن خـلال مثـل هـذه الخطابـات أن القناعـة الجوهريـة التـي تميـز هـذه الفئـة تتمثـل فـي طبيعتهـا الشـمولية والجذريـة، حيـث تقـف موقفًـا سـلبيًا إزاء أي محاولـة أو مسـعى اجتمـاعي يمكـن أن يحـول حالـة اليـأس والانفصـال السياسـي إلـى محفـزات ودوافـــــــــــــــــــــــع للفعـــــــــــــــــــــــل المـــــــــــــــــــــــنظم. وهـذا مـا ينـتج بالدرجـة الأولـى عـن نزعتهـا الانطوائيـة وابتعادهـا عـن الـزخم الاجتمـاعي، والاكتفـاء بالممارسـات والفضـاءات المهنيـة، حيـث تـرى أن جـل وقتهـا وجهودهـا يجـب أن يُكرس لذلك.

علـى عكـس الفئتـين الأولـى والثانيـة، اللتـين تـدركان جيـدًا وجـود بـدائل أكثـر فاعليـة لترقيـة مصـالحهما مـن خـلال الانفتـاح علـى مختلـف التفـاعلات الاجتماعيـة ومـا

يـرتبط بالفضـاء العمـومي، فهـي، بالمقابـل، توجـه اهتماماتهـا وتركيزهـا علـى البعـد المهنـي ومـا يـرتبط بالسـوق تحديـدًا، لتجعـل مـن تـوفير شـرط الاسـتقرار شـرطًا لحمايـة مشـاريعها ومصـالحها الماديـة، ولـيس للحفـاظ علـى تـوازن المنظومـة القيميـة التقليديـة التي تؤسس للمنطق القائم.

وتطـور هـذه الفئـة خطابًـا يطالـب بتفعيـل قـوة العقـل والقـيم العقلانيـة، تأكيـدًا علـى قناعتهـا بإمكانيـة تصـحيح الأخطـاء وتـدارك الثغـرات التـي تشـوب أداء وأدوار المؤسسـات الرسـمية، إذ إنهـا علـى قناعـة تامـة بـأن هـذه المؤسسـات لا تعمـل كمـا يقتضـيه المنطـق الإداري والاقتصـادي السـليم، وأن مسـتوى السـلوكيات التعسـفية الضـبابية، الخانقـة لـروح المبـادرة وشـروط النهـوض بالمؤسسـة الصـغيرة، باتـت تتضاعف بفعل تراجع دورها الرقابي.

وبـذلك تبقـى هـذه الفئـة لـتعكس نزعـة سياسـية انتقاديـة وقـراءة اسـتراتيجية مفعمـة بالقناعـات والقـيم التنظيميـة العقلانيـة، لتؤكـد أن عـدم إقبالهـا علـى الفعـل والنشـاط السياسـي لا يعنـي غيـاب موقفهـا إزاء الواقـع السياسـي، إذ أن قراءتهـا لهـذا الواقـع لا تختلـف فـي جوهرهـا عـن مقاربـات الفئـات الأخـرى، والتـي تجعـل مـن الحـس البراغمـاتي المرجعية الغالبة في تصورها للسياسة.

ولعـل هـذا مـا يجعلنـا نقـول إنهـا، إنمـا تقـف أمـام التناقضـات السياسـية القائمـة فـي وضـعية المترقـب، الـذي يفضـل انتظـار التناقضـات المؤديـة للتغييـر دون أن يكـون لـه في ذلك أي دور، شريطة ألا يخسر أي شيء من مكاسبه وحالة توازنه.

وبالمجمل، يمكن أن نتبين أن التوجه العام للتصورات السياسية الاستراتيجية لدى جماعة المقاولين الشباب، ينبني على مرجعية منطقية جدلية:

- **الطرف الأول** :يؤكد أهمية الإقبال على الممارسات الاجتماعية والانخراط في العمل الحزبي والجمعوي، كفعل سوسيوسياسي استراتيجي براغماتي، يسمح بترقية الصورة والسمعة الاجتماعية الذاتية للمقاول، وتوسعة شبكات المعارف المهنية الرسمية وغير الرسمية التي توفر امتيازات في الحصول على المعلومة المهمة، وتسمح بالتالي بتطوير شروط التنافس الاقتصادي والسوسيوسياسي بشكل عملي وموضوعي، من خلال الانفتاح على مختلف تناقضات السوق ورهانات الحياة اليومية المحلية للمدينة كمقر للسلطة.
- **الطرف الثاني** :يقضي بضرورة تقليص وتخصيص الفضاء التفاعلي من خلال تكريس مزيد من الانتقائية الاجتماعية، التي تفضل التعامل عبر شبكات العلاقات المهنية المختصة، لتعكس بذلك حسًا فردانيًا ملحوظًا وصورة لنوع من اليأس السياسي يجعلها ترى في الحياة السياسية عامة مضيعة للوقت والجهد ومدعاة للنفر والهجر.

ولعل هذا ما يمثل حدود التصور السياسي لهذه الشريحة السوسيو-اقتصادية، والذي يجعلنا نعتقد بأن أي مراهنة على أسهماتها السياسية النوعية في إمكانية تعزيز ودعم التوجه الديمقراطي لن يكون له أي معنى في المدى المنظور. ومع ذلك، تظل هذه الشريحة، نتيجة تراكم العديد من التناقضات، عرضة للظهور مستقبلاً بمطالب مهنية وتنظيمية موضوعية، تقوم بالدرجة الأولى على تفعيل مزيد

من قيم المساواة والشفافية في إدارة الشأن الاقتصادي. ويستند هذا الطرح إلى الاعتبار الأساسي بأن غياب مثل هذه القيم هو ما تسبب في هجران هذه الفئة للساحة السياسية وانعزالها المعلن، سيما إذا علمنا أن الحاجة إلى الدولة، بطابعها التقنوقراطي الصرف وكمنظم وحيد لشؤون المجتمع، باتت تتضاعف لدى مختلف الشرائح الاجتماعية وفي جميع المجالات.

الفصل الخامس :

علاقة المقاول الشاب بالمعطى

الاتصالي وتحديات العول

الفصل الخامس : علاقة المقاول الشاب بالمعطى الاتصالي وتحديات العولمة

لا شك أن الثورة التكنولوجية الرقمية قد فرضت منطقًا ودهنية جديدة في علاقة الأفراد والجماعات بالزمان والمكان، سيما بعدما شملت أثارها بشكل خاص طرق بلوغ المؤسسة الخاصة وأساليب تحقيق النجاح الاجتماعي، من خلال استحداثاتها للعالم الافتراضي الذي بات يوجه سلوكات الأفراد والجماعات، حيث تسقط العراقيل التقليدية التي تمنع وتقاوم التغيير وتتوافر الحلول العملية بكلفة محدودة، ما جعل العديد من الباحثين يراهنون على العامل الرقمي في بعث أشكال وممارسات جديدة للمشاركة السياسية داعمة لقيم المواطنة وفرص إحداث التغيير الديمقراطي.

وهذا بالنظر لاندثار العديد من العراقيل التنظيمية التقليدية وولادة عالم جديد، ظهرت فيه أنماط جديدة من العمل والإنتاج والتبادل وأنشطة اقتصادية ومهن جديدة، وتحولات غير مسبوقة في مجال تنظيم العمل وسير المؤسسة، بشكل أثر على مختلف البنى والروابط الاجتماعية، بل وللغة والتواصل وأشكال كتابتها، تمامًا كما أعلن نهاية أسطورة المقاول التقليدي بالتزامن مع الانفجارات العلمية والتكنولوجية التي أخذت تصنع الأطر والفضاءات التفاعلية اليومية، أعادت بناء الهوية الفردية والجماعية لهذا الفاعل وراجعت إيمانه بالقيم المشتركة وانتمائه الوطني من خلال طرح مفردات وتحديات أخرى لعلاقته بالخطاب السياسي وبمختلف مرجعياته الشرعية.

ولتبيان حجم هذا التحول، قد نجد أنه من المفيد الإشارة على سبيل المثال لا الحصر إلى تقرير "ديجيتال 2023" للمكتب العالمي "داتاربورتال" المتخصص في الإحصائيات الخاصة بالإنترنت الثابت والنقال الذي شمل جميع أرجاء العالم، حيث يؤكد أن نسبة انتشار الإنترنت في الجزائر قد بلغت 70,9٪ في يناير 2023، بزيادة معتبرة مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022 حيث بلغت هذه النسبة 60,6٪، وارتفع عدد مستخدمي الإنترنت ليبلغ 32,09 مليون مستخدم مقابل 27,28 مليون خلال نفس الفترة من سنة 2022، كما يضيف التقرير أن الاتصال بشبكة الهاتف المحمول في الجزائر بلغ نسبة 107,2٪ من إجمالي السكان في يناير 2023، وعدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في الجزائر (فايسبوك، يوتيوب، إنستغرام، تويتر، إلخ) قد بلغ إلى غاية 31 يناير 2023 نسبة 52,9٪ من إجمالي السكان، أي 23,95 مليون مستخدم.

ما يعني منطقيًا أن هناك تراجعًا لدور المؤسسات الرسمية أمام استفحال سلطة مضادة عن طريق استكشاف فضاءات لا حدود لها من أشكال الحريات وخلق شبكات للتفاعل لتنظيم وهيكلة مختلف المبادرات المفتوحة على العالم لتتكفل بعملية إعادة صنع قيم الهوية والانتماء من خلال الممارسة والفعل، لا من خلال الذاكرة والخصوصية الثقافية الاستراتيجية المحددة لإرادة الجماعية والمشروع السيادي المتكامل، الذي أخفقت فيه المدرسة والأسرة، حيث ضعف تأثيرها على السلوكات والتصورات لدى الشباب أمام الإقبال الكبير على الإنترنت والقنوات التلفزية الأجنبية المرتبطة بالشبكة، التي باتت تهدد كل ما يصنع توازن المجتمع

وأمنه الثقافي ووظائفه وآلياته المنتجة للقيم الاجتماعية المشتركة للقيم وتماسك وحدته السياسية الوطنية.

ميدانيًا، يتبين من خلال ما تعرضه نتائج هذه الدراسة أن المرجعية الجوهرية لمختلف استراتيجيات المقاول الشاب، إنما باتت ترتبط بمنطق طلب الفاعلية والبراغماتية، بحيث يمكن القول إن التوجه العام لهذا الفاعل قد أصبح يتطابق تمامًا، ليس فقط مع الأسس القيمية للفعل المقاولاتي، بل ومع التوجه والقيم التي تنطوي عليها وسائل ومنتجات الثورة الرقمية، التي باتت تتطابق وتتكامل تمامًا مع مطلب تحقيق هذه الفاعلية والسلوك البراغماتي.

وعلى هذا الأساس، قد نتساءل حول مدى تأثير هذه الثورة الرقمية على عملية اقتناء المقاول الشاب للقيم المشتركة التي تصنع هويته الجماعية، والتي تعد الشرط الاستراتيجي لقيام الوعي السياسي لدى هذه الشريحة التي تعد الأكثر تفاعلا ومواكبة لمستجدات هذه الثورة وتوجهاتها.

وعليه، قد نتساءل عن كيفية تصور المقاول الشاب لمعنى الهوية والانتماء؟ وهل يمكن أن نجد في مواقفه الاستراتيجية البراغماتية المرتبطة بطلب الفاعلية الاقتصادية ما يعزز ويضمن إنتاج قيم الانتماء لهوية مستقلة أمام الخرق والاكتساح الشامل الذي حققه مشروع العولمة من الثورة الرقمية؟ وهذا ما سوف نحاول مناقشته في العنصر الموالي من خلال عناصر ميدانية بشكل نظري عام.

الفصل الخامس : علاقة المقاول الشاب بالمعطى الاتصالي وتحديات العولمة

العنصر الأول: ثنائية الشباب والمقاولاتية وقابلية البرمجة

تشير العديد من الدراسات إلى أن خاصية الخطاب السياسي المحلي الموجه لفئة الشباب عامة، تتمثل في ارتباطه بمنطق التبعية الذي تفرضه الدولة كامتداد لمنطقها الريعي،[134] على اعتبار أن الخروج عن منطق هذه العلاقة واستحداث القطيعة السياسية النوعية لا يكون ممكنًا إلا على أساس التحول من المنظومة الاجتماعية التقليدية إلى منظومة المجتمع والدولة الحداثية. ولعل هذا ما يجعل مثل هذه القراءات عاجزة عن تجاوز تلك المقاربات التي تشيء هذه الفئة الاجتماعية بحسب الحاجة وبحسب الظرف، ذلك أن القول بأن ما يحدد تصورات الشباب يرتبط أساسًا بالتبعية السياسية المبنية على المنطق الريعي، يجعل من جهة هذا المنطق خاصية ترتبط حضريًا بالنسق السياسي المحلي[135]، كما ينفي من جهة أخرى على هذه الفئة صفتها الطبيعية في الانتماء لمضمون ثقافي واجتماعي محدد، ووظيفتها العضوية كفاعل قادر على رسم خياراته الاستراتيجية للتكيف مع مستجدات منطق العلاقة السياسية ومقتضياتها المادية والرمزية.

تمامًا كما تعكس هذه المقاربات، من جهة أخرى، نوعًا من الاستسلام والانسياق الإيديولوجي مع النماذج المعرفية المرجعية التي تؤسس للدينامكية الراهنة وتوجهاتها، دون أن ترى في مفهوم التبعية الاقتصادية أي أثر من آثار التبعية السياسية والإيديولوجية التي تفرضها هذه الدينامكية المعولمة وضغوطاتها الاقتصادية والتكنولوجية على مختلف الشرائح الاجتماعية والمؤسسات الرسمية

---

134 Guy COQ, Mounier: L'Engagement Politique, Michalon, Paris, 2008, p. 61-62

135 BOUTHOUL Gaston, La Sociologie de la Politique, Presses Universitaires de France, 1967 p55

المحليـة. ويظـل مـن المؤكـد أن اسـتراتيجية السـلطة لاحتـواء هـذه الشـرائح الشـبابية قـد باتـت تعـرف تصـدعات يمكـن ملاحظتهـا مـن خـلال الكثيـر مـن القناعـات والممارسـات التي يعكسها عناصر العينة بوصفهم جزءًا من هذه الفئة العمرية.

ذلـك أن الخطـاب الرسـمي لـم يعـد الطـرف الوحيـد الـذي يمكنـه تـأطير هـذه الفئـة الاجتماعيــة وتوجيههــا، حيــث إن التحــولات التــي أحــدثتها الثــورة الرقميــة مــن خــلال العديـد مـن وسـائلها ومقتنياتهـا، سـيما علـى المسـتوى التواصـلي، قـد أوجـدت أشـكالًا جديـدة مـن السـلوكيات ودهنيـات جديـدة، أثـرت بعمـق فـي مختلـف البنـى والعلاقـات الاجتماعيــة والسياســية، وذلــك بــالنظر للحلــول والتســهيلات العمليــة التــي تقــدمها هــذه الوسـائل فـي الحيـاة اليوميـة والمهنيـة، ومـا تحملـه فـي طياتهـا مـن قـيم ومعـايير داعمـة للخيـارات العقلانيــة والقـيم الفردانيــة الحداثيــة التــي تـدفع للتغييـر ومراجعــة العلاقــة مــع المنطق السياسي القائم.

وللدلالــة علــى هــذه النزعــة للتغييــر، مــا انعكــس فــي اســتحداث كتابــة جديــدة بـالحروف اللاتينيـة والأرقـام، مـا يـدل علـى أننـا أمـام منطـق تواصـلي غيـر مسـبوق، قـد أخـذ يعكـس درجـة الـذكاء والحيويـة الاجتماعيـة لـدى جيـل الشـباب، ويعكـس توجهًـا واضـحًا يثبـت أن مطلـب التغييـر لـم يعـد شـعارًا يُرفـع أو خطابًـا سياسـيًا رسـميًا، بـل ممارسـة يوميـة تـراكم معـاني جديـدة تحمـل بصـمة السـرعة ورغبـة فـي اختـزال المسـافات لبلــوغ المؤسســة وتحقيــق النجــاح الاجتمــاعي، مــن خــلال التحــول إلــى العــالم الافتراضـي، حيـث تسـقط العراقيـل التقليديـة التـي تمنـع وتقـاوم التغييـر بكلفـة محـدودة، ممــا يســاعد علــى ظهــور أشــكال وممارســات جديــدة للمشــاركة السياســية والداعمــة

الفصل الخامس : علاقة المقاول الشاب بالمعطى الاتصالي وتحديات العولمة

للمواطنة وفرص إحداث التغيير التي ستؤدي حتمًا لإعادة النظر في آليات بناء الهوية الفردية والجماعية وروابط الانتماء الاجتماعي والسياسي.

ما يعني منطقيًا أن هناك تراجعًا لدور المؤسسات الرسمية أمام استفحال سلطة مضادة عن طريق استكشاف فضاءات لا حدود لها من أشكال الحريات وخلق شبكات للتفاعل وتنظيم وهيكلة مختلف المبادرات المفتوحة على العالم، التي تتكفل بعملية إعادة صنع قيم الهوية والانتماء من خلال الممارسة والفعل، لا من خلال الذاكرة والخصوصية الثقافية الاستراتيجية المحددة للإرادة الجماعية والمشروع السيادي المتكامل، الذي أخفقت فيه المدرسة والأسرة، حيث ضعف تأثيرها على السلوكيات والتصورات لدى الشباب أمام الإقبال الكبير على الإنترنت والقنوات التلفزية الأجنبية المرتبطة بالشبكة، التي باتت تهدد كل ما يصنع توازن المجتمع وأمنه الثقافي ووظائفه وآلياته المنتجة للقيم الاجتماعية المشتركة وما يصنع تماسك وحدته السياسية الوطنية.

سيما وأن هذه التحولات الرقمية لا تحمل فقط حلولًا منطقية ووسائل عملية لتجاوز المنطق السياسي القائم وحسب، بل تؤسس للواقع الذي يتطابق مع وظائف المقاول الشاب وأهدافه المهنية، على اعتبار أن الواقع الموازي الافتراضي الذي باتت تصنعه التكنولوجيات الرقمية وشبكات التواصل الاجتماعي قد أصبح يوفر فضاءات للتحرر والتعبير عن الرأي، التي لا تتوافق بالضرورة مع منطق الوضع القائم. وعلى هذا الأساس جاء سؤالنا المركزي في هذا المستوى من البحث كالتالي:

الفصل الخامس : علاقة المقاول الشاب بالمعطى الاتصالي وتحديات العولمة

ما هي أهم الآثار القيمية التي أحدثتها الثورة الرقمية على مستوى التصورات السياسية للشباب المقاول؟ وكيف أعادت التحولات السوسيومهنية التي أحدثتها هذه الثورة صياغة مختلف علاقاته السياسية بمؤسسات الدولة والمجتمع؟

عموماً تشير المعطيات الميدانية إلى أن المقاول الشاب بات يفصل بشكل واضح بين أهدافه المادية ومصلحته الاقتصادية من جهة، والخطاب السياسي الرسمي من جهة أخرى، وهذا ما يعني أن علاقته بالدولة والمجتمع قد باتت مفتوحة على تناقضات حيوية قد أعادت بناء هذه العلاقة على أسس جديدة، تتطابق مع ما يملك من مقدرات مادية وامتيازات اجتماعية، واستعداداته لتوظيف ما أحدثته الثورة الرقمية من تراكمات نوعية ومهارات تنظيمية جديدة، وما تحمله هذه الثورة من قيم عقلانية، وذلك على اعتبار أن شكل الممارسة الديمقراطية الفعلية لا يمكن أن يكون مستقبلاً إلا رقميًا، تماشيًا مع مقتضيات عملية التواصل السياسي التشاركي، وكأساس لعملية تعميم تصورات سياسية جديدة تعيد النظر في جميع الأداءات السياسية والاقتصادية بما يضمن توفير لغة مشتركة مع جيل متفوق تكنولوجيًا عن سابقيه من الأجيال الأخرى.

الشيء الذي يجعل من القراءات السياسية التي تؤكد على وجود علاقة تبعية بين الشباب والدولة بمثابة طروحات تجاوزها الزمن، ذلك أن مفهوم التبعية يرتبط بالثورة الرقمية أكثر من أي خطاب رسمي، على اعتبار أنها ليست منتجًا محايدًا ولا يمكن أن تكون مفرغة تمامًا من الشحنة القيمية والأيديولوجية التي تخص

المجتمعات التي أوجدتها، وهي اليوم تسهم في عملية توجيه وتأطير مختلف التصورات والقناعات لما يسمى بالجيل الرقمي اليوم. وعليه، يمكن القول إن علاقة الشباب بهذه الثورة لا تختلف عن علاقة الدولة بنفس هذه الثورة، من حيث أنها عبارة عن مكسب تقني واقتصادي يمنح الكثير من الحلول والتسهيلات العملية.

ولعل هذا ما يدفعنا بالدرجة الأولى للتأكيد على أن السياسي والأيديولوجي هما شرطان حيويان لا يمكن التخلي عنهما في عملية إعادة إنتاج أي نظام اجتماعي، على اعتبار أن حقيقة الأيديولوجية الاقتصادية لا وجود لها ولا معنى لها خارج اقتصاد النظام الرأسمالي، تمامًا كما هو الأمر في المجتمعات التقليدية[136].

الملاحظ أن تعاطي شريحة الشباب عمومًا مع التحولات التي نتجت عن الثورة الرقمية لا يختلف كثيرًا عن تعاطي الدولة مع نفس هذه الثورة، حيث بات تعليب الاعتبارات الاقتصادية والمهنية والنزعة الفردية أحد أهم المرتكزات الاستراتيجية للثورة الرقمية في عملية إعادة بناء التصورات الاجتماعية، كما أورد آن توران في انتقاده للحداثة، من خلال تأكيده لنهاية الاجتماعي بفعل التصنيع الثقافي الذي حول الثقافة لمفهوم مركزي بيد السلطة، وتمكينها من القدرة على توقع الآراء والمواقف، وبالتالي تغيير السلوكيات وتوجيهها وإعادة تشكيل شخصية الأفراد والثقافة ذاتها[137].

[136] BRAUD Philipe, SociologiePolitique, Edition Lextenso, Paris,2008. p 26

[137] CHAMPAGNE Lynda, Jean François MARÇAL, «Réflexions Idéologiques sur l'Engagement Citoyen», AQOCI, 2011

وهذا ما يجعلنا نتحفظ على مثل هذه المقاربات التي باتت محدوديتها وعدم مصداقيتها واضحة في عملية إسقاط تناقضات تجارب المجتمعات الغربية ونماذجها المعرفية على مجتمعاتنا. ذلك أن الخاصية الأولى للثورة الرقمية تتمثل بالدرجة الأولى في كونها دينامية جديدة لاستهداف الآخر والتأثير في تصوراته وفي خياراته، وإذا كانت درجة الاستهداف وطلب التأثير بالحجم ما ترسمه الدول القوية من مشاريع ومخططات للسيطرة على الدول الضعيفة، فإن معنى وجود الأفراد والجماعات والشعوب والدول يقتضي الالتزام بالمنطق الاستراتيجي ليحولوا أنفسهم كخصوم في علاقتهم بالآخر، كي يحفظوا أمنهم وتواصلهم[138].

أي أن الشرط الأساسي والحيوي الذي يتوجب توفيره في هذا العالم الرقمي يتمثل في رفع التحديات الرقمية وفهم آلياتها وتقنياتها بكل ما تنتجه من وسائل وتفرضه من تكيفات وعناصر مؤثرة في سيرورة المجتمع وأحداثه المتناقضة والمتسارعة، سيما إذا سلمنا بأن الواقع لا وجود له، وأن كل ما هنالك إنما هو تأويلات لهذا الواقع من خلال عملية التواصل[139].

من هذا المنظور، يمكن التبين أهمية الوقوف على العلاقة التي تربط الثورة التكنولوجية الرقمية، بمختلف وسائلها ووظائفها التواصلية، بمفهوم الاغتراب الثقافي الذي بات يشمل جميع الطاقات الإبداعية والموارد البشرية لدى غالبية الشعوب

[138] P. Rosanvallon, La contre-démocratie : la politique à l'âge de la défiance, Paris : Seuil,2006 p. 26

[139] Pour en finir avec quelques poncifs sur l'égalité (les dangers de l'égalitarisme en matière culturelle, économique et politique(Par Vincent CitotPages 133 à185https://shs.cairn.info/revue-le-philosophoire-2012-1-page-133?lang=fr#s2n2

الفصل الخامس : علاقة المقاول الشاب بالمعطى الاتصالي وتحديات العولمة

والـدول المتخلفـة تكنولوجيًـا، والـذي أصـبح اليـوم يكـرس تكنولوجيـات الاتصـال الحديثـة كقـوة اسـتراتيجية لإحـداث التغييـر فـي الاجتمـاع والاقتصـاد والسياسـة والثقافـة، بطـرق ناعمـة لا يمكـن مقاومتهـا مـن خـارج المنطـق التكنولـوجي المتفـوق، الـذي بـات الورقـة الحاسـمة لتمريـر مشـروع العولمـة واختـراق مختلـف مـواطن المقاومـة التـي تخشـى الاكتسـاح الكامـل والنهـائي للهيمنـة النمـوذج الليبرالـي بطبيعتـه المتوحشـة وتناقضـات أزماتـه الراهنـة، التـي أفقـدت تـوازن العديـد مـن المجتمعـات والـدول وجعلتهـا تعيـد النظـر في العديد من الأدوار والوظائف المنوطة بمؤسساتها الاجتماعية والرسمية.

حيـث جعلـت مـن هـذه التكنولوجيـات عنوانًـا جديـدًا للمجتمـع المتطـور، وللتسـهيلات التـي تقـدمها وفـرة التقنيـات والمعطيـات الرقميـة والقـدرة علـى التخطـيط والاستشـراف بمـا يخـدم السياسـات العموميـة والمبـادرات الاسـتباقية، التـي تعطـي صـورة عـن قـوة وفاعليـة عمليـة توظيـف هـذه الوسـائل التكنولوجيـة فـي تـأطير وتوجيـه مختلـف التناقضـات والتفـاعلات الاجتماعيـة، إلا أن هـذا لا يسـقط بطبيعـة الحـال تلـك الخصوصية الجوهرية للمعطى التكنولوجي من حيث أنه وسيلة مستوردة[140].

تلـك الخصوصـية الجوهريـة للمعطـى التكنولـوجي مـن حيـث أنـه وسـيلة مسـتوردة، داعمـة لقـيم معولمـة تقـوم علـى تصـور اسـتراتيجي يسـتهدف بالأسـاس إرادة وسـيادة الـدول وهويـة شـعوبها.

مـن هـذا المنظـور، قـد يتوجـب أن نتنـاول الخطـاب الرسـمي حـول الفئـات الشـبابية وعلاقتهـا بالممارسـة الاقتصـادية بنـوع مـن الـتحفظ والحـذر، بـالنظر لخصوصـية هـذه

[140] Pour en finir avec quelques poncifs sur l'égalité....Par Vincent Citot

الفصل الخامس : علاقة المقاول الشاب بالمعطى الاتصالي وتحديات العولمة

الشريحة الاجتماعية التي يرتبط بها مصير المجتمع بشكل حاسم، سيما إذا أشرنا إلى أن مفردة "الشباب" هي مجرد مصطلح وليس مفهومًا له حدود مضبوطة وواضحة[141]، أي تمامًا كما هو الشأن بالنسبة لمصطلح "المقاول" ذاته. فالفئات العمرية، حسب بيار بورديو، هي نتاج بناء مجتمعي يتحدد باجتماع شروط اجتماعية معينة ويتطور عبر التاريخ ليتخذ أشكالًا ومفاهيم مرتبطة بالسياقات المرحلية والحالات الاجتماعية.

وعليه، فإن الحالة الشبابية هي عبارة عن حقيقة اجتماعية وليست ظاهرة بيولوجية فقط. أي أنها ظاهرة اجتماعية تحمل من المتغيرات والمؤشرات السوسيوثقافية والاقتصادية ما يشير بوضوح لمعالم النضج الاجتماعي والنفسي والبيولوجي، وكل ما يرشح هذه الفئة لولوج مجتمع الكبار، بحسب أوليفي غالان (Galland)، الذي يؤكد على أهمية البعد التاريخي في تناول مصطلح الشباب من خلال البحث عن طرق التفكير في فئة الشباب ووضع هذا المصطلح في سياقه الاجتماعي والفكري المرحلي. فالشباب لا يمثل وحدة منسجمة، بل هو عبارة عن شريحة واسعة ذات مشارب فكرية وثقافية ودينية مختلفة ومتناقضة وانتماءات طبقية متضاربة. لهذا، فإن الشباب بالمعنى السوسيولوجي هو إفراز اجتماعي يتطور ويتغير تعريفه بتغير المجتمع.

وعليه يمكن القول إن التعاطي مع هذه الفئة كطاقة اجتماعية متميزة قد كان دائمًا بمثابة رافعة لجميع الطموحات المنادية بالتغيير وتجاوز حالات العطل

[141] ينظر إلى ،السلوك الانتخابي بالجزائر نظرية الاختيار العقلاني ،مجلة الناصرية معسكر

الفصل الخامس : علاقة المقاول الشاب بالمعطى الاتصالي وتحديات العولمة

والركود طلبًا للارتقاء والتطور. وإن الخطاب الرسمي حين يزاوج بين مصطلح الشباب ومصطلح المقاول، إنما هو يعيد إنتاج نفس العلاقة السياسية التقليدية التي تربط الحاكم بالمحكوم. لكن الجديد في هذه العلاقة أن هذا الخطاب يؤسس لأي مرجعية قيمية استراتيجية لتأطير هذه الثنائية الحيوية، التي باتت اليوم عرضة لتأثيرات الثورة الرقمية ومنطقها القيمي الذي يتعارض بالضرورة مع منطق السياسة للدولة والمشروع الاجتماعي الخاص، الذي يتغذى أساسًا من التفاعلات اليومية والإسهامات القيمية والثقافية التي تفزرها ثنائية المقاول والشباب، والتي يظل الخطاب الرسمي يقدمها كرهان استراتيجي لكسب مختلف التحديات.

في حين باتت القوى الخارجية تنظر إلى حقيقة هذه الثنائية كمجرد ظاهرة بيولوجية اجتماعية قابلة للبرمجة والتحكم والاحتواء، بما يسهل دفعها نحو الخيارات والتوجهات التي تمليها مصالحها ومخططاتها. فما هي أهم هذه الإفرازات، وما هي آثار هذه الثورة على تصورات المقاول الشاب؟

بهذا الصدد، هناك مسألتان جديرتان بالتأمل لاستجلاء صورة هذه الآثار ودلالاتها السياسية:

أولاهما، أن هذه الثورة الرقمية، التي أخذت تضع بفعل ذكائها الاصطناعي (AI) جدارًا حديديًا بين الفرد وجماعته، وبين خصوصياته وحرياته، قد باتت وسيلة فاعلة بيد الحكومات تمكن من عزل الأفراد غير المرغوب فيهم من النشاط في محيطهم، كما تساعد على تشكيل وبناء الرأي، وتدجين الميول وارتكان الإرادة، فضلاً عن تحكمها في الموارد والثروات وفرص العمل ومنح الدعم لخلق المؤسسات. ما يجعل

الوعي بهذه المسألة يعكس نزعة للمطالبة بإرساء توازنات سياسية جديدة بين الدولة والمجتمع، للحد من تغول الأولى على الثاني في غياب ضوابط حاكمة.

وثانيهما، أن فئة الشباب، بوصفها الفئة الأكثر ارتباطًا بمنطق الربح والمصلحة المادية، تظل نظريًا على الأقل، بمثابة الفاعل الاجتماعي الأكثر استعدادًا لعملية التكيف مع ديناميكية السوق الحرة وعلى منطقها التنافسي القائم على الفصل بين الفضاء الاقتصادي والفضاء السياسي، من حيث أنه الشرط الحيوي لإرساء علاقة عقلانية ديمقراطية مع الدولة والمجتمع[142].

وهذا ما يعني أن تركيز هذه الفئة على مقدراتها ومصالحها المادية وامتيازات اجتماعية، إنما هو تأكيد على أن المكسب الذي تحققه الثورة الرقمية، من حيث أنها مجموعة من التراكمات النوعية والمهارات التنظيمية الجديدة، مرتبط بمطلب الشفافية والديمقراطية التشاركية كقيمة جوهرية لمنطق العلاقة التي تحكم الشباب الرقمي بالخطاب السياسي الرسمي الذي يكرسه الكبار، وذلك على اعتبار أن الممارسة الديمقراطية الفعلية لا يمكن أن تكون مستقبلاً إلا رقمية، تماشيًا مع مقتضيات عملية التواصل السياسي الشفاف والمسؤول، والتي أخذت تدفع بمختلف التصورات الاجتماعية والسياسية إلى الفضاء الافتراضي، حيث سيكون، على الأرجح، ميزة التفوق التكنولوجي لصالح الشرائح الشبابية مقارنة بجيل الكبار.

[142] NouriaBenghabritRemaoun et Abdelkrim Elaidi, « Jeunes et vécu social en situation de crise : retour sur des recherches menées dans l'Algérie des années 1990 », Insaniyathttp://journals.openedition.org/insaniyat/13507

الفصل الخامس : علاقة المقاول الشاب بالمعطى الاتصالي وتحديات العولمة

ميدانيًا، يتبين من خلال نتائج هذه الدراسة أن المرجعية الجوهرية لمختلف استراتيجيات المقاول الشاب، باتت ترتبط بمنطق طلب الفاعلية والبراغماتية، بحيث يمكن القول إن التوجه العام لهذا الفاعل أصبح يتطابق تمامًا، ليس فقط مع الأسس القيمية للفعل المقاولاتي، بل ومع التوجه والقيم التي تنطوي عليها وسائل ومنتجات الثورة الرقمية، التي باتت تتكامل تمامًا مع مطلب تحقيق هذه الفاعلية والسلوك البراغماتي.

وعلى هذا الأساس، قد نتساءل حول ما يعكسه المقاول الشاب من معانٍ سياسية من خلال خياراته الاستراتيجية البراغماتية المرتبطة بطلب الفاعلية الاقتصادية وعلاقتها بما يعزز ويضمن إنتاج قيم الانتماء لهوية وطنية مستقلة، أمام الخرق والاكتساح الشامل الذي حققه مشروع العولمة بفضل الثورة الرقمية، وهذا على اعتبار أن عملية اقتناء المقاول الشاب للقيم المشتركة التي تصنع هويته الجماعية، والتي تعد الشرط الاستراتيجي لقيام الوعي السياسي لدى هذه الشريحة الأكثر تفاعلاً ومواكبة لمستجدات هذه الثورة وتوجهاتها، لم تعد تقتصر على ما تنتجه العائلة والمدرسة والمؤسسة الرسمية بشكل عام.

وأمام غياب دراسات ميدانية وعلمية دقيقة حول مثل هذا الانشغال، قد لا يمكن تقديم جواب موضوعي وحاسم، إلا أن العديد من المعطيات المباشرة والضمنية التي يسوقها خطاب العينة تدل على أن المقاول الشاب يعكس بالمجمل تمسكًا واضحًا بمجموع القيم الدينية والمواقف الاجتماعية المحافظة، ويجعل من إقباله واقتناءه للمنتجات ووسائل التكنولوجيات الرقمية مجرد وسيلة لتحصيل المزيد

من الفاعلية ومواكبة التصور البراغماتي المرحلي، من حيث أن القدرة على توظيف هذه الوسائل باتت بمثابة أحد أهم الدلائل على التكيف الإيجابي مع مقتضيات النجاح الاقتصادي وبناء المؤسسة، والنجاح الاجتماعي بشكل عام.

إلا أن هذا الخطاب يظل يحمل بعض التوجس من المعطى التكنولوجي، كما يمكن تبينه من الخطاب التالي:

المقـــــــــــــــــــــــــــــاول رقـــــــــــــــــــــــــــــم 2:

"لقد بات من المستحيل أن نقوم بأي شيء من دون توظيف الوسائط التكنولوجية الحديثة، حيث المنافسة الاقتصادية باتت على مستوى الافتراضي أكثر مما هي في الواقع، ما يعني أن عدم الاندماج في العالم الافتراضي سيجعلك خارج قواعد اللعبة تمامًا".

ومع ذلك، فإن غالبية عناصر العينة تتحدث أيضًا عن اعتماد هذه التكنولوجيات الرقمية وعلاقتها بالغزو الثقافي وحالة التفسخ الأخلاقي والأُسري، حيث يعرض خطاب العينة إزاء هذه المظاهر أحكامًا ومواقف تجعلها تتوزع إلى فئتين: لتعكس الأولى نوعًا من التفاؤل حول تداعيات الثورة الرقمية على المنظومة القيمية الاجتماعية المحلية، فيما تعكس الفئة الثانية نوعًا من التخوف والحيرة بشأن وتيرة التحولات التي أثرت بشكل عميق على مختلف القناعات والسلوكات الاجتماعية، وهذا ما يتبين من خلال ما تقترحه كحلول لتدارك الوضع.

الفصل الخامس : علاقة المقاول الشاب بالمعطى الاتصالي وتحديات العولمة

المقـــــــــــــــــــــــــــــــاول رقـــــــــــــــــــــــــــــــم 5:

"إن الثـورة الرقميـة هـي سـلاح يمكـن أن يوظـف فـي الشـر والفسـاد، ويمكـن أن يوظـف فـي الخيـر، والـدول التـي تملـك هـذه التكنولوجيـا باتـت قـادرة أكثـر مـن أي وقـت مضـى علـى طمـس ثقافتنـا وقيمنـا الأصـلية، وتسـتطيع أخـذ الشـباب إلـى عـالم آخـر غيـر عالمنـا وتجعلهـم يتخلـون عـن أصـلهم وهـويتهم... لـذلك يبقـى السـبيل الوحيـد لصـد هـذه المخططـات هـو العـودة إلـى أصـول الـدين الإسـلامي والتمسـك بقـيم المجتمـع بـدون أي تطرف أو انغلاق على الذات".

مثـل هـذا الخطـاب يعكـس درجـة مـن الـوعي بطبيعـة التهديـدات التـي باتـت تواجـه المنظومـة القيميـة، والتـي ليسـت مرتبطـة حصـريًا بالعامـل التكنولـوجي ومـا ينطـوي عليـه مـن توجهـات، ذلـك أن انسـياق الشـباب مـع هـذه التوجهـات والقـيم الكونيـة والعقلانيـة علـى حسـاب القـيم المحليـة هـو بالدرجـة الأولـى نـاتج عـن اسـتفحال التفاوتـات الاجتماعيـة والممارسـات التعسـفية واللاديمقراطيـة، التـي تجعـل مـن الحاجـة إلـى الانتمـاء غيـر مبـررة ولا معنـى لهـا فـي الحيـاة اليوميـة ومـا يـرتبط بطلـب تحقيـق الفاعلية والتعامل البراغماتي العقلاني.

أمـا عـن الفئـة المتفائلـة، فهـي تطـور مواقـف توافقيـة بـين الإسـلام والحداثـة والديمقراطيـة، وهـي تـرى أن مجتمعهـا يمتلـك مميـزات تاريخيـة وحضـارية ورصـيدًا ثقافيًـا يـدعو للفخـر، ومـع ذلـك فهـي تستشـعر أن الضـغوطات المرحليـة التـي أخـذت تفرضـها التـأثيرات التكنولوجيـة علـى الحيـاة الاجتماعيـة باتـت تحمـل تهديـدات موضوعية لما يشكل الروابط الاجتماعية والشعور بالانتماء.

الفصل الخامس : علاقة المقاول الشاب بالمعطى الاتصالي وتحديات العولمة

الشيء الذي يضعنا أمام سؤال موضوعي ومشروع حول طبيعة الدور الذي باتت تلعبه الدولة إزاء هذا النوع من التحولات التكنولوجية العميقة، التي أصبحت تضرب أسس شرعيتها في الصميم وتستنزف رصيدها القيمي بشكل متواصل ومتزايد.

المؤكد بهذا الصدد أن العالم الافتراضي الرقمي قد أخذ ينبني على قيم ومعايير اجتماعية لا تحمل أي شحنة ثقافية محلية من شأنها أن تحمي وتعزز العلاقة العضوية التي تربط الموروث الاجتماعي الرمزي بالمصالح المادية والاقتصادية لهذه الشريحة السوسيومهنية. ولعل مثل هذه المخاوف تتأكد من خلال الإقبال الكبير لعناصر العينة على منتجات هذه الثورة التكنولوجية وانخراطها في مختلف وسائل التواصل الاجتماعي، وتوظيفها للغة الهجينة التي يتم اعتمادها من خلال هذه الوسائل الافتراضية، ليعكس خطابها الغياب شبه الكامل لمخرجات هذا النوع من الممارسات الاجتماعية والنوع من اللغة على مصيرها وهويتها الاجتماعية والسياسية في المدى المنظور.

الشيء الذي يؤشر على وجود تناقضات قيمية جديدة من شأنها أن تسرع في عملية إعادة صياغة العلاقة السياسية القائمة بينها وبين مؤسسات الدولة وبينها وبين المجتمع، لتجعل من العامل التكنولوجي الرقمي بمثابة الرهان المرحلي الأهم في عملية التغيير الاجتماعي والتحديث السياسي، للخروج من التبعية للكبار

ووصـــايتهم السياســـية والريعيـــة، بمـــا يـــدعم اســـتقلالية المقـــاول الشـــاب السياســـية والمادية[143].

ذلـك أنَّنـا نميـز، وبشـكل موضـوعي، بـين خصوصـية القـراءات التـي تتنـاول المقـاول فـي المجتمعـات الغربيـة المتطـورة وتلـك التـي تخـص المقـاول المحلـي، مـن حيـث أن الأولـى عبـارة عـن جهـد فكـري منسـجم مـع الواقـع الـذي أنتجتـه التجربـة التاريخيـة وامتـدادًا طبيعيًـا لهـا، بحيـث يمكـن الانتقـال مـن مجـال لآخـر، ومـن حالـة إلـى أخـرى، ومـن مسـتوى لآخـر، مهمـا اختلفـت المقـاييس الكميـة وتعـددت المعـايير النوعية[144].

فيمـا تبقـى الثانيـة مرتبطـة بإشـكالية البحـث عـن الفاعليـة وعـن المخـرج مـن ثنائيـة الصـراع بـين الـذات والموضـوع بشـكل عـام، لتبقـى العلاقـة الوحيـدة، مـن هـذا المنظـور المقـارن، تقتصـر علـى البعـد النظـري المختبـري، الـذي لا يمكـن أن ينـتج بنيـة معرفيـة تخـرج عـن السـياقات الكبـرى لهيمنـة العامـل التكنولـوجي الرقمـي، الـذي يجعـل مـن مشـروع العولمـة البعـد الاسـتراتيجي لاحتـواء وتجـاوز جميـع القـراءات والتصـورات الاجتماعيـة، مـن خـلال توظيفاتـه المتعـددة التـي تشـمل الحـروب الإقناعيـة الناعمـة قبـل الحروب الإلكترونية المدمرة الدموية.

[143] Ahmed Henni Capitalisme de rente et « crise » des banlieues. Vers une dynamique statutaire dans la société française ?

[144] Jean-Loup Amselle Le fétichisme de la sociétéL'Homme et la société Année 1979 51-54 pp. 163-177Fait partie d'un numéro thématique : Modes de production et de reproductionhttps://www.persee.fr/doc/homso_0018-4306_1979_num_51_1_1978

[144]Touraine (Alain), Critique de la modernité, Paris, Fayard, 1992, p 283-284.

وعليه فإن القراءات التفاؤلية الطاغية، التي تجعل من الشاب المقاول ناقلًا حيويًا للقيم الحداثية والخيارات العقلانية الديمقراطية، تتجاهل أن هذه الثورة الرقمية تحمل في طياتها بعدًا أيديولوجيًا وإرادة سياسية تجعل من الممارسة التواصلية وتقنياتها الحديثة الورقة الحاسمة التي تكشف عن منطق نسق السيطرة وعن أصل النمط الرأسمالي المنتج للعملية التواصلية وما بات ينتجه من عمليات لتسطيح الفضاءات الاجتماعية وإعادة تشكيل الوعي من خلال بناء افتراضي للواقع بالاعتماد على التصنيع الثقافي الرقمي، الذي امتد ليشمل المنظور المعرفي الإنساني بشكل عام.

فخلافًا لتلك الصورة التي تؤسس لأهمية وسائل تكنولوجيات الاتصال والإعلام الحديث في حياة الفرد والجماعات، تشير بعض الدراسات إلى جوانب أخرى سلبية تتناقض مع الخطاب المتفائل بمخرجات الثورة الرقمية[145]، لتؤكد أن تداعياتها باتت تهدد صحة العقلية والجسدية لشرائح واسعة في المجتمع الكندي والأمريكي، بما يؤكد أن جميع المجتمعات باتت تخضع لعملية تحيين شامل وعميق للنموذج الاجتماعي الرأسمالي من خلال توظيف مفهوم المجتمع المعلوماتي، الذي نتج عن الثورة الرقمية،[146] وما تقدمه من وعود إنمائية على غرار الوعود التي قدمتها الثورات العلمية السابقة، دون أن يتغير شيء من جوهر النظام الرأسمالي الذي أنشأها.

[145] O'Tempora, « Entretien avec Paul Watzlawick – La communication, mode de production de la réalité », *Communication et organisation* http://journals.openedition.org/communicationorganisation/1560

[146] Éric Maigret Sociologie et communication Vieilles lunes disciplinaires et idées neuvesDans Hermès, La Revue 2004/1 (n° 38), pages 111 à 117https://www.cairn.info/revue-hermes-la-revue-2004-1-page-111.htm

الفصل الخامس : علاقة المقاول الشاب بالمعطى الاتصالي وتحديات العولمة

وعليه فإن فهم كيفية اقتناء الشباب عامة لمكاسب الثورة الرقمية وتأثيراتها على استراتيجياتهم السوسيوسياسية يدفعنا أولًا لفهم ودراسة تلك التأثيرات التبادلية بين التكنولوجيا والمجتمع، على اعتبار أنهما وحدتان متلازمتان وغير منفصلتين، كونهما في حالة تفاعل مستمر وتشابك دائم يقود كل منهما الآخر.

وبذلك، فإن أي حديث اليوم عن بناء مشروع مستقل مهما كان فرديًا وخاصًا، كما هو الحال بالنسبة لمشروع المقاول الشاب، لم يعد من الممكن أن يتأسس خارج الأطر والأنماط التي تهندسها الثورة الرقمية وما ترسمه من بدائل وتقترح من فضاءات افتراضية لجميع الفئات والشرائح الاجتماعية في جميع المجالات. ولعل هذا تحديدًا ما يعكس مجددًا قوة النموذج الرأسمالي وقدرته على الاحتواء وكسب الرهانات المعرفية، بحيث تغيب الحاجة الحيوية للفعل السياسي من خلال بسط شكل جديد من الهيمنة التي باتت ترتبط بمفهوم أيديولوجية المعلومة[147].

ومن هذا المنظور، قد يتبين أن عملية اقتناء المقاول الشاب لوسائل التكنولوجيا والاتصال الرقمي لا تختلف كثيرًا عن باقي الشرائح الأخرى عمومًا، فهو يستعمل هذه الوسائل بالنظر لفاعليتها والتسهيلات العملية التي تمنحها في الحياة اليومية، ويتعاطى مع الإنترنت كمصدر للمعلومات وفضاء يوفر العديد من الفرص المساعدة على تجاوز الإكراهات والحواجز المؤسساتية في بلوغ المعلومة، بفضل الانفتاح على شبكات التواصل وما تطرحه من فرص لتوسيع العلاقات وتبادل المعارف، لتصبح بذلك فرضية المراهنة على علاقة المقاول الشاب بالثورة الرقمية

[147] نفس المرجع المذكور:...P115O'Tempora, « Entretien avec Paul Watzlawick

كورقة حاسمة لإحداث التغيير وإرساء المنطق الديمقراطي كوسيلة لترقية مصالحه ومشروعه الخاص، احتمالا يبعث على توجهات لا تتطابق بالضرورة مع الأطر المرجعية التي تؤسس للدولة وصورتها الحالية، ولا مع هوية هذا الفاعل الاجتماعي والسياسي الاستراتيجي، التي تعرض الكثير من معالم الخيارات البراغماتية وتمسكها القوي بمنطق السلوكات الندية في ممارساتها اليومية.

فهل يمكن أن يكون لمثل هذه القناعات ما يجعلها قادرة على تجاوز ضغوطات الثورة الرقمية التي تهدد تسطيح طموحاته وأحلامه المستقبلية، من خلال السطو على إرادته الرمزية قبل المادية، والتي باتت توظفها الدولة لاحتواء تلك التراكمات التي تصنع الطموحات الفعلية لهذا الجيل من جهة، ومطامح المراهنين على منطق العولمة في كسب المعارك السياسية من خلال استثمار حالة اختلال التوازن التي تشهدها جل مؤسسات الدولة تحت وطأة العامل الرقمي من جهة أخرى.

موازاة لذلك، قد يتبين أن طبيعة الاستراتيجيات التي تتبناها السلطة من خلال سياسات الدولة والأدوار التي باتت ترسمها لاحتواء الشباب لا تتعارض في جل الميادين والأنشطة الاجتماعية، فهي بذلك تستثمر هذه الثورة الرقمية وتتعاطى مع عناصرها ومقتضياتها، بما يدعم الحفاظ على أدوارها الاستراتيجية ووظائفها التنظيمية، وتجعل من الخطاب الموجه للشباب هو نفسه الذي تتنباه النظرة الحداثية

المعولمة على قلة صرامة التطبيق والتوجيه المنسجم، كما يعكسه واقع العلاقة بين المقاولين الشباب ومؤسسات الدولة[148].

ذلك أن تطوير أدواتها ووسائلها في تسيير شؤون المجتمع ومرافقة رقمية بات يمثل رهانًا استراتيجيًا لضمان السوسيوسياسية للمقاول المحلي، التي تؤكد أن الكفاءة والفعالية لا ترتبط بمنطق وأهداف اقتصادية بقدر ما ترتبط بقدرة الفاعل الاقتصادي على التوزيع والتسيير الاجتماعي والرمزي، الذي لا يمكن تجاوزه خلال مختلف عمليات بناء وتسيير المؤسسة الخاصة، من حيث أنها امتداد لعلاقات وبنى العائلة التقليدية.

الشيء الذي يضعنا أمام سؤال موضوعي ومشروع حول طبيعة الدور الذي باتت تلعبه الدولة إزاء هذا النوع من التحولات التكنولوجية العميقة، التي أصبحت تضرب أسس شرعيتها في الصميم وتستنزف رصيدها القيمي بشكل متواصل، ودون أن تطور أي آلية أو خطة وطنية من شأنها توجيه وتحصين إنتاج القيم وبناء الهوية المشتركة، اعتمادًا على أساليب إقناعية وجدية توضح بصرامة البعد الاستراتيجي للهوية والانتماء الاجتماعي والوطني، كما يوضح حدود المسؤوليات من خلال هيئات مختصة مكلفة بحماية وتطوير هذا البعد الاستراتيجي، عوض تركه عرضة للعبث تحت مسمى حرية الرأي والاختلاف، التي باتت تجد في الثورة الرقمية كل ما يبرر عولمة القيم والمبادئ والذوق والثقافة ونماذج النجاح الجديدة والمؤثرين في مختلف المجالات. كما هو الحال مع العديد من الأسماء المعروفة

[148] Bourdieu Pierre :La jeunesse n’est qu’un mot, in questions de sociologie, Paris, Minuit, 1984, P.143

التي أسهمت بشكل مستميت في تشويه وإنهاك القيم التي تصنع هويتنا ووحدتنا السياسية بشكل ممنهج، على مدى السنوات الأخيرة، دون أن يكون هناك أي قانون أو هيئة رسمية تضطلع بمراجعة مفهوم حرية الرأي كتعبير عن مصلحة خاصة مشروعة، وما هو مشروع لاستغلالها في فتح متاهة وجودية تشمل جميع مكونات المجتمع على اختلاف مصالحهم بما يسهل إرساء حالة الفوضى الخالية التي لا تخدم إلا الأطراف التي عملت بجد على عولمتها.

عموماً يظل الخطاب الرسمي، من خلال ما تقوم به الدولة من استثمارات في مجال ترقية البنية التحتية المساعدة على توظيف واقتناء هذه الثورة، غير مكترث بالشكل المعرفي المطلوب، ليعكس نوعًا من الاطمئنان لتلك الصور الحداثية الظاهرية التي تقدمها هذه الثورة للمؤسسات الرسمية في مواكبتها، والتي تهتم أساسًا بقضايا الجريمة الإلكترونية والإرهاب الإلكتروني، والتبادل الإلكتروني، والإبداع الإلكتروني[149].

في حين يظل هذا الخطاب غير مهتم بتحسين قدرتنا على تحديد وقياس درجة الخرق الذي أحدثته هذه الثورة على مستوى تصورات مختلف الشرائح الاجتماعية، من حيث أنها تعبير عن إرادة للهيمنة الاقتصادية والثقافية والحضارية، ووسيلة لحل مشاكل وخلق أخرى جديدة لدى هذه الشرائح، ومنها المقاولون الشباب على وجه الخصوص، دون أن نعلم معناها ودلالاتها السياسية النهائية، ولا عن

[149] JULIEN P.A et MARCHESNAY M, L'entrepreneuriat, Editions Economica, Paris, 1996,p 08-09.

الفصل الخامس : علاقة المقاول الشاب بالمعطى الاتصالي وتحديات العولمة

علاقتها بعملية إنتاج القيم الاجتماعية الاستراتيجية التي تصنع الانتماء والهوية المشتركة.

العنصر الثاني: عولمة المقاولاتية والرهان الديمقراطي

هل يمكن أن نتحدث عن الديمقراطية حين يكون المقاول والمقاولاتية برنامجًا وخطابًا سياسيًا معولمًا، وبأي معنى يكون الحديث عن السياسي ممكنًا حين تكون الجامعة معبرًا لمشاريع ومصالح السوق المتنافسة؟

من منظور السياسي، يمكن القول إن تنامي وتعاظم خطاب المقاولاتية الذي أعقب سقوط أسطورة المقاول البطل، إنما يعني بالأساس إسقاط شرط الحرية الفردية، من حيث أنها الشرط الجوهري للممارسة الديمقراطية. بما يعني أن النظام النيوليبرالي قد بات ينزع للشمولية والفكر الأحادي من خلال التنكر لأحد أهم موارده السياسية والرمزية، التي صنعت قوة نموذجه الاجتماعي وتفوقه الاقتصادي والحضاري. حيث أصبح هذا النظام ينزع لصرف الفعل الاقتصادي دائمًا إلى مزيد من التفصيل والتشتيت ليشمل مختلف الفضاءات الاستثمارية بتوظيف جميع الأشكال والمستويات الاجتماعية الممكنة، بما فيها تلك التي ترتبط بالمقاولاتية الجماعية والاجتماعية والتضامنية، التي تختلف وتتعارض كليًا مع منطق المقاول بمعناه الشومبيتري، الذي يجعل من طلب مزيد من الربح ومزيد من الحرية المعادلة الأساس التي تقوم عليها وظيفة هذا الفاعل الاقتصادي ودوره السياسي.

إلا أن ما يزيد من هذا الخطر الذي بات يعطل الفعل الديمقراطي، لا يرتبط فقط بتنامي الخطاب حول أهمية الفعل المقاولاتي الساعي باستمرار لإنتاج نماذج مستنخَة ومنمطة للمقاول بحسب الطلب والحاجة، بل في كونه يتقاطع ويتماهى بشكل كلي، من حيث مقاربته الكمية، مع المنطق الجوهري الذي يحرك التطور الرهيب للثورة الرقمية التي أخذت توجه تصورات وممارسات مختلف الشرائح السوسيومهنية، بما فيها قدراتهم الإبداعية ومبادراتهم التجديدية[150].

صحيح أن المقاولاتية باتت عبارة عن فكرة مفيدة تحمل الكثير من الحلول العملية للمشاكل التنموية التي تواجه المجتمعات المعقدة، لكن الصحيح أيضًا أنها باتت تصرفًا في العقل والسلوك والذوق والقناعات، وأنها لا تقدم خيارًا آخر لطابعها المعولم، الذي تسعى العديد من الأبحاث التي تناولت علاقتها بالبعد الثقافي

لتقديمها كحقيقة لا تتعارض مع الخصوصية الثقافية للمجتمعات، فقط لأن المقاولين موجودون في جميع الثقافات. من هذا المنظور يمكن تناول ثلاث أبعاد أساسية باتت ترافق عملية الاقتناء المعرفي للمقاولاتية: يمثل البعد الأول المستوى المعرفي الذي أخذ يعكس بالدرجة الأولى ضرورة تجاوز الخلط الكبير بين مصطلح المقاول والمقاولاتية كما تعرضه التناقضات والمقاربات النظرية في تعريف المقاول والمقاولاتية من مرحلة تاريخية لأخرى ومن مجتمع لآخر، أو كما تعرضه على الأقل العديد من المنشورات والوثائق البيداغوجية التي نجدها على المواقع الإلكترونية الجامعية، حيث يتم تصوير وشرح مصطلح المقاولاتية بتصوير وشرح

[150] مراح حياة: إشكاليةالمقاول الجزائري الجديد الجزءالأول، مجلة دراسات اجتماعية،عدد 03 ،جانفي 2010 ،مركز . البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات العلمية،الجزائر، ص 26

الفصل الخامس : علاقة المقاول الشاب بالمعطى الاتصالي وتحديات العولمة

مصطلح المقاول من منظور كلاسيكي، مع إهمال شرط الحرية كخاصية جوهرية للمقاول من حيث أنها شكل من أشكال الحريات الأساسية والسياسية، التي ترتبط منطقيًا وحيويًا بالقدرة على الإبداع والتجديد بالمعنى السوسيومهني والسوسيوسياسي. ولعل هذا ما يمثل في اعتقادنا أحد أهم مواطن اللبس والغموض الذي لا يساعد على اقتناء وفهم موضوع المقاولاتية كحقيقة اقتصادية عملية وكتحول أسس لقطيعة نظامية على مستوى تناقضات السيرورة السوسيولوجية من منطق النظام النيوليبرالي، تطوير الممارسة الاقتصادية تحت مسمى المقاولاتية لا على ترقية الفاعل الاقتصادي تحت مسمى المقاول. وعلى أساس هذا التحول في الخطاب ودلالات مفرداته المتمايزة، نكون أمام علاقة سياسية جديدة تفيد بأن النظام النيوليبرالي بات من خلال خطاب ومفردات المقاولاتية يرفض التعاطي مع المقاول الفرد بوصفه أحد أهم مصادر التنوع والتعدد للتعبير عن الرغبات والإرادات والرؤى السياسية الخاصة، كون هذا النظام بات يوم يكتسح جميع المجتمعات والثقافات[151]، التي لا يمكن السيطرة عليها وإخضاعها إلا من خلال مسمى المقاولاتية وليس من خلال المقاول الذي هو الداعم المادي والرمزي لمطلب الحرية والإرادة المستقلة.

ولعل هذا ما يمكن تبينه من خلال البعد الثاني، الذي يقتضي الفصل بين حقيقتين تاريخيتين متداخلتين؛ يرتبط المستوى الأول بالسياق المرحلي الذي أسس

[151] كمثال عن هذه الخصوصية تلك المعالجات التي تربط المقاول بمساره و هويته لتفسير منطق بناء المؤسسة في مجال التكنولوجيات الحديثة انظر:

Régis Moreau:L’identité entrepreneuriale de soiLe cas de 45 fondateurs d’entreprise de nouvelle technologiehttps://id.erudit.org/iderudit/1008456ar

الفصل الخامس : علاقة المقاول الشاب بالمعطى الاتصالي وتحديات العولمة

و برر لأسطورة المقاول البطل، الذي يتفوق على جميع قوى المحافظة والروتين بجميع أشكاله ومستوياته الرسمية واللا رسمية من خلال قدراته الإبداعية ومبادراته المجددة، التي ترتبط بتمجيد قيم الحرية. ويرتبط مستواه الآخر بالسياق المرحلي الذي أوجد الشروط الموضوعية التي أدت إلى إسقاط هذه الأسطورة معرفيًا ومخبريًا، واستبدالها بمضامين ومقاييس عملية أكثر تطابقًا وتوافقًا مع تناقضات الواقع في المرحلة الراهنة، وهذا ما يمثل البعد الثالث الذي أخذ يؤسس مصطلح المقاولاتية، التي بدأت معالمها الأولى مع بداية سبعينيات القرن الماضي، حيث بدأت الدراسات والأبحاث الجامعية على اختلاف تخصصاتها ووسائلها المنهجية وحقولها المعرفية تسهم في بناء التصور البديل للمقاول الكلاسيكي الذي لم يعد يلبي الحاجات والأدوار الجديدة التي تقتضيها تناقضات المرحلة النيوليبرالية[152].

التي أخذت تفرض من وجهة نظرنا الاستجابة لمطلبين أساسيين: يتمثل الأول في ضرورة الخروج عن النظرة النخبوية للفعل المقاولاتي والعمل على تبسيطه وعرضه كثقافة تشمل مختلف الشرائح الاجتماعية القاعدية، بما يسمح باستثمار مختلف الفضاءات والمستويات السوسيومهنية بشكل منظم ويضمن كسب أكبر عدد ممكن من المنتفعين وأصحاب المصالح المرتبطين بمشروع توسع النظام النيوليبرالي.

[152] او تلك التي تربط هذا الفاعل بمنظور جيواستراتجي ليشمل مختلف شروط نجاح المؤسسة في مختلف انحاء المعمورة امام ما تلقاه من تحديات استراتيجية راهنة انظر:

De la géopolitique à la géoéconomie:Pascal Lorot en ligne sur Cairn.info le 01/12/2011https://doi.org/10.3917/geoec.050.0009

أما المطلب الثاني، والذي يعتبر جوهر التحول من مرحلة المقاول إلى مرحلة المقاولاتية، فهو يتمثل في ضرورة تسطيح الفعل السياسي من خلال تحجيم وتقزيم أهمية شرط الحرية كتعبير عن التصورات الاجتماعية الفردية المستقلة والإرادة الخاصة. ولعل هذا ما يمكن تبينه من خلال تجاوز تلك المقاربات والأبحاث التي كانت تركز على فهم المقاول الفرد وظلت عاجزة عن احتوائه في تعريف جامع بسبب التنوع الطبيعي الموجود في جماعة المقاولين، لتقبل بهذا التنوع والتعدد كخاصية بشرية لدى المقاولين وغير المقاولين، مع فارق واحد أن التنوع الذي يخص جماعة المقاول، كما أقره ويليام غارتنر، نتيجة لتنوع طبيعة محفزاتهم وطموحاتهم وأهدافهم الخاصة ومن طبيعة شخصيتهم ومعتقداتهم وقيمهم ومؤهلاتهم وقدراتهم المختلفة[153].

وبذلك كانت دراسة غارتنر بمثابة الإعلان عن مرحلة جديدة جعلت من المقاولاتية معرفة قابلة للتلقين والتدريس، تمامًا كما نتعلم الرياضيات أو أي لغة، وبهذا الشكل تم تجاوز البعد السوسيوسياسي للمقاول الفرد لتأسيس الإجماع الجديد الذي يقضي بضرورة تحويل خاصية التنوع لدى جماعة المقاولين من مصدر لعراقيل وصعوبات منهجية تمنع فهم واقتناء المقاول معرفيًا، إلى عامل ثانوي ليس له الأثر الكبير على مستوى عملية ترقية وتعزيز النظام النيوليبرالي، الذي بات يتعاطى مع أولويات اقتصادية وامتيازات تكنولوجية غير مسبوقة، جعلته يرى في

[153] Michel Sénécal et Fabien Granjonextrait de « Communication, idéologies et hégémonies culturelles » de Armand Mattelarthttps://www.contretemps.eu/a-lire-un-extrait-de-communication-ideologies-et-hegemonies-culturelles-de-armand-mattelart/

الفصل الخامس : علاقة المقاول الشاب بالمعطى الاتصالي وتحديات العولمة

الدور السياسي للمقاول مجرد عملية اقتصادية تنافسية محسومة لا تحتاج لأي صيغة سياسية وإيديولوجية محددة لتبريرها، وأن كل ما تحتاجه هذه المرحلة هو تطوير وتوسيع هذا البعد التنافسي كمشروع معولم لا سياسي.

ولعل هذا ما يتبين من خلال إسقاط جميع المقاربات التي تقدم المقاول كبطل أسطوري، وتحول الخطاب التنموي من التركيز على خصائص وسمات المقاول كفرد وإرادة فردية ومشروع مستقل، إلى مجال وأطر معرفية هجينة مطورة لتأكيد قابلية استنساخ الفعل المقاولاتي بدون المقاول بمعناه الكلاسيكي الأسطوري، أي الانتقال إلى مرحلة تحويل كل ما راكمته الأبحاث والدراسات حول سلوكاته وخصائصه الفردية والاجتماعية، إلى أطر ونماذج قابلة للاستنساخ والتعميم الواسع والشامل[154].

وبذلك تكون المقاولاتية عبارة عن الإجابة السياسية الأنسب للنظام النيوليبرالي، الذي بات يسعى لاحتواء مختلف الأنظمة السياسية في العالم على قاعدة أن نجاح الدول ونمو المجتمعات لم يبنَ على شرط توفر سيادة الدولة التي ترتبط عضوياً بمفهوم الهوية من حيث إنه أحد أهم المصادر الرمزية لشرعية الدولة، وهذا ما يعني أن إسقاط نموذج المقاول الشومبتيري، وهو تحديدًا، إسقاط لخاصية الحرية بمعناها السياسي وليس الاقتصادي، الشيء الذي يمنح للنظام النيوليبرالي القدرة على الاستجابة لمطلبين حيويين:

[154] Paul Watzlawik entretien …. Opcit p9

الفصل الخامس : علاقة المقاول الشاب بالمعطى الاتصالي وتحديات العولمة

يتمثل الأول في تسطيح التصور السياسي لدى جميع المترشحين لخوض غمار المؤسسة الخاصة كممارسة اقتصادية مهنية، بحيث يستحيل أن تجد مشاكلها وحلولها خارج الإطار الاقتصادي والمهني، وبالتالي القبول بالمنطق الاقتصادي كمرجعية وحيدة لعلاقة المقاول بالدولة، ويمثل الثاني تعميم ثقافة المصلحة الخاصة الضيقة، كقيمة طبيعية وجوهرية كتلك التي أسست أسطورة المقاول البطل، ولكن بعدما أفرغت شحنتها السوسيوسياسية من خلال عقود من الثقافة الاستهلاكية والفردانية وحساب القيم التضامنية وتقاليد النضال السياسي، التي حولت الفرد إلى كائن اقتصادي كمي صرف، ليصير عبارة عن مجرد مصلحة منظمة بشكل مسبق وبقواعد حسابية ومنطقية محايدة، خالية من أي اعتبارات قيمية من شأنها أن تربط الهوية الفردية بالانتماء الجماعي، بما يؤكد أن مرحلة المقاولاتية جاءت عمليًا لتفريغ المجتمع من بعده السياسي[155].

ولعل هذا ما يمكن استنتاجه من خلال العديد من الدراسات التي تؤكد أن المقاولاتية هي حقيقة عابرة لجميع المجتمعات والثقافات والتاريخ والجغرافيا، بما يعني أنها قيمة من القيم العالمية التي يمكن زرعها وصناعتها استنادًا للطرح الذي جاء بـ"دمقرطة المقاولاتية"، وأنها وسيلة تعني جميع الفئات والشرائح الاجتماعية على اختلاف مقدراتها المادية والرمزية مهما كانت معدومة، من خلال تطبيق تلك المقاربات التي جعلت من مسعى البحث عن بناء مشروع خاص في حد ذاته أهم من توفر خطة مشروع مسبق وتوفير رأس المال المعلوم، كما هو الحال مع نظرية

[155] فاتزلافيك و وادبيات مدرسة بالوا لتوا الامريكية التي تنظر للاتصال عموما كسيرورة متواصلة تربط بين البنية و الثقافة بمفهومهاالانتروبولوجي

المقاولاتيــة الأدائيــة، التــي تغلــب الفعــل والممارســة الجماعيــة علــى التفكيــر والتخطــيط المســبق، مــا يعنــي أننــا أمــام ظــاهرة علميــة مبرمجــة للتصــرف فــي العقــل والســلوك، تــراهن علــى ضــرورة توحيــد المجتمعــات والثقافــات، علــى نحــو يقطــع وبشــكل نهــائي الفعل والممارسة الاقتصادية عن جذوره الاجتماعية والسياسية[156].

وإننــا بهــذا المشــروع أمــام جهــد معرفــي مــنظم وشــامل يقــوم علــى ضــرورة تجــاوز الــذاكرة البشــرية وكــل التــراث النظــري للعلــوم الاجتماعيــة التــي أوجــدت فــي مراحــل ســابقة عناصــر تفــوق الرأســمالية، والتــي كانــت تجعــل مــن الحريــات الفرديــة والمطلــب الديمقراطي سرًا لتفوقها الاقتصادي والحضاري إلى غاية الآن.

وهــذا مــا يجعلنــا نقــول إن المقاولاتيــة هــي بمثابــة انقــلاب علــى المقــاول، الــذي ارتبطــت أدواره وفاعليتــه السوسيوسياســية بــالمجتمع الإنتــاجي، الــذي تحــول لمجتمــع مــالي تــتحكم فيــه البنــوك والأســواق الماليــة المعولمــة، التــي أصــبحت بحاجــة لتوســعة قواعــدها الاقتصــادية والاجتماعيــة لتشــمل جميــع المجتمعــات، وتكــرس مفهــوم العولمــة الــذي وجــد فــي الثــورة التكنولوجيــة والرقميــة الدعيمــة الاســتراتيجية بعــد أفــول المجتمــع الصــناعي الإنتــاجي وتنــامي تناقضــات المجتمــع المــالي وطغيــان البنــوك والأســواق الماليــة علــى مختلــف المؤسســات عبــر العــالم، الشــيء الــذي أدى إلــى إســقاط أســطورة المقــاول مــن حيــث إنــه نمــوذج اجتمــاعي يــثمن قــيم الفردانيــة بوصــفها تعبيــرًا عــن إرادة ورغبــة خاصــة تقــدم دائمًــا الممارســة الاقتصــادية فــي كــل مــرة كفعــل يــرتبط جوهريًــا بشــرط الحريــة، التــي تطــرح المبــادرة الاقتصــادية كحــق مــن الحقــوق الأساســية للمــواطن،

[156] Michel Sénécal et Fabien GranjonUn extrait de « Communication, idéologies … opcit p 42

الفصل الخامس : علاقة المقاول الشاب بالمعطى الاتصالي وتحديات العولمة

لتجعل من المستوى السياسي وسيلة لتواصل حماية المصالح الخاصة التي تضمن تواصل السياسي بمعناه العقلاني الحداثي.

مثل هذه الملاحظات قد تزداد خطورة، سيما إذا لاحظنا أن مصطلحي "المقاول" و"المقاولاتية" أصبحا يُصرفان ويركزان بشكل كبير على الفئة الشبابية التي تفتقد أصلاً، بالنظر لطبيعة تجربتها القليلة في الحياة، لهوية غير مكتملة لتجد نفسها معرضة لهذا السيل الجارف لخطاب المقاولاتية وما تحمله من قيم ومرجعيات مستجلبة باسم الفاعلية والتفوق في جميع المجالات، وهذا ما يمثل المصدر الجديد لاستدخال الأنماط الذهنية والتصورية المكرسة للهيمنة الغربية والمصالح الليبرالية الجديدة التي لم تتخلص يوماً من بعدها الاستراتيجي الساعي لتكريس هيمنتها وتوسيع نفوذها من داخل العلاقة الاقتصادية ومن خارجها، وهذا ما يظهر من خلال ما تقترحه من مفاهيم تنظيمية ومؤسسات وظيفية التي تجعل من الشاب المقاول ومفهوم المقاولاتية الوسيلة المثلى لتفريغ مختلف البنى والعلاقات الاجتماعية ليس من دلالاتها ومعانيها الثقافية الأصلية وحسب، بل ومن بعدها السياسي، لتصبح مرجعيتها الوحيدة الطاغية تتمثل في البعد الاقتصادي بوصفه الممارسة المثلى التي تتناغم جوهريًا مع منطق الثورة الرقمية ومقارباتها الكمية الفاعلة، التي تُعد الحامل الأساسي لثقافة الديمقراطية والمجتمع المدني وصيغ الحوكمة الرشيدة، والتي تجعل من المنطق الكمي التقني المرجعية التي لا تستثني أي مجتمع ولا أي ثقافة[157].

[157] Ahmed Henni, Le Cheikh et le patron :Opcit, p29.

الفصل الخامس : علاقة المقاول الشاب بالمعطى الاتصالي وتحديات العولمة

الشيء الذي يحد لا محالة من دور الدولة ومن حضورها كطرف منظم لشؤون المجتمع ولمصالحه العليا، التي تقتضي ضمان الحد الأدنى من السيادة والتحكم في الوضع العام، بعد تأكل جوانب عدة منها، بعد سقوط الحدود الجغرافية كنتيجة لمشروع العولمة وما أوجدته من دعائم في مخرجات الثورة التكنولوجية في مجال الإعلام والاتصال.

وهذا ما يجعلنا نقول إن اكتساح مفهوم المقاولاتية لمختلف الأدوار والوظائف الاجتماعية لم يعد ذلك المفهوم الاقتصادي العملي الذي يخص مجالًا محددًا، بل أصبح بمثابة رؤية وتصور بقيمة مشروع اجتماعي شامل، دون أن يكون مرفقًا بالضرورة بالوعي الكافي واللازم من حيث تداعياته الأنثروبولوجية وتناقضاته الثقافية، أو أن يوفر، بالأخص، خطابًا سياسيًا موضوعيًا صارمًا ومسؤولًا، يؤكد على أهمية الالتزام بالحدود الدلالية الفاصلة بين أدوار ووظائف الدولة ومؤسساتها، كالمؤسسة التعليمية والثقافية والجامعية، البنكية والمالية والسياسية، لتثبت وتميز خصوصيتها الدلالية كمنطلق استراتيجي معلوم ومعلن داخل المجتمع وخارجه، وذلك حتى لا تكون المقاولاتية "حصان طروادة" جديد يفتح المخيال الاجتماعي المحلي ومواطن قوته على جميع الصيغ والنماذج التنموية، التي لا تتعاطى مع مثل مجتمعاتنا إلا كمجرد كيانات بيولوجية، من خلال المنظور الذي تأسس على أعقاب الدراسات التي قدمها هوفستاد، والتي تجعلنا عاجزين لا نستطيع تجاوز

المنطق التكيفي الداروينى، الذي سيحدد في نهاية المطاف مصيرنا وهويتنا من خلال الفعل والممارسة لا من خلال النقد والتفكير[158].

ليحدث ذلك أمام جيل رقمي من الشباب المقاول، كانوا هم ضحايا البطالة والغبن الاجتماعي الذي نتج عن مرحلة تفكيك نسيج المؤسسات الاقتصادية الوطنية، التي كانت أصلاً نتيجة مباشرة لمشروع العولمة والتوسع الليبرالي، ليجد اليوم هذا الجيل نفسه يبحث عن دور الفاعل الاستراتيجي الذي يحدث التغيير الاقتصادي والسوسيوسياسي، في أتون المقاولاتية التي لا تُحدث التغيير لأنها التغيير في ذاتها.

مناقشة فرضيات الدراسة:

للإجابة عن سؤال إشكاليتنا، طرحنا فرضية أولى تفيد بأن التصورات السياسية للمقاولين الشباب تحمل من القناعات والأحكام ما يجعل من خياراتهم الاستراتيجية ترتبط بالمنظومة القيمية التقليدية، وهم بذلك يكرسون نفس المرجعية القيمية التقليدية التي أوجدتها السلطة وثقافتها السياسية، ما يعني أنهم مجرد دعيمة سياسية لخدمة وتواصل نفس العلاقات التي تربط الاقتصادي بالسياسي والمجتمع بالدولة بشكل عام.

[158] Xavier Deroy L'événement entrepreneurial et le modèle entrepreneurial
يحدر من انتشار نماذج الإبداع في مجال المقاولاتية التي باتت تؤسس لاجماع يكرس العودة لمنطق التصور الرقابي الميكانيكي الذي ساقه الباحث في بداية القرن الماضي كل من تايلور ومايو من خلال نظرية التنظيم العلمي للعمل، ودلك كنتيجة للتحولات المتسارعة والمتعاقبة وما اوجدته المقاول بات يرتبط بمعنيين متضادين، إما انه فعل فردي أسطوري يتجاوز والتكنولوجية الرقمية من تعقيدات معرفية. وايضا لان مصطلح المنظمة و الوضع القائم، و اما انه ممارسة روتينية ناتجة عن نماذج الابتكار القابلة للاستنساخ والتعميم التي تستجيب لمختلف دواعي ومقتضات التنمية .

الفصل الخامس : علاقة المقاول الشاب بالمعطى الاتصالي وتحديات العولمة

بخصوص هذه الفرضية، تقدم المعطيات الميدانية جملة من العناصر الموضوعية التي تفيد بأن التصورات السياسية للشباب المقاول تظل عاجزة عن أن تكون بوارد نسج وتفعيل قطيعة نوعية على مستوى ممارساتها السياسية وخياراتها الاستراتيجية، التي تتوافق مع المنظور الديمقراطي الحداثي وما يقتضيه من أنماط تفكير وأشكال منطقية في طرح الأولويات سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني في الوقت نفسه أن هذه الشريحة الاجتماعية لم تؤسس لأي مسافة بينها وبين الموروث القيمي الذي يشرعن للوضع القائم، إذ إنها تظل تعتمد على نسج منطق استراتيجي يزاوج بين المرجعيات التصورية التقليدية لشرعنة فعلها السوسيوسياسي وبين الممارسات الحداثية العقلانية لشرعنة طموحاتها السوسيومهنية.

ولعل هذا ما يمكن تبينه من مضمون خطاب العينة، الذي يبرر من جهة أهمية وضرورة القيم الاجتماعية في عملية الاندماج والارتقاء الاجتماعي، لكنها تظل عاجزة عن تجاوز ثقل الموروث الثقافي وطبيعة منطق البنى والعلاقات الاجتماعية التي يفرضها المنطق القائم، وأن مطلب تحقيق المشروع الخاص للمقاول الشاب لن يكون ليعبر عن إرادة مستقلة ونزعة للتغيير الاجتماعي والسياسي من خلال فرض تصورات وقيم تنظيمية جديدة من شأنها أن تعيد النظر في مختلف الاستراتيجيات السوسيومهنية التقليدية التي لازمت وتلازم الفعل والممارسة الاقتصادية، أي أن كل تصوراته وأشكال ممارساته السوسيومهنية لن تكون إلا مجرد امتداد لمنطق الوضع القائم وللقواعد اللعبة السياسية بشكل عام، ليوظف نفس البنى والعلاقات الاجتماعية التقليدية كأساس استراتيجي لمختلف

ممارساته اليومية، وذلك على اعتبار أن الخروج عن هذه القواعد سيجعله يتعرض لضغوطات وإكراهات موضوعية تحول دون تطور مصلحته ومشروعه الخاص، وهذا يدفعه للاستثمار في القيم السوسيوثقافية المرجعية لتعزيز موقفه ومكانته من خلال الفعل الجماعي، من خلال اعتماده على دور العائلة التضامني وما تكرسه من علاقات لخدمة ومرافقة المشروع الخاص.

وبالتالي، ستكون إسهاماته القيمية محدودة سياسيًا ولا تحمل إلا معنى الانخراط في قواعد اللعبة السياسية ومنطقها التقليدي، ولعل هذا ما يمكن ملاحظته من خلال العديد من الأمثلة للشباب الذين أخذوا يتسابقون على تَرَأُّس بعض الجمعيات وخوض غمار الحملات الانتخابية والظهور الإعلامي خلال بعض المواسم والمناسبات الرسمية لدعم السياسة الحكومية وبرامجها الإنمائية. وبذلك نكون أمام جماعة محافظة سياسيًا وليس من مصلحتها الدفع نحو التغيير وإعادة النظر في قواعد المنطق القائم.

الفرضية الثانية:

تصورات المقاول الشاب تحمل الكثير من القناعات التي ستغير من طبيعة العلاقة التي تجمعه بمؤسسات الدولة والمجتمع لتدفع بها نحو خيارات أكثر ديمقراطية وعقلانية، وذلك على الأقل لأن تزايدها العددي سيحقق في لحظة قادمة تحولًا نوعيًا في قناعاتها ومواقفها الاستراتيجية لتعيد النظر في طبيعة علاقتها بالمؤسسة الخاصة من حيث أنها وسيلة تقتضي تطوير العديد من وظائفها ومهامها التنظيمية بما يستجيب دائمًا لتعزيز الكفاءات والقيم النوعية التي تمثل شرطًا

الفصل الخامس : علاقة المقاول الشاب بالمعطى الاتصالي وتحديات العولمة

استراتيجيًا في عملية التكيف مع مقتضيات المنافسة الاقتصادية ومواصلة النجاح المهني والاجتماعي.

يبدو أن هذه الفرضية، التي تحمل بعض التفاؤل النظري القائم أساسًا على التأثيرات الإيجابية للتحولات التي أحدثتها قوانين السوق وتناقضات ثقافة المنافسة وما رافقها من قيم فردانية عقلانية، لا يمكن أن تكون كافية لتجعلنا نتحدث عن طفرة نوعية على التصورات السوسيوسياسية للمقاول الشاب، التي تجعل منه مصدرًا لإسهامات قيمية داعمة للفعل والخيار الديمقراطي، حيث إن المعطيات الميدانية تؤكد أن العامل المستجد والحاسم الذي أنتجته التفاعلات الاجتماعية التي تربط هذا الفاعل بسيرورة التناقضات السياسية الراهنة، يتمثل في الأسس المنطقية التي تجعل من الفعل البراغماتي والمصلحة المادية الضيقة المرجعية الطاغية لتصورات جماعة المقاولين الشباب بوصفها الفئة الاجتماعية الأكثر انفتاحًا على مستجدات الثورة الرقمية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة بكل ما تحمله من تأثيرات وتوجهات قيمية، التي تشمل مختلف التصورات والأدوار السوسيومهنية، والتي ستؤدي حتمًا بالمقاول الشاب إلى أن يعيد مراجعة مختلف العلاقات التي تربطه بمختلف البنى والمؤسسات السياسية، لتجعل من المطلب الديمقراطي شرطًا حيويًا في تجاوز كل العقبات والإرْكَالات التي يكرسها المنطق القائم وبكل مرجعياته التقليدية، وهذا بالفعل ما تعكسه العديد من الخطابات والأحكام التي باتت تؤسس لتصورات العينة وخياراتها اليومية.

الفصل الخامس : علاقة المقاول الشاب بالمعطى الاتصالي وتحديات العولمة

وبذلك، فإن المقاول الشاب، وبحكم درجة تكوينه ورصيده المعرفي الذي يختلف عن صورة جيل الآباء من المقاولين، قد أخذ يعمل على إنتاج استراتيجيات سياسية مبنية بشكل عقلاني وعلمي لينفتح على مجريات العالم وما تقدمه من تجارب ونماذج ناجحة للتكيف مع الإكراهات والعراقيل التي تحد من مبادراته وطموحاته المهنية، واحتكاكه بمثل هذه التجارب الاجتماعية والاقتصادية، التي من شأنها أن تكسبه وسائل وخيارات جديدة لحماية مصالحه وترقية مشروعه الخاص، بما يضمن له إحداث موارد تأثير جديدة في علاقته بالدولة ومؤسساتها على شاكلة تلك التي أوجدها نظراؤه في المجتمعات المتطورة سياسيًا، سيما وأن التطور الهائل لوسائل الاتصال والتكنولوجيات الرقمية قد بات يدعم بشكل موضوعي مثل هذه التوجهات ويجعل من النموذج الغربي للمقاول عنوانًا للتفوق والتكيف الناجح ليس للمقاول وحسب، بل وللمواطن المثالي الذي يعرف كيف يعيد نسج تصوراته السياسية بشكل عقلاني وبراغماتي.

إلا أن هذا التوجه السياسي الذي يطبع غالبية فئات المقاولين الشباب يظل شرطًا من شروط تواصل مصالحهم المادية الموضوعية، ولكنه أيضًا مجرد صدى سياسي لمقتضيات نفس مشروع العولمة، الذي يجد في الخطاب الرسمي للدولة ومؤسساتها كل ما يدعمه، وهذا ما يعني أن الفعل المقاولاتي الشبابي سيظل مرهونا بإطارات المأسسة التي أوجدته، سواء تلك التي تكرس خصوصيته المحلية أو تلك المرتبطة بالنموذج النظري المهيمن، وفي كلا الحالتين سيكون خيار العودة لاستثمار البعد الاجتماعي بشكله التقليدي السبيل الوحيد لدعم وحماية المصلحة والمؤسسة الخاصة، لتسقط الفرضية حول التحديث السياسي في الشكليات والبرامج

الحكومية التي تبحث عن حالة التوازن بشكل مستدام دون أن تنظر للفعل المقاولاتي كمصدر هام لإنتاج فاعلين سياسيين مستقلين قادرين على دعم بناء الدولة من خلال مبادراتهم الاقتصادية والسياسية والتنظيمية.

الفرضية الثالثة:

المقاول الشاب سوف يخضع لديناميكية الاقتصاد المعولم ولمنظومته السوسيوثقافية، لينساق لمنطقها وتوجهاتها على حساب خصوصيته الثقافية وهويته الاجتماعية، وأن تأثيرات وسائل تكنولوجيات الاتصال والإعلام سوف تلعب الدور الحاسم في ذلك، على اعتبار أن فعله الاقتصادي ومختلف سلوكياته الاجتماعية باتت ترتبط بشكل كامل بالدعائم التي أوجدتها هذه التكنولوجيات.

بما يعني أن تصوراته السياسية ستكون عبارة عن مجموعة من القناعات والقيم المعولمة، التي ستحدث تحولًا عميقًا في علاقته بمختلف المؤسسات الرسمية والاجتماعية، ليصبح فردًا معولمًا يحتكم لمنطق اقتصادي صرف لا تربطه أي علاقة حيوية بخصوصيته الثقافية، مادامت تصوراته لكل مشاكله ولكل حلوله ذات طبيعة اقتصادية مبنية على منطق الربح والخسارة، وهذا ما سوف يجعل منه مجرد رقم في سجل النشطين اقتصاديًا، من الذين يسهل التحكم في مصيرهم من خلال قواعد المنافسة وقوانين السوق، أي دون أن يكون لهم أي تصور سياسي لمصيرهم ومصير الدولة والمجتمع الذي ينتمون إليه.

ذلك أن هذه الفئة لا تتوفر على أي شكل من أشكال القوة لمواجهة ومقاومة التصورات القيمية التي تفرضها ديناميكية الاقتصاد المعولم وما يرافقها من زخم فكري وضخ إعلامي عبر مختلف وسائل وشبكات التواصل الحديثة، والتي باتت منتشرة وسط هذه الفئة السوسيومهنية بشكل غير مسبوق، ما يجعل العامل التكنولوجي الاتصالي بمثابة الورقة الحاسمة في إعادة توجيه جل المرجعيات القيمية للشباب المقاول في جميع المستويات، من حيث أنها خيار إجباري في عملية التكيف مع مقتضيات التحديات الاجتماعية الراهنة ووسيلة لا يمكن الاستغناء عنها لمجاراة قواعد المنافسة وتطوير الأداءات التي يستوجبها منطق السوق.

وعليه، يظل توظيف الشباب المقاول لهذه الوسائل التكنولوجية في مجال الاتصال الاجتماعي وتسيير شؤون المؤسسة بمثابة العامل الأساسي المساعد على احتكاكه بالتجارب الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، سيما أن هذه الوسائل باتت توفر الكثير من السهولة في ربط العلاقات المربحة وتحقيق النجاحات من خارج المنظومة القيمية الاجتماعية والرسمية المحلية، تماشيًا مع التصور المعولم للمؤسسة ومقتضيات الفاعلية الاقتصادية الليبرالية بجميع ما تعرضه من قيم وقناعات.

هذا الفرض، الذي تدعمه التوجهات الكبرى الراهنة بشكل موضوعي، يبقى مفتوحًا ليضع الشباب المقاول أمام جميع الاحتمالات، ومن بينها تلك التي تبطل أي مراهنة على دوره وإسهاماته القيمية في تفعيل سيرورة ديمقراطية محلية مستقلة.

الفصل الخامس : علاقة المقاول الشاب بالمعطى الاتصالي وتحديات العولمة

ليصبح مطلب التغيير مرتبطًا بالنموذج السياسي والثقافي الغربي، سيما وأن الخطاب الرسمي قد بات يسعى لتكريس هذا التوجه المعولم الساعي لتوحيد الثقافات والمرجعيات والبنى الأساسية للاقتصاد، وأن الدولة ذاتها بمختلف مؤسساتها لا تقدم أي مشروع سياسي واجتماعي متكامل لمنع مثل هذه التوجهات.

وهذا ما يعني أن الخاصية الشبابية، من حيث أنها طاقة اجتماعية متميزة، قد باتت داعمًا إضافيًا للمنظومة السوسيوثقافية والسياسية الغربية بشكل مؤثر وحاسم، أكثر مما تكون طاقة محلية داعمة لترقية البنى والعلاقات السياسية المحلية بشكل مبدع ومستقل، غير قابل للذوبان في القوالب والنماذج المفروضة خارجيًا.

خاتمة

على ضوء نتائج هذه الدراسة الميدانية التي حاولت كشف وفهم التصورات السوسيوسياسية للمقاول الشاب، تبين أن هذا الفاعل، وعلى درجة مؤهلاته وانفتاحه على الموارد البديلة التنظيمية والسياسية التي يضمنها الخطاب الرسمي، يظل يعكس نوعًا من العجز والتردد أمام كل ما من شأنه أن يزعج المنطق السياسي القائم بشكل مباشر ومعلن، ذلك أنه يواصل استثمار الفضاء الاقتصادي بنفس الطرق التقليدية الريعية، مفضلاً عدم الخوض في كل ما يتعارض مع المنطق الاجتماعي الغالب، ليس لأنه يضمن أكبر حد من الأرباح، وعلى أنه شكل من أشكال التكيف مع المحيط، بل ولأنه الوسيلة الحيوية الأكثر واقعية في طلب النجاح وضمان تواصله، بما يعني أن حاجته للتغيير الديمقراطي، وإن وجدت، تظل مرهونة بأولوياته الاقتصادية التي لا تحتمل التأجيل، فيما يبقى المعطى السياسي كوسيلة لإعادة تنظيم هذه الأولويات غاية مؤجلة أو موضوعًا للتفاوض بحسب طبيعة التصور السياسي الذي ينسجه هذا الفاعل لعلاقته بالدولة وبمؤسساتها.

والملاحظ أن فعل المقاول الشاب يظل فعلاً جماعيًا بالنظر لارتباطه بالشبكات التي تؤسس لفضاءات مصلحية سوسيومهنية متمايزة، والتي لا تنبني بالضرورة على منطق قرابة دموية أو جهوي أو عقائدي، ولعل هذا ما يعكس، في نظرنا، أهم نقطة تحول في التصورات السياسية لهذا الفاعل التي أخذت تجعل من منطق الربح والمصلحة المشتركة أساسًا لفعلها وأولوياتها.

حيث يمكن القول إن منطق القرابة في هذه الحالة إنما يرتبط بقرابة المكان والاختصاص المهني وتفاعلاتها اليومية، التي أخذت تفضي بنسج قيم ثقافية جديدة حول الفعل والممارسة السياسية وحول العلاقة بمؤسسات الدولة والقيم المجتمعية

خاتمة

بشكل عام. وتظل القيمة الجوهرية في هذه الثقافة تتمثل في البعد البراغماتي الميداني لعلاقة المقاول الشاب بمؤسسات السلطة والمجتمع.

فخطاب المقاول الشاب وممارساته لا يعكس أي اهتمام بقيمة الماضي ولا المستقبل، ذلك أن مختلف تجاربه اليومية تفيد بعدم وجود ما يكفي من الفرص ووسائل لتجاوز تلك الإكراهات والمخاوف التي تصنع علاقته بالسوق من جهة وبالمؤسسات الرسمية من جهة أخرى، على اعتبار أن هذه الأخيرة قد باتت من خلال طبيعة أدائها بعيدة عن الأطر والمهام الرسمية التي أُوجدت لأجلها.

وهذا ما يعكس درجة من الوعي لدى هذه الشريحة التي لا يمكن أن نفرق بينها ونظيرها في المجتمعات المتقدمة سياسيًا إلا من خلال ما يفرضه الفرق بين السياقات التي يسبح فيها كلا الطرفين، وذلك على اعتبار أن الحس البراغماتي لدى المقاول الشاب لا يختلف عن الحس البراغماتي لدى نظرائه في مجتمعات سياسية أكثر تطورًا.

ومع ذلك، فإن هذه البراغماتية لا تعني أنه لا يؤمن بأهمية المرجعيات العلمية العقلانية وما توفره من جهد ومال ووضوح للرؤية فيما يتعلق بصرف مصالحه وعلاقتها بالشأن العام، بل لأنه يدرك أن مثل هذه المرجعيات تتعارض ومنطق الحلول التي لا تضمن تواصله وطلبه للنجاح المادي والمهني بأقل الأثمان، بل ولكون هذه الحلول تعكس التصور الغالب لفكرة الفاعلية ولمختلف التكيفات الاجتماعية الناجعة.

خاتمة

ما يعني أنه يقايض حريته السياسية وقناعاته الخاصة بما يعرضه النسق السياسي والوضع الاقتصادي القائم من فرص وامتيازات، على اعتبار أن طلب الحرية من أجل الحرية ليس من الاقتصاد والاجتماع في شيء.

ومع ذلك، فهو يبقى شديد الاهتمام بما تعرضه التحولات التنافسية الراهنة وما تقترحه من أساليب مستحدثة في التسيير العقلاني للمؤسسة الخاصة وما تقتضيه من كفاءات لدعم حريته واستقلالية مشروعه الخاص. ليتضح أن المقاول الشاب إنما ورث ثنائية المنطق الاستراتيجي الذي صنع نجاحات الجيل الأول من المقاولين الأباء، مما يجعل بدوره من التردد بين القيم والعلاقات الخاصة بالفضاء التقليدي وتلك التي ترتبط بالفضاء الحداثي خاصية جوهرية للفعل الاجتماعي الاستراتيجي بمفهومه العام.

وهذا ما يعني أن المراهنة على المقاول الشاب لكسب وبناء نسق اقتصادي عقلاني ومستقل، وفي نفس الوقت بناء مؤسسات سياسية ديمقراطية قوية، يظل بمثابة مطلب شبه مستحيل، طالما أن هذا الفاعل الشاب لا يستطيع بمفرده تجاوز ضغوطات وتوجهات منطق الريع والسياسات الترقيعية الظرفية التي تؤسس لواقعه اليومي وطموحاته المستقبلية.

ذلك أن الأهم بالنسبة للمقاول الشاب في علاقته بالمجتمع والدولة، هو السعي لتحصيل أكبر قدر من الربح المادي بما يضمن تواصله وتطوره دون الالتزام بالنشاطات الإنتاجية بالضرورة، ليس لأنه لا يريد ذلك، بل لأن هذه النشاطات باتت ترتبط بواقع تنافسي اجتماعي ومهني معقد، ليس فيه مكان للعناصر الشابة

خاتمة

المبتدئة، مهما اعتمدت على الكفاءة المهنية والأساليب العقلانية الحديثة في تسيير شؤون المؤسسة.

ليبقى مطلب الفاعلية من خلال الإقبال على المبادرات المتحررة مشحونًا بتصورات وقراءات حداثية ذكية للمعطى الاقتصادي والسياسي، الأمر الذي تؤكده الصورة التي ينقلها في خطابه حول طبيعة العراقيل الموضوعية ومظاهر المنطق التعسفي الانتقائي، والتي تظل تمنع عملية التحول والانتقال إلى تفعيل سلوكات جديدة مبنية على أسس قيمية أكثر عقلانية وشفافية.

ورغم هذا، فإن ارتباطه بمنطق الفاعلية، من حيث أنه قيمة نوعية قابلة للتطور والتوسع والخروج عن بعدها السوسيواقتصادي المهني إلى بعدها السوسيوسياسي، يظل بالدرجة الأولى لتعبر عن حضوره الاجتماعي القوي وحرصه على استثمار العلاقات وقيم المنطق القائم بوسائل مادية ومهنية خاصة لأجل تحقيق غايات قد تتطور مستقبلًا لرصيد اجتماعي ورمزي وازن، دون الخروج عن قواعد المنطق القائم.

ولعل هذا ما يمكن تفسيره بثقل تناقضات الموروث الرمزي والثقافي، التي لم تؤسس حتى الآن لأي حاجة حيوية لتغيير علاقة التصور السياسي الاستراتيجي للفاعل الاجتماعي، وللمقاول الشاب على وجه الخصوص، بالوضع القائم.

وهذا ما يجعلنا نلاحظ أن الشيء الوحيد الذي تغير هو الإقبال المتزايد للمقاولين الشباب الذين باتوا يراقبون عملية توزيع الريع في منطقها وشروطها العملية، التي تؤسس لقناعات واستراتيجيات متفاوتة لدى المقاولين الشباب، والتي

خاتمة

سوف تؤدي مستقبلًا إلى تشكل تموقعات سياسية جديدة لأجل مراجعة عملية التوزيع هذه، التي تتم خارج إرادة هذه الشريحة الحساسة المتعاظمة ودون رضاهم. وهذا تحديدًا ما يمكن أن نلمسه من خلال خطاب الفئات الملتزمة سياسيًا والمنخرطة حزبيًا على حد سواء، التي أخذت تطور خطابات نوعية انتقادية بشأن منطق توزيع الامتيازات والتسهيلات التي تقدمها الدولة.

لتبقى الدلالة السياسية الأهم في تصورات الاستراتيجية للمقاول الشاب في علاقته بالدولة، ليست طلب الاستقلالية من خلال تفعيل ثقافة سياسية جديدة وما يدعم الاستعداد لخوض غمار عالم المؤسسة الخاصة وتطوير أساليب تسييرها كوسيلة مثلى للارتقاء والتحرر بالرأي والقرار، بل ما يرتبط باستراتيجيات عملية التموقع التي تجعل المقاول الشاب قريبًا من مصادر الريع والمكاسب والأرباح الثابتة. وهذا يبرع فيه عناصر الفئة المنخرطة سياسيًا في الأحزاب والجمعيات، والتي تجعل منها الفضاءات الاستراتيجية لاقتناص فرص الربح والمعلومة المفيدة التي تعم الشأن العام والقائمين عليه كأطراف لهم مصالح وانتماءات خاصة.

وفي الأخير، قد نسجل أن الخطاب الرسمي الذي تتوجه به الدولة لفئة المقاولين الشباب، بما يكرسه من امتيازات ودعم مالي، قد يؤكد صورة الدولة في بعدها الاجتماعي الذي يتطابق مع قيمها الدستورية وهويتها التاريخية. إلا أن الملاحظ أن أوجه التناقضات التي تعكسها جل المؤسسات الرسمية، سيما ما يرتبط بالقطاع الاقتصادي، تبقى من جهتها لتؤكد على حاجة حيوية ومستعجلة لإيجاد تصور استراتيجي جديد لمشروع اجتماعي يعيد للدولة دورها ووظائفها السياسية الطبيعية، لتجعل من مؤسساتها المختلفة القالب الذي تنصهر فيه جميع الخلافات

خاتمة

والتصادمات المصلحية، بما يتجاوز مظاهر الأزمة وحالة الركود السياسي المتجذرة التي ما زالت تنخر سمعة هذه المؤسسات إلى درجة جعلتها تفقد مصداقيتها أمام الرأي العام والمجتمع، خاصة بعد استفحال السلوكيات اللا قانونية واللا أخلاقية وسط إطارات هذه المؤسسات، التي داست على هيبة الدولة بلعبها دور المنافس القوي والمكيافيلي في صناعة وبرمجة الأزمات والعطوب المنتج لسبل تحقيق الربح السهل وتراكم النفوذ، بعيدًا عن منطق الاستحقاق والجدارة والكفاءة وثقافة الشفافية في تفعيل سيرورة صناعة القرار.

ولعل هذا يكشف عن جملة التناقضات التي أصبحت تلزم بعدم توظيف فكرة المواطنة وثقافة المساواة واحترام الحريات الأساسية، لتطوير نظم أكثر شفافية لتسيير الشأن الاقتصادي ومختلف شؤون وفضاء المجتمع التي تشترك فيها هذه الفئة. ليبقى الرهان بالنسبة للمقاول الشاب بعيدًا عن الصراعات السياسية وبأبعادها الإيديولوجية ورهاناتها الموضوعية أو النظرية، على قدر ما يتعلق بالصراعات والمنافسات حول فرص الربح داخل المحيط المحلي المباشر، وبكل ما يتعلق بكيفية تجاوز الصعوبات وبلوغ التسهيلات التي يوفرها النظام، من حيث أنها المورد الأهم للفعل البراغماتي ومنطقه السوسيوسياسي الاستراتيجي، هذا المنطق الذي يعرض مختلف الصراعات والمنافسات الاجتماعية والاقتصادية في صورة مادية صرفة مجردة من أي امتداد رمزي. ولعل هذه القناعة هي من مخلفات فشل تجربة التيار الإسلامي الدموية خلال تسعينيات القرن الماضي، والتي أكدها مرة أخرى فشل تجربة المشروع الإسلامي الأمريكي الذي رافق ما عرف بثورات الربيع العربي.

خاتمة

وهـذا، فـي تقـديرنا، مـا يجعـل هـذا الفاعـل يتجنـب ويـرفض ثقافـة المواجهـة والصـراعات السياسـية والحزبيـة المباشـرة، ويفضـل اسـتثمار الأطـر التقليديـة، لـيس فقـط بهـدف التقـرب مـن السـلطة، ولكـن ليقينـه بـأن الديناميكيـة الاجتماعيـة الراهنـة لا تطـرح أي تنـاقض موضـوعي يبعـث قيمـة رمزيـة إضـافية أو جديـدة لازمـة وملزمـة فـي طلـب النجـاح والتكيـف الاجتمـاعي، مـا يعكـس حيويـة وفاعليـة هـذه المعادلـة التـي يرجـع تاريخها إلى القرن السادس عشر.

بمعنـى أن كـل التحـولات التاريخيـة التـي شـهدها المجتمـع لـم تـؤثر فـي منطـق وآليـات الـدفاع التـي طورهـا الفاعـل الاقتصـادي لحفـظ مصـالحه وسـبل تواصـلها، أي أن جـوهر التصـور الاسـتراتيجي للتناقضـات الموضـوعية التـي تحـيط بمؤسسـته ومشـروعه الخـاص، لـم يعـرف علـى مـدى قـرون تناقضـات نوعيـة جديـدة مـن شـأنها أن تعيـد صـياغة التحـديات والمخـاطر التـي تجعـل مـن التغييـر الاجتمـاعي والتحـول الديمقراطي حاجة موضوعية حيوية وملحة.

مـا يجعلنـا نقـول إن قناعـة المقـاول الشـاب بهـذه المعادلـة وتمسـكه بشـروط نجاحهـا ومـا تمليـه مـن قواعـد وأولويـات، لـيس لـه بالضـرورة أي علاقـة عضـوية بتلـك التصـورات والقناعـات النظريـة السياسـية والاقتصـادية الحديثـة. أي أن الفعـل الاقتصـادي للمقـاول الشـاب لـم يخـرج حتـى الآن مـن المنطـق التقليـدي للفعـل الاجتماعي وعلاقته بالدعائم والروابط المنتجة للفعل الاقتصادي.

علـى هـذا الأسـاس، يتبـين أن خطـاب السـلطة السياسـية إنمـا يـراه علـى منطـق يـدفع بالمقـاول علـى التوجـه للاسـتثمار فـي العلاقـات الاجتماعيـة كبنيـة تقليديـة بوسـائل تقنيـة ومهنيـة حديثـة، مـن خـلال مـا يـوفره نسـق توزيـع المـوارد الماديـة وفـرص الثـراء،

خاتمة

المكـرس نفـس منطـق الانتقـاء الاجتمـاعي ومـا يعتمـده مـن قـيم ومعـايير ثقافيـة، رغـم تعارضـها مـع طبيعـة الخطـاب الاقتصـادي الرسـمي ومختلـف الأهـداف التـي ترسـمها سياسـات الـدعم الحكـومي، والتـي تتبنـي علـى ضـرورة تـوفير أكبـر درجـة مـن الانفتـاح علـى العقلانيـة الاقتصـادية والمنافسـة الحـرة والشـفافة، والتـي لا نجـد لهـا سياسـة اسـتراتيجية لـدعم العمـل الجمعـوي والنقـابي مـن شـأنها أن تشـجع علـى نشـر وإرسـاء ثقافة المشاركة السياسية من خارج الأطر الحزبية التقليدية.

ولعـل هـذا مـا سـيؤدي مسـتقبلًا إلـى ظهـور تحالفـات سياسـية جديـدة، بهـدف كسـر الاحتكـارات القائمـة للمواقـع الإداريـة الحساسـة، ليكـون ذلـك نتيجـة مباشـرة لتحـولات الثقـل الكمـي المتزايـد لجماعـة المقـاولين، وللتعقيـدات المتزايـدة للمؤسسـات والتـداخلات التـي لا يمكـن صـرفها وإدارتهـا إلا باسـتحداث منطـق تنظيمـي وسياسـي جديـد. ولعـل هـذا مـا يمكـن اعتبـاره أحـد أهـم الإفـرازات الإيجابيـة فـي السـيرورة التفاعليـة التـي تجمـع المقـاول بالسـلطة السياسـية، والتـي ستسـاعد لا محالـة علـى إحـداث اخـتلالات فـي موازين القوى التقليدية التي ظلت تحكم علاقة الفضاء الاقتصادي بالسياسي.

وهنـا يمكـن أن نضـيف بـأن رهـان التحـول النـوعي لاسـتراتيجيات المقـاول السوسيوسياسـية، لا يخضـع للتناقضـات الداخليـة المتعلقـة بالمؤسسـة الخاصـة، بقـدر ما يخضع للخيارات التي تمليها التناقضات المرحلية لمحيطه العام كمعطى معولم.

أمـا فيمـا يتعلـق بطبيعـة الأسـس والقـيم الاجتماعيـة الداعمـة للاسـتراتيجيات الاقتصـادية لهـذا الفاعـل، فـالملاحظ أن المقـاول يظـل يتـردد بشـكل متكـرر بـين الفضـاءين التقليـدي الجمـاعي والعقلانـي الفـردي، ليجعـل مـن تواصـل عنصـر الازدواجيـة فـي التصـور والسـلوك الصـيغة والقناعـة الاسـتراتيجية المرجعيـة لجميـع

خاتمة

تفاعلاتـه اليوميـة، ليغلـب مـن خلالهـا المنطـق الاقتصـادي العملـي البراغمـاتي علـى اخـتلاف المعتقـدات والأسـس الثقافيـة التـي تطرحهـا كـل فئـة مـن جماعتـه ومـا يحركهـا من محفزات وغايات نهائية لمشروعها الخاص.

وهنـا يمكـن أن نـذكر أن المقـاول المحلـي يعكـس صـورة الإنسـان والفـرد صـاحب المهـارات الـذي يجيـد التكيـف والاسـتجابة لمختلـف التحـديات، شـأنه شـأن المقـاول النـاجح فـي جميـع المجتمعـات، خلافًـا لمـا يـراه الـبعض الـذين يفرضـون الأطـر النظريـة الغربيـة فـي توصـيف المقـاول المحلـي علـى حسـاب واقعـه والسـياقات السوسـيوثقافية التـي أنجتـه، لتصـرفوا فـي عقلـه وثقافتـه وحسـه الاسـتراتيجي، وينفـون عنـه قدرتـه علـى إنتاج حكم خاص ودكي في تأويل واقعه وقراءته بشكل موضوعي.

حتـى وإن ظهـر فعلـه كخـرق للقـانون والمنظومـة المؤسسـاتية، ليظـل غيـر بعيـد عـن دعـائم التصـور التقليـدي وعلاقاتـه، ويجعـل مـن آلياتـه الاسـتراتيجية مرتبطـة جوهريًـا بقدرتـه علـى اسـتثمار الفضـاء الاجتمـاعي بوصـفه الورقـة الرابحـة فـي جميـع الرهانـات الاقتصـادية والسياسـية، دون ولـوج الفضـاء العمـومي مـن خـلال منطقـه الحداثي الديمقراطي.

علـى صـعيد آخـر، تؤكـد العديـد مـن المؤشـرات مظـاهر التعثـر التـي تعرفهـا اليـوم مختلـف البـرامج والسياسـات الحكوميـة الخاصـة بالشـباب، فهـي كانـت امتـدادًا لنمـوذج النجـاح والنمـو الـذي أقـره وفرضـه مشـروع العولمـة. ومـا كانـت الدولـة تقدمـه علـى أنـه الخيـار الوحيـد والأمثـل فـي طلـب التكيـف والفاعليـة لتحقيـق الطفـرة التنمويـة، كـان لـه بـالغ الأثـر فـي شـحذ أسـس النزعـة البراغماتيـة التـي باتـت تحـرك الشـباب المقـاول، حيـث لا مكـان لقـيم الماضـي الجمـاعي ولا لأي قـراءة متفائلـة للمسـتقبل، ليجـد بـذلك

خاتمة

الشـباب نفسـه منعـزلاً، دون أي حمايـة، أمـام تعـاظم النزعـة الفردانيـة والقـيم المجتمعيـة الاستهلاكية المعولمة، محرومًا من أي مرافقة سياسية أو معنوية.

ولعـل فـي الدلالـة التـي تعكسـها ظـاهرة "الحراقـة"، التـي تمـس شـريحة واسـعة مـن الشـباب، كمـا تمسـها ظـاهرة المقاولاتيـة، مـا ينقـل الكثيـر مـن المعـاني والـدلالات التـي تتقـاطع فيهـا الفئتـان الشـابتان، والتـي تكشـف جـوهر التصـورات الرمزيـة لهـذه الشـريحة الاجتماعيـة الحساسـة. فقـد باتـت هـذه الفئـة تـرتبط بفكـرة خـرق كـل الحـدود الجغرافيـة الرسـمية نتيجـة لتجاوزهـا للحـدود الرمزيـة، ليطـابق هـذا الإجمـاع الـدلالي العفـوي حـول مفـردة "حـراق" لـدى الشـباب، مـع التصـور الفكـري الـذي يطرحـه مشـروع العولمـة مـن وضـعيات وخيـارات وأحكـام نمطيـة شـائعة، تأكيـدًا علـى خصـوبة مخيـال الشـباب المحلـي مـن جهـة، وعلـى مـدى اسـتعداده لاسـتيعاب توجهـات المنظومـة القيميـة المعولمـة التـي تتعـارض ظاهريًـا مـع المنظومـة القيميـة للخطـاب الرسـمي المحلـي، الـذي أثبـت عجـزه فـي صـياغة مشـروع سياسـي متكامـل يحصـن هـذه الشـريحة الحساسـة ويجـد لهـا الدولـة الوسـيلة الأنسـب لاقتنـاء الرهانـات الاسـتراتيجية المرحليـة، بالشـكل الـذي يجعلهـا تنخـرط بقـوة فـي عمليـة تجـاوز حالـة الانسـياق المتواصـل لإرادة الآخر.

وهـذا علـى اعتبـار أن الخطـاب الرسـمي، الـذي لا يسـتطيع أن يعـزز الـوعي بخطـر مشـروع العولمـة علـى الهويـة والانتمـاء الـوطني، لا يسـتطيع أن يعـزز المكاسـب السـيادية للأمـة واسـتقلالية القـرار الـوطني فـي الاقتصـاد والاجتمـاع والثقافـة والأمـن. فمـن يتجاهـل ضـرورة الاسـتجابة لمطلـب تطـوير الـوعي وبـذل الجهـد البيـداغوجي لتعميمـه، فإنـه لا يسـتطيع أن يرسـم خطابًـا منسـجمًا وذو مصـداقية فـي مراهنتـه علـى

خاتمة

الشباب، ليعول عليه في تحديد وإنتاج معنى واحد للانتماء والهوية والمصير المشترك، ليكون ذلك المعنى بمثابة أساس التصور الاستراتيجي المرجعي الذي يجمع بين المعرفة والإرادة الفعلية والمعلنة في التصدي ومواجهة ما يرومه مشروع العولمة بمختلف المسميات، التي باتت اليوم تسوق لشعارات تتناقض تمامًا مع الحقائق الميدانية.

وذلك بعدما أفرعت العديد من المفاهيم من مضمونها الجوهري، كحرية الرأي والاختلاف والديمقراطية وحقوق الإنسان، التي أثبتت التجربة والأحداث في منطقتنا العربية أنها مجرد مبررات لفتح مجتمعاتنا على رياح الفوضى والحروب المدمرة أكثر مما هي سبل لتعزيز منطق التواصل والحوار لبناء ودعائم للوفاق والنماء.

ولهذا، فمن المهم أن نؤكد على أن مطلب الحرية في نسخته الرقمية لا يمكن أن يكون إلا مدعاة للحذر والحيطة في كل ما ينسج حوله من حقائق افتراضية، التي يمكن أن تغذي وتقوى تمامًا كما يمكن أن تفقر وتضعف بحسب الحاجة والطلب، في التعاطي مع ماضي وحاضر الشعوب والمجتمعات ومستقبلها.

لتظل مشكلتنا في تعزيز سبل تطبيق العدل والنزاهة أكثر من تفعيل سبل الحرية والفوضى المبرمجة، وهذا ما يمثل أحد أهم مظاهر خاصيتنا الثقافية، التي تعبر عن فرصة وبديل آخر قد تسهم عناصرها المتميزة في طرح خيارات جديدة للخروج عن سطوة التصور الليبرالي وأهدافه الخاصة المعولمة، سيما إذا علمنا أن النظام العالمي أصبح اليوم معطلاً ولا يعمل، وأن المشرفين عليه باتوا يفعّلون الحلول على أساس منطق الفوضى والهدم الخلاق، وأغلقوا كل المنافذ على إمكانية التفكير على أساس التضامن الخلا

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1. أحمد شكر الصبيحي، *مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
2. آلان دونو، *نظام التفاهة*، ترجمة مشاعل الهاجري، الطبعة الأولى، دار سؤال للنشر، بيروت، 2020.
3. ثناء المصري، *تمويل وتطبيع: قصة الجمعيات الأهلية غير الحكومية*، سينا للنشر، 1998.
4. حليم بركات، *المجتمع العربي المعاصر*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، 1986.
5. سعد الذين إبراهيم، *المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي*، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، 1992.
6. صامويل هينتنجتون، *الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين*، ترجمة عبد الوهاب علوب، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار سعاد الصباح، القاهرة، الطبعة الأولى، 1993.
7. عبد الرحمن حاج ناصر، *المقامرة الجزائرية: أزمة، تجربة وتأملات*، ترجمة أحمد بن محمد بكلي، منشورات البرزخ، 2011.
8. عزمي بشارة، *المجتمع المدني: دراسة نقدية*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.
9. علي الحوات، *علم اجتماع التنظيم: دراسات*، منشورات المؤسسة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، الطبعة الأولى، 1985.

المصادر والمراجع

10. كريم أبو حلاوة، *إشكالية المجتمع المدني: النشأة، التطوير، التجليات*، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، 1998.
11. محمد سعد أبو عامود، *التنمية السياسية في الوطن العربي بين النظرية والتطبيق*، دار الشنهابي للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2005.
12. محمد عابد الجابري، *التراث والحداثة: دراسات ومناقشات*، المركز الثقافي العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1991.
13. هربرت ماركوز، *الإنسان ذو البعد الواحد*، ترجمة جورج طرابيشي، دار الآداب، بيروت، 1988.

المجلات والنشرات

1. إبراهيم مهديد، "الأرستقراطية التقليدية الوهرانية خلال القرن 19م والرأسمالية الاستعمارية: إشكالية الاندماج الاجتماعي"، *مجلة إنسانيات*، العدد 4، 1998، ص. 77-100.
2. المركز الوطني للسجل التجاري، *النشرية الخاصة بالسداسي الأول لسنة 2014*.
3. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، *معلومات إحصائية*، رقم 16، 2009.

المصادر والمراجع

مراجع باللغة الفرنسية:

Livres et ouvrages

1. A. Benachenhou, *Formation du sous-développement en Algérie (1830-1962)*.
2. A. Benachenhou, *Planification et développement en Algérie de 1962 à 1980*, INIC, 1980.
3. Abderrahmane Hadj-Nacer, *La Martingale Algérienne: Réflexions sur une crise*, Barzekh, 2011.
4. Abderrahmane Hadj-Nacer, *La Martingale algérienne: Réflexions sur une crise*, Barzekh, 2011.
5. Addi Houari, *L'impasse du populisme: L'Algérie, collectivité politique et État en construction*, ENAL, 1990.
6. Addi Lahouari, *L'impasse du populisme: L'Algérie, collectivité politique et État en construction*, ENAD, Alger, 1990.
7. Ahmed Henni, *État, surplus et société en Algérie avant 1830*, ENAL, 1986.
8. Ahmed Henni, *État, surplus et société en Algérie avant 1830*, ENL, 1986.

9. Ahmed Henni, *La colonisation agraire et le sous-développement en Algérie*, SNED, 1982.
10. Ahmed Henni, *Le cheikh et patron: L'usage traditionnel de la modernité*, ENAL, 1992.
11. Alain Blanchet et Anne Gotman, *L'enquête et ses méthodes: Le guide d'entretien*, Nathan, 1992.
12. Alain Touraine, *Critique de la modernité*, Fayard, Paris, 1992.
13. Bernadette Angleraud, *Les entreprises familiales à l'épreuve de la troisième génération* (PDF).
14. Blandine Destremau, *La guerre d'Algérie ou le Chaïbar*, PUF, Paris, 1987.
15. Boutillier S. et Uzunidis D., *L'entrepreneur: une analyse socio-économique*, Economica, Paris, 1995.
16. C. Schmith, *La notion du politique*, Calmann Lévy, 1972.
17. C. Schmith, *La notion du politique*, Calmann Lévy, 1972.
18. Claudine Chaulet, *La terre, les frères et l'argent: stratégies familiales et production agricole en Algérie (1962)*, O.P.U., 1987.

19. François Gresel, *L'univers de la boutique: Les petits patrons du nord 1920-1975*, PUL, 1981.

20. Gauthier de Villers, *L'État démiurge: le cas algérien*, L'Harmattan, Paris, 1987.

21. Geoffroy de Lagasnerie, *La dernière leçon de Michel Foucault: Sur le néolibéralisme, la théorie et la politique*, Fayard, Paris, 2012.

22. George Balandier, *Sens et puissance: Les dynamiques sociales*, PUF, 1971.

23. George Balandier, *Sens et puissance: Les dynamiques sociales*, PUF, 1971.

24. Grigori Lazarov et Mouloud Arab, *Développement local et communauté rurale*, Karthala, 2002.

25. Hafsi Taïbe, *L'Étatisme économique est l'ennemi de la prospérité*, Livre blanc.

26. Hannah Arendt, *Condition de l'homme moderne*, Calmann-Lévy, coll. Pocket Agora, Paris, 1983.

27. Hannah Arendt, *Condition de l'homme moderne*, Calmann-Lévy, coll. Pocket Agora, Paris, 1983.

28. Jean-Pierre Le Febre et Pierre Macherey, *Hegel et la société*, PUF, Paris, 1984.

29. Joseph Alois Schumpeter, *Capitalisme, socialisme et démocratie*, Payot, Paris.

30. Joseph Bahout, *Les entrepreneurs syriens: Économie, affaires et politiques*, CERMOC, 1994.

31. Joseph F., *L'élu patron*, dans *Le métier d'élu local*, L'Harmattan, Paris, 1994.

32. Joseph Schumpeter, *Capitalisme, socialisme et démocratie*, Payot, novembre 1990.

33. Karl Marx, *L'idéologie allemande*, Éditions Sociales, Paris, 1975.

34. Karl Polanyi, *La grande transformation*, Gallimard, Paris, 1983.

35. M. Bouer et B.B. Mourot, *Les 200: comment devient-on un grand patron?*, Le Seuil, Paris, 1987.

36. M. Bouer, B.B. Mourot, *Les 200: Comment devient-on un grand patron ?*, Paris, Le Seuil, 1987.

37. Matthieu Baumier, *La démocratie totalitaire: Penser la modernité post-démocratique*, Presses de la Renaissance, Paris, 2007.

38. Max Weber, *Économie et société, 1 – Les catégories de la sociologie*, Plon, Paris, 1971.

المصادر والمراجع

39. Max Weber, *L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme*, Paris, Payot, 1964.
40. Max Weber, *L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme*, Payot, Paris, 1964.
41. Max Weber, *L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme*, Plon, Paris, 1985.
42. Michelle Perrot, « Les échanges à l'intérieur de la famille », in François de Singly, *La famille, l'état des savoirs*, La Découverte, 1991.
43. Michelle Perrot, *Les échanges à l'intérieur de la famille: approche historique*, dans François de Singly, *La famille: L'état des savoirs*, La Découverte, 1991.
44. Mohamed Tahar Ben Saada, *Le régime politique algérien: De la légitimité historique à la légitimité constitutionnelle*, ENAL, 1992.
45. Mohamed Tahar Ben Saada, *Le régime politique algérien: De la légitimité historique à la légitimité constitutionnelle*, ENAL, 1992.
46. Moses Finley, *L'intervention de la politique*, Flammarion, 1985, p.179.

المصادر والمراجع

47. Moses Finly, *L'intervention de la politique*, Flammarion, 1985.
48. Mostefa Boutefnouchet, *Système social et changement social en Algérie*, OPU, Alger.
49. Mostefa Boutefnouchet, *Système social et changement social en Algérie*, OPU, Alger.
50. Pascal Lorot, *De la géopolitique à la géoéconomie*, mis en ligne sur Cairn.info, 01/12/2011,
51. Paul Ricœur, *Les cultures et le temps*, Payot, Paris, 1975.
52. Paul Ricœur, *Les cultures et le temps*, Payot, Paris, 1975.
53. Pierre Bourdieu, *Algérie 60: Structures économiques et structures temporelles*, Minuit, Paris, 1977.
54. Pierre Bourdieu, *Algérie 60: Structures économiques et structures temporelles*, Minuit, Paris, 1977.
55. Pierre Bourdieu, *Le sens pratique*, Minuit, Paris, 1980.

المصادر والمراجع

56. Pierre Bourdieu, *Le sens pratique*, Paris, Minuit, 1980.

57. Pierre Musso, *Le phénomène Berlusconi: ni populisme ni vidéocratie, mais néo-politique*, Hermès, 2005.

58. Pierre Rosanvallon, *La société des égaux*, Seuil, Paris, 2011.

59. Pierre Teisserenc, *Les politiques de développement local*, Economica, 2002.

60. R. Galissot, *Entreprises et entrepreneurs en Afrique XIXe et XXe siècle*, L'Harmattan, Paris, 1983, 2 volumes.

61. Roland Gori, *La Fabrique des imposteurs*, Babel, avril 2015.

62. S. Goumeziane, *Le mal Algérien: Economie politique d'une transition inachevée 1962-1994*, Editions Librairie Arthème Fayard, Paris, 1994.

63. Samir Trigui, *Management et leadership*, Centre de publication universitaire, Tunis, 2004.

64. Xavier Deroy, « L'événement entrepreneurial et le modèle entrepreneurial », *Revue française de gestion*, 2008/7 (n°187), pp. 51-63,

الملاحق

الملاحق

الملحق 1: دليل المقابلة مع المقاول

أولاً: المعلومات الشخصية والخلفية العائلية

1. ما هي مهنة الأب؟
2. الحالة المدنية؟
3. الأصل العائلي والجغرافي؟
4. المستوى الدراسي؟

ثانياً: المؤسسة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية

أ. البدايات والنشاط

1. متى بدأت نشاط المؤسسة؟
2. من يعود الفضل في بناء المؤسسة؟
3. حدثنا عن بداياتك الأولى مع النشاط الاقتصادي المستقل.
4. كيف كانت تجربتك مع رأس المال؟
5. من أين أتتك فكرة مشروعك الاستثماري؟ ولماذا هذه الفكرة بالذات؟

ب. العلاقات والتسيير

6. كيف هي علاقة أفراد العائلة بالمؤسسة؟
7. من هو الزبون المفضل لديك؟ وهل هناك علاقة ثقة معه؟
8. ما هو دورك بالتحديد داخل المؤسسة؟
9. لماذا اخترت النشاط الحر دون باقي النشاطات الأخرى؟

الملاحق

ج. التحديات والسلوكيات

10. من هو السلوك السياسي المثالي الذي يجب أن يتبعه المقاول في نظرك؟ ولماذا؟
11. أعط تصنيفاً للسلوكات السياسية داخل جماعة المقاولين الشباب.
12. ما الذي يمنعك من الانخراط في حزب سياسي؟ كيف ذلك؟
13. ما الذي يعوق تحقيق طموحك المستقبلي؟
14. إذا كان من الضروري أن يكون شريكاً في المشروع، من تختار: موظف / ضابط في الجيش / إطار سامي في الإدارة / رئيس حزب / مقاول حر؟ ولماذا؟
15. إذا تعرض نشاطك لمشكل بيروقراطي تعسفي، كيف تقوم بحله؟
16. هل فكرت في تغيير نشاطك لقطاع استثماري آخر؟ ولماذا؟ وما البديل؟
17. من المقاول الذي تعتبره نموذجاً يُقتدى به؟ ولماذا؟
18. ما هي أنواع المشاريع التي لا تنصح بالمغامرة فيها؟ ولماذا؟

ثالثاً: البعد التصوري الثقافي والزمني

1. هل ترى أن قوانين اقتصاد السوق تزيد من التسهيلات لنشاطك أم العكس؟ وكيف؟
2. حدثنا عن يوم عمل متعب، وكيف تواجهه؟
3. ما هي الشروط التي يجب أن تتوفر لتكون المنافسة نزيهة ومثمرة؟
4. كيف يتم إدماج العمال داخل المؤسسة؟

5. كيف تمضي أوقات فراغك؟

كيف تنظر إلى وسائل الاتصال الحديثة؟ وهل ساهمت في زيادة أرباح المؤسسة؟ وكيف؟

رابعاً: البعد المتعلق بالتصور السياسي

1. هل أنت منخرط في حزب / جمعية / نقابة / غرفة تجارية؟ ولماذا؟
2. ماذا حققت من وراء ذلك، وما هو دورك فيها؟
3. هل تمكنت من حل مشكل مهني من خلالها؟
4. لماذا عادةً ما تكون نظرة المجتمع للمقاول سلبية؟
5. هل تعتقد أن طريقة المقاولين الشباب في المنافسة تختلف عن كبار المقاولين؟ وكيف؟
6. هل حاولت مجابهة مشكل بالتعاون مع مقاولين شباب آخرين؟ ما هو هذا المشكل؟
7. ما هي الطريقة الأكثر فاعلية في حل المشاكل: اتباع الإجراءات القانونية أم دفع الرشوة؟
8. ما هي الطريقة المثلى لتفادي المشاكل والصعوبات التي تؤثر على نشاطك اليومي؟
9. ما رأيك في المقاولين الذين أصبحوا رجالاً سياسيين؟
10. هل تعتقد بوجود أزمة مواطنة في البلاد؟ وكيف يمكن تجاوزها؟
11. هل من واجب الدولة حماية مصالح المقاول الشاب أمام المنافسة الاقتصادية الشرسة؟

الملاحق

12. ما هو طموحك السياسي؟ ولماذا؟
13. هل تعتقد أن جماعة المقاولين قادرون على تغيير قرارات السلطة؟ وكيف؟
14. هل يسعى المقاول الشاب للتشبه بالكبار أم للتميز عنهم؟ وكيف؟
15. هل من يصنعون السياسة يعملون لتكريس المطلب الديمقراطي؟ وكيف؟
16. ما هو السلوك السياسي المثالي الذي تنصح به المقاول الشاب؟

لمحة تاريخية عن اهم المحطات الفكرية الحاسمة للتحول من اسطورة المقاول البطل الى المقاولاتية كمقاربة عملية واقعية.

*** 1971 :** publication de l'ouvrage édité par Kilby : Entrepreneurship and Development qui rassemble les articles fondamentaux des Economic cette époque (Schumpeter, Hagen, MacClelland...). principaux auteurs à

*** 1975 :** tenue de **la première conférence internationale** spécifiquement consacrée authème à Milwaukee. L'ISEED (International Symposium on Entrepreneurship and Entreprise Development) a réuni des universitaires, des fonctionnaires et des professionnels pour une conférence non strictement académique**108**.

Les préoccupations pratiques ont été à l'origine de la naissance de ce champ.

*** 1980 :** conférence de Baylor University (Waco Texas) qui préfigurera Conference de l'année suivante. la Babson

الملاحق

*** 1981 :** tenue de la première conférence de BabsonCollege (Frontiers Research) qui, depuis, a tenu un rythme annuel et Entrepreneurship of sont publiés. dont les actes
A titre indicatif, la conférence de 1988 (Calgary) a vu la présentation de 99 recherches dont 37 ont été publiées dans leur intégralité dans les actes du colloque.

La conférence n'est ouverte qu'à ceux présentant une communication reviewers" et aux chercheurs qui ont publié acceptée par des "qualified dans le domaine (la 12ième conférence (1992) s'est tenue régulièrement en France à l'INSEAD).

*** 1982 :** publication de "Encyclopedia of Entrepreneurship" par Kent, Sexton etVesper. Dans le mouvement créé par les deux conférences de ont fait appel à différents spécialistes du domaine 81 et 82, les auteurs knowledge about the existing pour "summarize and categorize entrepreneur"109.
*** 1985 :** création du Journal of Business Venturing, première revue exclusivement consacrée au domaine110. académique

*** 1986 :** publication d'un ouvrage tentant de faire un état de l'art, "The of Entrepreneurship", réalisé sous la direction de Sexton Art and Science et Smilor111.

Research on *** 1987 :** première des conférences européennes "Recent Entrepreneurship", organisées d'abord par l'EIASM (European Institute Advanced Studies in Management) de Bruxelles, puis, for Concil For Small Business). (European conjointement, avec l'ECSB Cette conférence a un rythme annuel.
for Foundation *** 1988 :** création de l'ECSB112 et de l'EFER (European) qui se propose d'aider au financement de Research Entrepreneurship recherches. Rachat par Baylor University de la revue "The certaines **Small Business**", rebaptisée "Entrepreneurship: American Journal of Theory & Practice"113.

الملاحق

صورة عن الدعم المالي المخصص لانجاح وتكريس الخطاب المقاولاتي اكاديميا :

Jerome A. estime, qu'en mars 1990, près de 90 millions de KATZ fondations...) étaient dollars (fonds privés venant des entreprises, des alloués aux universités américaines pour l'entrepreneurship pris dans un sens général.

جداول :

جدول رقم 1 يعرض المراحل التطورية لاهم الدراسات حول المقاول و المقاولاتية

1 : Synthèse des recherches sur l'entrepreneuriat. Tableau

Approche	Fonctionnelle(What)	Déterministe (How / Why)	Contextuelle (Why)	Processuelle (How)
Echelle du temps	200 dernières années	Depuis début des années 50	Depuis début des Années 80	Depuis le début des années 90
Auteurs de référence	Cantillon (1755) Say (1930) Schumpeter (1935)	Maclelland (1961) Brockhaus (1982) Kets et Vries (1977)	Schaper et Sokol (1982)	Gartner (1988)
Hypothèses de bases	L'entrepreneur joue un rôle important dans la croissance économique	Les entrepreneurs sont différents des non entrepreneurs. - Un lien fort entre la personnalité et l'entreprise	Le contexte à l'effet positif ou négatif sur la tendance des individus à entreprendre	Les processus entrepreneuriaux sont différents les uns les autres
Méthodologies de recherches	Qualitative	Qualitative	Qualitative	Qualitative

الملاحق

Questions clés	Quel est le rôle et la fonction de l'entrepreneur dans l'économie ?	-Qui est l'entrepreneur ? -Qu'est-ce-qui caractérise les entrepreneurs des non entrepreneurs ?	-Quels sont les contextes favorables à l'entrepreneuriat ou au contraire défavorables ?	- Quel est le processus de création d'une entreprise ? - Quelles ont les étapes et les tâches à remplir ?
Objet d'étude	Fonction de l'entrepreneur	Traits et caractéristiques personnels,	typologie Environnement : économie, politique Social et culturel	Processus de création d'une nouvelle activité
Domaine	Economie	Psychologie	Economie, Science de gestion,	d'une nouvelle organisation
	Qualitative	Quantitative	Quantitative	Quantitative

جـدول رقـم 2 يعـرض اهـم البـاحثين الـذين تنـاولوا اثـر علاقـة العامـل الثقـافي بالفعل الفعل المقاولاتي

	Entrepreneuriat (création d'entreprise)		
Culture	Approche	**Approche par les traits** (caractéristiques des entrepreneurs)	**Approche par la création de valeur/innovation** (niveau d'entrepreneuriat)
	Recherches empiriques	Baum et al (1993). Shane et al (1991). MacMillan (1988). Shane et al (1991). McGrath et MacMillan (1992). Mueller et Thomas (2000). Mitchell et al (2000). d'Abramson et al (1993).	Shane (1992). Shane (1993). Davidsson (1995). Davidsson et Wiklund (1995).
	Question ou objet de recherche	**- Différences/similitudes dans les :** - Intentions. - Motivations. - Perception. - Valeurs.	**Taux de création.** **Taux d'innovation.**
	Terrain	International	International ou national
	Mesures de la culture	Variables d'Hofstede (1980,1993) Orientation des valeurs entrepreneuriales (locus of control, besoin d'achèvement, recherche indépendance, prise de risque, etc.)	

Tableau 2 - Etudes de l'influence de la culture sur l'entrepreneuriat

Influences culturelles sur les comportements managériaux des entrepreneurs algériens

Azzedine Tounés et Khalil Assala.

Auteurs	Question	Mesure de la culture	Mesures du management	Terrain	Réponses
Shackleton et Abbas (1990)	Est-ce que la perception et les valeurs du travail différent en fonction des racines culturelles ?	- Distance hiérarchique - Contrôle de l'incertitude	- les valeurs de travail et perception.	7 entreprises de nationalités différentes en Grande Bretagne	Confirme Hofstede, mais le contexte national l'emporte sur les prédispositions culturelles.
Chow, Shields et Chan (1991)	Est-ce la culture affecte la performance et la qualité du management ? (management de la qualité)	- Individualisme	-Interdépendances des travailleurs - dépendances du salaire (primes)	Entreprises asiatiques	Oui, mais de façon différentes selon la culture (pas de convergence)
Hofstede, Frank et Bond (1991)	Est-ce qu les racines culturelles affectent la performance ?	Les 4 Dimension d'Hofstede + 5ème dimension : Orientation à long terme	La performance des entreprises mesurée par la croissance économique	Groupes de pays d'extrême orient	Oui
Berrel, Wright et Van Hoa (1999)	Est-ce qu'il y a une différence dans le comportement managérial selon la culture ?	- Relations à l'environnement - Relations interpersonnelles - Le Mode d'activité - Le rapport au Temps - Cognition	-Processus de décision (participative, inclusive) - Planification stratégique - Structures management (hiérarchique/égalitaire) - Communication (verbal/formelle)	36 entreprises en joint-venture	Oui
Newman et Nollen(1999)	La culture en harmonie avec la management affecte-t-elle la performance ?	Les 5 dimensions d'Hofstede(1993)	Performance (financière) et - Participation des salariés - Politique (objectif) claire - Encouragement participation - Mérite et récompense du travail - Résolution des problème long terme/ court terme - Sécurité de l'emploi	18 pays	La performance est d'autant plus grande que le management est en harmonie avec la culture
Tan (2002)	Selon la culture, est ce que l'orientation stratégique est différente ? La Perception de l'environnement est-elle différente ?	Nationalité	- Orientation stratégique - Prise de risque - Innovation - Pro activité - Agressivité - Perception de l'environnement	2 pays- 110 entrepreneurs aux Etats-Unis en en Chine (chinois-américains /caucasien-américains et chinois)	Oui, mais le contexte national prends le pas sur la culture d'origine
Trompenaars et Woolliams (2003)	Comment résoudre les tensions et pour s'adapter à la culture ?	-Rapports entre les employés dans l'entreprise - rapports hiérarchiques - perception de l'organisation par le personnel	- Niveau de formalisation - niveau de centralisation	Echantillon de 5500 employés dans plusieurs pays	4 styles de management (missile guidé, familial, incubateur et tour Eiffel) avec 6 scénarios de tensions fonction de la culture.
Lu et Lee (2005)	Les différences culturelles entraînent elles des styles de management différentes ?	-distance hiérarchique - individualisme	- Supervision style(stress task-oriented) - Prise de décision (centralisée/participative) - Communication (direct/indirecte) - Mécanisme de contrôle (fort et autoritaire ou faible) - Orientation paternaliste (+/-) par rapport aux employés	82 managers au Japon et Taiwan	Oui

Tableau 3 - principales recherches traitant de l'impact culturel sur le management

الملاحق

جداول شرح الفرق بين التصور التقليدي للفعل المقاولاتي المبني على اسس المنطق السببي و بين التصور الذي تقترحه سارتسفاتي من خلال نطريتها الاداتية ، الجدول رقم 7 و الجدول رقم 8

Tableau 7 – Principes effectuaux et causaux

Effectuation	Causation
Principe : Ressources disponibles Décision/Action : Définir les buts à partir de ressources disponibles	Principe : Buts préexistants Décision/Action : Rechercher les ressources disponibles afin d'atteindre des buts préexistants
Principe : Pertes acceptable Décision/Action : Décider en fonction d'un niveau de pertes ou de risque acceptables	Principe : Rentabilité attendue Décision/Action : Décider selon des stricts calculs coûts-bénéfices
Principe : Partenariats stratégiques Décision/Action : Créer un réseau de partenaires stratégiques	Principe : Stratégies concurrentielles Décision/Action : Contrer les concurrents et exploiter leurs faiblesses
Principe : Exploiter les contingences Décision/ Action : Exploiter les événements inattendus vus comme des opportunités	Principe : Eviter les contingences Décision/ Action : Eliminer les contingences au travers l'une logique de prévision et de planification
Principe : Contrôle du futur Décision/Action: Contrôler un futur imprévisible	Principe : Prévision du futur Décision/Action : Prévoir un futur incertain

الملاحق

Source : Adapté de Sarasvathy (2001 p.253) par Nathalie SARRUY-WATKINS, E –M HERNANDEZ : L'incertitude entrepreneuriale et la théorie de l'effectuation :le cas logiperf lincertitude-entrepreneuriale-et-la-theorie-de-leffectuation-le-cas-logiperf.pdf

– Grille de codification 8Tableau

الملاحق

Effectuation	Causation
Action guidée par les ressources disponibles	Action guidée par les buts
Indicateurs : » Identifier les ressources disponibles et explorer ce qui peut être fait avec elles.	Indicateurs : » Fixer des buts, accumuler des ressources, puis entreprendre les actions nécessaires pour les atteindre.
Pertes acceptables	**Retours attendus**
Indicateurs : » Faire des essais qui engagent des ressources minimales, en évitant les grands paris potentiellement dévastateurs.	Indicateurs : » Décider selon des estimés de revenus et de dépenses. » Elaborer des prévisions de profits selon divers scenarii, et les analyser
Stratégies de partenariats	**Stratégies concurrentielles**
Indicateurs : » Convaincre les acteurs externes de se préengager dans le projet. » Changer les concurrents en partenaires. » Conclure des accords en Joint Venture.	Indicateurs : » Identifier les concurrents. » Elaborer des stratégies pour contrer leurs avantages et exploiter leurs faiblesses.
Exploitation de contingences	**Evitement de contingences**
Indicateurs : » Etre prêt à modifier produits/objectifs si une D est découverte dans le processus. » Vérifier l'adéquation de l'O à la D. » Louer plutôt qu'acheter	Indicateurs : » Elaborer des stratégies d'élimination de risques. » Conserver l'objectif de départ, malgré les contingences.
Contrôle d'un futur imprévisible	**Prévision d'un futur incertain**
Indicateurs : » Influencer la D pour des produits. » Rendre le	Indicateurs: » Utiliser des prévisions comme base de la décision. »

marché plus favorable (ex. lobbying ou actions destinées à rendre la concurrence non attractive).	Envisager la D future, comme le résultat d'une croissance historique linéaire.

Source : Adapté de Sarasvathy et Kotha, (2001), Harmeling et al. (2004) et Perry et al. (2011) par Nathalie SARROUY-

الملاحق